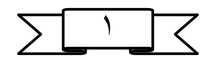
أدوار الجامعات
في مجتمع المعرفة

دكتور

حمدي محمد شحاتة

جامعة سوهاج



دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٣٧٠.١٥ ش. ح	**شحاته ، حمدي .** أدوار الجامعات في مجتمع المعرفة /حمدي محمد شحاته .- ط١.-دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع . ٢٣٢ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم . تدمك : ٩٧٨ _ ٩٧٧ _ ٣٠٨ _ ٦٦٤ _ ٠ - ١. المسؤولية الاجتماعية – أهداف تعليمية. ٢. الجامعات والكليات – مصر. أ - العنوان .

رقم الإيداع : ٥١٧٤.

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتـف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman٢٠١٦@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

الناشر : دار الجديد للنشر والتوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣

٢٠٢٠



إهداء

إلي روح والديَّ الكريمين
أهدي ثواب هذا العمل
داعيًا لهما بالرحمة
والمغفرة

فهرس المحتويات

المقدمـــة

يستمد هذا الكتاب أهميته من أهمية المؤسسة التربوية محل الدراسة (الجامعة) التي يتوقف عليها إعداد المواطن العربي القادر على تحمل المسؤولية والتهيؤ للنهوض بالمجتمع وعرض الأدوار المجتمعية للجامعات العربية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

تحديد مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والثقافية ومدى وعى الطلاب بهذه المفاهيم

رصد وتحليل واقع تطوير دور الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية والثقافية من وجهة نظر طلابها.

وضع تصور مقترح لتطوير دور الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية والثقافية .

تقديم تصور مقترح يسهم في تنمية المسؤولية الاجتماعية والثقافية لدى طلاب الجامعات العربية .

مساعدة المسئولين في وزارة التعليم العالي من أجل النهوض بالشباب الجامعي من جميع الجوانب، وكذا المسئولين في الجامعات العربية من أجل الوصول إلى أفضل السبل لتنميتهم اجتماعيا وثقافيا

تأكيد إمكانية تنمية المسؤولية الاجتماعية والثقافية لدى طلاب الجامعة من خلال أساليب التدريس وعمليات التعلم .

تنمية وعي المسئولين عن إدارة الجامعات بالصعيد وتنمية وعي الطلاب المسؤولية الاجتماعية والثقافية في الجامعة مما يسهم في بناء الطلاب بناء شاملاً (جسمياً، معرفياً، وجدانياً، اجتماعياً وسلوكياً).

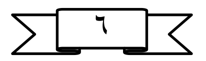
تنبيه القائمين على العملية التعليمية داخل الجامعة ، وأعضاء المجتمع المحلي والباحثين وكل من يهتم بالعملية التعليمية بإدراك ومواكبة متطلبات مجتمع المعرفة.

إفادة واضعي السياسات ومتخذي القرارات التعليمية في وضع واتخاذ القرارات التي من شأنها تنمية المسؤولية الاجتماعية والثقافية لدى طلاب الجامعات لتحقيق الأهداف التربوية عامة.

والله هو المأمول أن يجد القارئ في سطور هذا الكتاب ما يسد حاجته للمعرفة العلمية.

وهو سبحانه ولي التوفيق.

د. حمدي شحاتة
جامعة سوهاج



فصل تمهيدي

مفاهيم ومصطلحات

يشهد عالمنا المعاصر تطورات متسارعة ومتلاحقة على كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية ، والتي من أهم أسبابها الانفجار المعرفي الهائل ، والتقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات،الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالتعليم ، حيث أن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم ، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم.

التعليم هو أداة تطوير المجتمع وتنميته ، من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسة ثلاثة هي التعليم وإعداد القوى البشرية والبحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع

وتعد الجامعات معقل الفكر الإنساني في أرفع صوره ومستوياته،وبيت الخبرة في شتى صنوف الآداب والعلوم والفنون والثقافة والتربية ، وهي مصدر الإلهام لتطبيق النظريات العلمية ، وارتباط تطبيقها بالتغيرات الحادثة في المجتمع الإنساني بعامة، وصولاً إلى أرقي صور التفاعل والتأثير المتبادل بينهما وطموحات وآمال المجتمعات إلي توجد بها هذه الجامعات إلي يعتمد عليها المجتمع في الحفاظ على

القيم الإنسانية وتنمية المسئولية الاجتماعية في تكامل مع قيم الثقافة الوطنية، ويحفظ للشخصية الوطنية هويتها الثقافية ، ويربطه في ذات الوقت بالعناصر الأصلية في الثقافة الإنسانية ، كما أنها رائدة التطور ، والإبداع والتنمية وصاحبة المسئولية في تنمية الثروة البشرية باعتبارها أكبر ثروة يملكها المجتمع .

وفي ظل الكم الهائل من المعرفة وجب على الجامعة أن تطور نفسها وبنيتها المعرفية وتعمل على تنمية شخصية طلابها وتسلحهم بالعلم والمعرفة وتطويعها لتتلاءم مع متغيرات المعرفة وتجدد من نفسها ولا تظل حبيسة قوالب جامدة تؤخر المجتمع وتعوق تقدمه، وكذلك على الجامعة مواجهة تداعيات الانفجار المعرفي المعاصر في أبعاده المتعددة والمتشابكة لكى تمارس الجامعة دورها في التأثير على المجتمع وتحديد أولوياته واهتماماته لابد من تزويدها بمصادر القوى المعرفية اللازمة لتوجيه حركة المجتمع مع التأكيد على أهمية عملية التكيف بالنسبة للجامعة كمؤسسة.

كما يشهد العالم في الوقت الراهن بزوغ ما يعرف باسم " مجتمع المعرفة " ومجتمع المعرفة هو المجتمع القادر على إنتاج ونشر المعرفة وتوظيفها بكفاءة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية ، حيث أصبحت المعرفة هي رأس المال الأكثر أهمية بأي مجتمع .

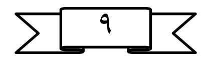
فلم يعد تقدم المجتمعات يقاس بقدرتها الاقتصادية أو بقوتها العسكرية،وإنما بما تملكه وتوظفه من معارف .

والسمة الأساسية لمجتمع المعرفة أن المعرفة هي الوسيط للتنمية، وهي المصدر الرئيس للحياة اليومية والثقافية والسياسية ، والمعرفة هنا تشمل العلوم (*Science*) والإنسانيات (*Humanities*)، والتكنولوجيا (*Technology*)، والبحث والتطوير (*R&D*) ، والابتكارات (*Innovations*)، والتعليم (*Education*) ، واللغات (*Languages*) ، والأدب (*Literature*) ، والفن (*Art*)، وكذلك المعارف التقليدية (*Traditional and Hidden Knowledge*) وتتميز المعرفة عن غيرها من المصادر بأنها مصدر لا ينضب بل يزداد عن طريق المشاركة ‘ وبالتالي فان المجتمع القائم على المعرفة مجتمع يتغير باستمرار.

وفي ظل انتشار وسيادة مفهوم مجتمع المعرفة ونظرياته ومتطلباته بصور مختلفة ومتنوعة عبر بلدان العالم المتقدم ، وفي ظل تأثر السياسات التعليمية – على المستوى العالمي –بهذه النظريات والمتطلبات فقد استفاد مجال التعليم بشكل عام والتعليم الثانوي بشكل خاص من أغلب هذه التطورات وفي مختلف الأبعاد .

وعلى الجامعة أن تعمل على تنمية الطاقات المبدعة في طلابها وفي الوقت ذاته أن تسهم في تطوير المجتمع وتماسكه مع الربط بين عمليات التعليم والبحث العلمي والعمل الإنتاجي والسعى إلى تكوين طالب متعدد المهارات والقادر على التعلم الذاتي والمستمر

وتعد المسئولية الاجتماعية من أهم القيم إلي يجب أن تحرص مؤسسات المجتمع بصفة عامة والمؤسسات التربوية بصفة خاصة على تنميتها في نفس الفرد منذ صغره لما يترتب عليها من سلوكيات مرغوبة يجب أن يسلكها الفرد .



وضعف الإحساس بالمسئولية الاجتماعية ينشر السلبية والأنانية في المجتمع .

كما أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط بقيم أخرى كالانتماء والعطاء والتضحية والتعاون مع أفراد المجتمع .وهذا يلقى على المؤسسات التربوية مسئولية كبرى في تنمية جوانب القوة والعزة والفخر والانتماء للوطن.

والتربية من أهم الوسائل التي يمكن عن طريقها أن نربي المسؤولية الاجتماعية وننميها لدى النشء في تكامل مع باقي عناصر الشخصية ومكوناتها ، وتربية المسؤولية الاجتماعية والتدريب على تحملها حاجة فردية واجتماعية وعلى ذلك فإن تربية المسئولية عند الطفل على جانب من الأهمية في بناء الأفراد المسؤولية الاجتماعية ضرورية لتكيف الأفراد والجماعات.

كما أن المسؤولية الاجتماعية امتدت لتشمل كافة المؤسسات والمنظمات داخل المجتمع وأصبح لزاماً عليها أن تتحمل مسئوليتها الاجتماعية في مواجهة الظروف والمتغيرات التي حدثت في المجتمع كإطار لعلاقاتها ففي ظل التغيرات الهائلة للمجتمع من حولنا تبرز الحاجة لرؤية جديدة عن تطور الجامعات كمراكز لتعليم المجتمع .

وتنطلق رسالة الجامعة من أن دورها التربوي الذي يتعلق بصقل شخصية الطالب وإكسابه المهارات والقدرات إلي تمكنه من خوض غمار الحياة –يتطلب إلى جانب الوظيفة التعليمية والبحثية الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفكرية وتنمية

قدرات الطلاب لإعداد جيل قادر على تحمل المسؤولية عن فهم ووعى وبادراك ورؤية واضحة لمتطلبات المرحلة القادمة من حياة المجتمع ، ولذلك فان وضع خطة لتوفير الرعاية المتكاملة لطلاب الجامعات من الأمور إلي يجب الاهتمام بها والحرص على الوفاء بها، واهتمام التعليم الجامعي بتنمية طلابه تنمية متكاملة متوازنة ، يتطلب ضرورة أن تحرص مؤسساته على تهيئة المناخ المناسب لتحقيق ذلك الهدف، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات لطلابه ، تعينهم على التحصيل الدراسي وتساعدهم على مواجهة ظروفهم الأسرية والاجتماعية الخاصة

على الرغم من أن وظيفة الجامعة خدمة المجتمع من خلال تنمية المسؤولية الاجتماعية بما توفر من مناخ يتيح المشاركة الفاعلة في الرأي والعمل ، كما تنمى لدى الطلاب القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته ، إلا أن بعض الجامعات العربية ومن بينها الجامعات العربية يغيب عنها تحقيق الدور الفاعل للجامعة وهو خدمة المجتمع – الوظيفة الثالثة للجامعة – مما يسبب في انفصال العملية التعليمية بالجامعة عند تلبية احتياجات المجتمع .

وعلى الرغم من وجود عديد من الدراسات التي تناولت مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، فإن غالبيتها ركزت على قطاع الأعمال ، ولم تتطرق إلى مفهوم

المسئولية الاجتماعية للجامعات العربية في محافظات الصعيد – على حد علم الباحث –و قد عانت محافظات الصعيد على مدار عقود طويلة من الإهمال والتهميش والفقر ولذلك صارت معظم محافظاتها طاردة للسكان .

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لدور الجامعة في بناء وتنمية شخصية طلابها الذين هم عماد الأمة وعُدتها وعتادها إلا انه من الملاحظ غياب المناخ الثقافي والتربوي الذي يساعد على تنمية شخصية الطلاب.

كما أن غياب دور الجامعة وعدم قدرتها بآلياتها الحالية على توفير بيئة ثقافية وتربوية تسد الفراغ الثقافي لدى الطلاب ويعنى هذا أن هناك خللاً في بناء هذه الشخصية

من خلال ما يراه الباحث أثناء عمله بمجال رعاية الشباب بالجامعة لبعض المظاهر السلوكية غير المسؤولية ، فقد وجد من المناسب البحث في موضوع "تطوير دور الجامعات العربية في تنمية المسؤولية الاجتماعية والثقافية لدى لطلابها علي ضوء متطلبات مجتمع المعرفة" في الجامعات العربية وخاصة جامعات الصعيد ، ذلك أن هناك جدلاً كبيراً حول تطوير دور الجامعات العربية في تنمية المسؤولية الاجتماعية والثقافية لدى طلابها.

مصطلحات مهمة :

١. التطوير Development

ويعني في اللغة (تطور): تحول من طور إلى طور (التطور): التغير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها، ويطلق أيضاً على التغير التدريجي الذي يحدث في المجتمع أو العلاقات أو النظم السائدة فيه .

كما يعني العملية التي يتلقاها الإنسان من خلال المساندة والدعم اللازمين لنمو مهاراته وقدراته بشكل متواصل ، ويتم ذلك من خلال عمليات التعلم المخططة أو غير المخططة ولكنها في كل الأحوال تكون ضرورية من أجل نجاح الإنسان في استثماره لموارده بصورة تتناسب مع الظروف الزمانية والمكانية التي يعيش فيها .

ويعرف الباحث التطوير إجرائياً بأنه " عملية تغيير في نظام القيادة من خلال عمليات تحسين شاملة للهيكل الإداري والأفراد والإجراءات التي تضمن حسن سير العمل ، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة".

٢. الدور The Role

يعرف الدور بأنه مجموعة الوظائف والأعمال التي يؤديها شخص معين . أو مؤسسه ما في موقف تفاعل معين ، كما أنه نموذج يتركز حوله بعض الحقوق والواجبات ، ويرتبط بوضوح محدد للمكان داخل جماعة أو موقف اجتماعي .

وهو مجموعة من الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الشخص بما يتوافق مع مركز أو وضع معين ، والمركز : هو ما يشغله الفرد في مجتمع ما بحكم سنه أو وظيفته ، ودور الفرد وعمله الذي يلعبه أو يؤديه شاغل هذا المركز

٣. الجامعة University

يقصد بكلمة جامعة في المعجم اللغوي اسم فاعل من الفعل جمع وتدل على مجموعة معاهد علمية تسمى كليات تدرس فيها الآداب والعلوم والفنون.

وتعرف الجامعة بأنها مؤسسة جامعة العلوم والمعارف بشتى أنواعها وتخصصاتها الأساسية والفرعية والمساندة كما أن الجامعة هي المكان الذي يجتمع فيه الطالب مع عضو هيئة التدريس في مكان واحد لتلقى هذه العلوم والدراسات .

كما تعرف الجامعة أيضا بأنها مؤسسة علمية ذات هيكل تنظيمي معين، وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة ، وتتمثل وظائفها الرئيسة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة ، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لتقديم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا إلي تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب.

وهى تمثل قمة منظومة التعليم الرسمي الأكاديمي ، وتتحقق فاعليتها من خلال القيام بوظائفها الرئيسية الثلاث : التعليم . البحث العلمي . خدمة المجتمع ، وللجامعة أهداف منها (أهداف معرفية . اجتماعية . اقتصادية)

٤ . المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility

وتعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها إدراك ويقظة الفرد ووعي خبرة وسلوكه للواجب الشخص والاجتماعي .

المعني اللغوي المسؤولية: يري "سحبان خلفيات" أن البنية المعرفية لكلمة " مسئول" في اللغة العربية تكشف عن خاصية منطقية هامة "فمسئول" علي وزن مفعول مثل مجهول، وهذه الصيغة قريبة في معناها من معني الفعل المبني للمجهول، وكما أن المجعول لغاية هو ما جعُل لأجلها دون بيان من جعله وصيره علي هذا النحو، كذلك فإن" المسئول" فرد جُعل مسئولاً دون بيان من جعله كذلك ويتفق "حسن العناني" مع المعني الذي أورده "سحبان خليفات" حيث يري أن كلمة المسؤولية لها اشتقاقات واستعمالات كثيرة منها ما أُخذ أصلا من مادة "سأل يسأل سؤالا فهو سائل"، فإذا بُني الفعل للمجهول صار "سُئل يسأل سؤالا فهو مسئول" ويؤخذ من هذا أن للمسؤولية أطرافا ثلاثة، سائل، ومسئول، وموضوع المساءلة.

ويمكن أن تعرف المسؤولية الاجتماعية تعريفا إجرائيا بأنها: الأفعال والمهام والواجبات التي يجب أن يؤديها الطالب الجامعي داخل الجامعة وخارجها، والقدرة على أدائها في الحياة من خلال ما يكتسبه ويتعلمه داخل الجامعة من أنشطة وبرامج مفيدة له، فهي إذن مسؤولية أفعال الفرد الصادرة منه تجاه الغير فيما يقوم به من تفاعل متبادل مع الآخرين، وهي مسؤولية ذاتية تجاه الجماعة والمجتمع، وتكون بإقرار الفرد، وتتعلق بما تم القيام به من فلسفة المسؤولية الاجتماعية.

٥. الثقافة Culture

تعنى المكون الفكري في البناء الاجتماعي ويشتمل على الأفكار الأساسية للمكونات الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويؤلف منها الرؤية العامة للمجتمع في فترة من فترات تاريخه ، وتتشكل من التراث الحضاري في فترات متعاقبة ، والمؤثرات الداخلية المتفاعلة مع مكونات البناء الاجتماعي في فترة ما ، والمؤثرات الناتجة عن الاتصال مع العالم الخارجي ، ومن تفاعل هذه العناصر تتبلور الثقافة وتكتسب ذاتيتها وتشير كلمة الثقافة Culture في الاستخدام الروتيني أو اليومي إلى المستويات الإبداعية في الفكر الإنساني مثل الفنون والآداب والموسيقى والرسم ، إلا أن الثقافة كمفهوم اجتماعي فهي تشمل هذه المستويات، بالإضافة إلى مستويات أخرى أوسع منها فهي تعنى أسلوب الحياة الذي ينتهجه أعضاء مجتمع ، أو جماعة ، اكتسب بالتعلم لا بالوراثة

وتعبر الثقافة عن الواقع المتناسق المتناغم في حياة المجتمع، والتي ينتقل من جيل لأخر بصورة تلقائية عن طريق التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، وأساليب التربية المختلفة التي تميز مجتمعا ما عن سائر المجتمعات الأخرى ، .والثقافة ليست مجرد الجوانب المعرفية أو المعلومات الأدبية ، بل تمثل كافة الخبرات الإنسانية في كافة نواحي الحياة البشرية، الحالية منها والمتراكمة عبر الأجيال .

وتعتبر التمثيل الرمزي للفكر والقيم والأهداف التي تسود المجتمع، وتعبر عنها مجموعة الأنماط السلوكية السائدة في المجتمع ، والتي يلقنها الآباء للأبناء داخل الأسرة، و تستمر عبر مراحل الحياة المتتابعة من خلال وسائل النقل الثقافي المختلفة.

ولقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الثقافة ، كما تباينت هذه التعريفات ، بتباين تخصصات من تناولها ، فالثقافة في لغتنا العربية من الفعل ثقف بمعنى الفطنة والذكاء وسرعة الفهم ، فكلمة ثقافة أي ثقف الشيء سواه وأقام المعوج منه وهى تستخدم للدلالة على التقويم والتهذيب ، ولفظة الثقافة تعنى مجموعة من المعارف والحقائق ، والنظريات والآراء ، ووجهات النظر التي تسهم في بناء القيم والعادات والسلوك والمهارات.

ومفهوم الثقافة يمكن أن يزودنا بطرق لتفسير وفهم السلوك الإنساني وأنساق المعتقدات والقيم ، وبعض أنماط الشخصية المميزة لثقافات بعينها **أما التعريف الإجرائي للثقافة كما يتبناه الباحث فهو:**

"المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات الي يكتسبها الطالب بوصفه عضواً في المجتمع من خلال عملية التعليم والبحث العلمي والأنشطة الطلابية".

٦. مجتمع المعرفة (Knowledge Society)

يشير مفهوم المجتمع (*Society*) في الأساس إلى ما يعادل مفهوم الدولة القومية بكل مقوماتها وإمكانياتها وحدودها.

أما مصطلح " مجتمع المعرفة " فيشير إلى أي مجتمع تكون فيه المعرفة هي المصدر الأساس للإنتاج بدلاً من رأس المال والأيدي العاملة، كما يشير إلى قدرة المجتمع على استخدام واستغلال المعلومات المتاحة .

ويمكن تعريف " مجتمع المعرفة " إجرائياً بأنه يشير إلى قدرة المجتمع كدولة ومؤسسات وأفراد – على إنتاج ونشر المعرفة، بل وتوظيفها بكفاءة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية.

الفصل الأول

المسؤولية الاجتماعية و المسؤولية الثقافية ووظائف للجامعة

تمهيد

تعد الجامعة مؤسسة خدمية ، وهى تمثل مصنع الرجال لنا فان عليها أن تكون أيضا أداة ووسيلة لحل المشكلات التي تطرأ في المجتمع ، فليس من الممكن أن يكون التعليم الجامعي في وادٍ والمجتمع بمشكلاته في وادٍ آخر . بل لابد للجامعات من أن تتحمل مسؤوليتها المجتمعية المتمثلة في رفد المجتمع بالقوى البشرية التي تقوم التنمية على عواتقها، وأن تنهض بمسؤوليتها الاجتماعية في ترقية البحث العلمي الذي يؤدي بدوره إلى النهوض بالصناعة والتقدم العلمي .

واقتصار التعليم في الجامعات على الدراسة النظرية فقط دون القدرة على التطبيق ، سبب من أسباب ضعف مخرجات التعليم العالي ،ومن هنا تأتى ضرورة تحقيق الجودة من حيث توفير المعامل اللازمة والتي يستطيع الطلاب من خلالها تطبيق ما يدرسونه نظريا هذا من جهة المسؤولية العلمية ومن جهة المسؤولية الاجتماعية لا بد من دمج التعليم العالي مع المجتمع المحلى ورفع الخدمات والمساعدات التي يقدمها التعليم العالي لحل مشكلات المجتمع لأن الجمهور يريد المشاركة في توجيه مؤسسات التعليم العالي حتى تقدم خدمة أفضل من خلال وضع معايير للجودة وتحديد التكاليف ، وعلى مؤسسات التعليم العالي أن تستجيب لذلك "

أولاً: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

تُعدُّ المسؤولية الاجتماعية من القضايا المهمة جدا لأنها ترتبط بالكائن الإنساني دون غيره من المخلوقات، وتحمل أمانة المسؤولية يترتب عليه أفعال وممارسات إيجابية أو سلبية داخل المجتمع وتعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها:

تدريب الشباب وتوجيههم وإرشادهم للمهامات الموكلة إليهم، وأداء واجباتهم في مختلف المجالات الذاتية والدينية الأخلاقية والجماعية والوطنية التي يقومون بها، من خلال فهمهم لظروفهم، وظروف مجتمعهم، وإدراكهم الواعي، ومشاركتهم في مختلف القضايا الاجتماعية باستخدام كل السبل المتاحة بما فيها تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي،والمشاركة بفاعلية في منظمات المجتمع المدني.

وإذا كانت "خدمة المجتمع وتنمية البيئة" واحدة من أهم وظائف الجامعات في المجتمع، فقد أصبح واجبًا على كل جامعة أن تتحرك بقوة للتفاعل مع المجتمع المحيط بها، وهذا التحرك قد يكون في صورة برامج تدريبية أو برامج لإعادة التدريب، أو برامج تحويلية تعرض لمهن مطلوبة بالمجتمع لا يتوفر لدى الأفراد متطلباتها، ولقد أدى ذلك إلى خروج الجامعة من عزلتها وأبراجها العاجية وأن تفتح أبوابها على المجتمع لأنه عندما تنعزل الجامعة من المجتمع وتتخلى عن الموقف الفاقد والوعي بما حولها وبمن حولها تصير معارفها متكدسة لا ترتبط بحركة الحياة المتطورة ويفقد العلم قيمته

الاجتماعية بل والمعرفية أيضًا، وبذلك ينفصل التعليم عن احتياجات المجتمع ومجريات الأحداث به ويمكن للجامعة أن تحقق وظيفتها الثالثة (خدمة المجتمع).

وبالتالي تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تنمي لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدي الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.

كما أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعي لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها، هذه المقار هي التي تسمى محطات العلوم وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعات المتقدمة حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة تتخذ لها فيها مقار أو محطات علمية، وإذا تعذر

انتقال شركات الصناعة إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدد محدودة، لأهداف معينة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع، وينقلونها إلى الجامعات، ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة، تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها .

١.مفهوم المسؤولية الاجتماعية

من الصعب تحديد تعريف جامع شامل لمفهوم معين أو ظاهرة ما، وبخاصة فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية والإنسانية مثل المسؤولية الاجتماعية، فلقد تنوعت تعريفات العلماء تنوعا كبيرا في تحديد مدلول المسؤولية الاجتماعية

فيعرف سيد عثمان (١٩٨٦) المسؤولية الاجتماعية بأنها المسؤولية الفردية عن الجماعة، وهي مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها أو المجتمع الذي يعيش فيه.

أي أنها مسؤولية ذاتية، مسؤولية أخلاقية، مسؤولية فيها من الأخلاقية المراقبة الداخلية والمحاسبة الذاتية، كما أن فيها من الأخلاقي ما في الواجب الملزم داخليا، إلا أنه إلزام داخلي خاص بأفعال ذات طبيعة اجتماعية أو يغلب عليها التأثير الاجتماعي .

ويعرف أحمد أمين (١٩٦٥) المسؤولية بأنها اضطرار الفرد أن يقدم حسابا عن أعماله التي يأتيها بإرادته واختياره وأن يتحمل عواقبها سواءً خيرا أو شرا. فالمسؤولية هي حالة للإنسان يكون فيها صالحا للمؤاخذة على أعماله، وتستوي مع ما يسمى لدى علماء الشرع باسم التكليف.

والمسؤولية عبارة عن إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال واستعداده لتحمل نتائجها، أنه من الأفضل تعريف المسؤولية الاجتماعية من خلال الإجابة عن السؤال التالي: ما العمل الذي يعد عملا مسئولا اجتماعيا؟ **ويقترح لذلك ثلاثة معايير:**

الأول: أن تتبع المنظمات المعيار الأساسي الآتي (فوق كل شيء "الأهم" أن لا تسبب أي ضرر) وهذا يتضمن القيام بسلوك مسئول مجتمعيا وقانونيا.

الثاني: على المنظمات أن تتحمل المساءلة عن أي تأثير سلبي يلحق بالمجتمع؛ نتيجة أعمالها، وأن تقلل من النتائج السلبية لأعمالها إلى أدنى درجة ممكنة.

الثالث: يجب على المنظمات من خلال أعمالها أن تعزز رفاهية المجتمع على المدى البعيد، وهذا استحقاق على المنظمات أن تكون مستعدة لدفعه مقابل مشاركتها في منافع المجتمع، وعليها أن تدرك أن استمرار بقائها مرهون بوجود مجتمع سليم.

إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث Carroll Archie B يشير إلى جوهرها بأربعة جوانب رئيسة **هي:** الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والخيري، حيث وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها من جانب، ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد آخر يمثل حالة واقعية، فلا يمكن أن نتوقع من منظمات الأعمال مبادرات خيرية ومسئولة إذا لم تكن هذه المنظمات قد قطعت شوطا في إطار تحملها لمسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

وتعرف مسودة الأيزو (٢٦٠٠٠): "المسؤولية الاجتماعية بالأعمال التي تقوم بها المؤسسة، لتتحمل مسؤولية آثار أنشطتها السلبية على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متناغمة مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة في ما بين الدوائر الحكومية، وتكون مندمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة.

فهي إذن ظاهرة اجتماعية أولا وقوامها المنطقي الذي ما زال غالبا أمور ثلاثة: خطأ، وضرر، وعلاقة.

تعد المسؤولية نتاج التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات تربوية رسمية. أو غير رسمية. والتنشئة الاجتماعية من العمليات الأساسية في حياة الإنسان، ذلك لأن مقومات شخصية الفرد إنما تتبلور من خلالها.

وتكمن أهمية تلك العملية في "أنها تقوم بتحويل الفرد من مخلوق ضعيف عاجز إلى شخصية قادرة على التفاعل مع المحيط الاجتماعي الذي يحتويها منضبطا بضوابطها . كما تساعد الفرد على الانتقال من الاتكالية المطلقة والاعتماد على الآخرين، والتمركز حول الذات في المراحل الأولى من عمره، إلى الاستقلالية والإيجابية والاعتماد على النفس؛ وذلك عبر المراحل الارتقائية من عمره ، وتقوم المؤسسات الاجتماعية بدور مهم في التنشئة الاجتماعية لكل مرحلة من المراحل العمرية للفرد، فالأسرة والقرناء والمدرسة والجامعة مؤسسات تقوم بتزويد الفرد بجزء من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد ومعتقدات المجتمع.

من هنا، فإن لكل مؤسسة من هذه المؤسسات أهميتها الخاصة في عملية التنشئة الاجتماعية ، ولكن الأسرة تلعب أهم الأدوار وأقواها تأثيرا في حياة الأفراد، حيث إنها –أي الأسرة– تحتضن الطفل منذ بداية حياته ونعومة أظفاره، فتقوم بتشكيل سلوكه ومقومات شخصيته وتزويده بقيم مجتمعه ومعتقداته، بل والأنماط السلوكية المقبولة التي تسهم كثيرا في عملية الضبط في ذلك المجتمع.

وعملية التنشئة الاجتماعية إنما تتم عن طريق تلك الأساليب التي تتعامل بها الأسرة عند تنشئتها لأبنائها، وكذلك الأساليب التي تتعامل بها بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى مع أفراد المجتمع التي يتحدد من خلالها شكل "الأجيال القادمة من البشر الذين يعملون على تقدم المجتمع أو تخلفه. وعليهم يتوقف نمو حضارتهم وانحسارها".

وعليه فإن الرؤية الفلسفية للمنطلقات النظرية للمسؤولية الاجتماعية هي ذاتها المنطلقات والنظريات التي تفسر التنشئة الاجتماعية وأساليبها. ويشمل ذلك نظرية التفاعل الرمزي (*Symbolic Interaction Theory*) والنظرية البنائية الوظيفية (*Structural Functionalism Theory*) ونظرية التبادل (*Exchange Theory*) ونظرية الصراع (*Conflict Theory*) .

وحتى لا يبتعد بنا البحث كثيرا في مجال التنظير، فإنه من المناسب التركيز على أحد أهم مؤسسات المسؤولية الاجتماعية ، وهي الجامعات ومناقشة الصيغ التي يبرز تأثيرها في تعزيز مفاهيمها، وبالتالي تحديد الإطار الذي يمكن أن تتفاعل فيه تلك المؤسسات بشكل تكاملي لتحقيق ذات الهدف.

ولقد أشار بعض علماء الاجتماع إلى أن المجتمع التقليدي سوف يتلاشى تحت ضغوط الحداثة والانفتاح في المجتمع العربي، إلا أن شيئًا من هذا لم يحدث، بل شهدنا على العكس من هذا تماما، وهو ظهور الاتجاهات الأصولية في المجتمع العربي ونموها، مما حدا بهؤلاء إلى مقدمة جديدة أطلقوا عليها مصطلحا جديدا سموه "المجتمع ما بعد التقليدي".

إن الطرح السابق يعد غير واقعي نظرا لأن الأسس التقليدية التي قام عليها المجتمع الحديث لم تتغير بدرجة كبيرة، كما أن الحداثة مهما كانت قوية فإنها لا تزيل هذه الأسس التقليدية كليا، فهناك مجتمعات ما زالت تحافظ على هويتها التقليدية في ظل الحداثة الجديدة كالصين واليابان وغيرهما، فالتوارث

الثقافي يولد عبر التكرار وعبر الزمن ذاكرة وتصورات جمعية تسهل على الأجيال اللاحقة اكتساب المعرفة والثقافة.

وإن كان هناك تغير ما، فإنه تغير تدريجي يأتي بصورة غير محسوسة نظرا لتأثير المؤثرات الخارجية، كالنزعة الاستهلاكية، والكم الهائل من المعلومات الذي تبثه وسائل الإعلام، وهذه المتغيرات متداخلة، وبخاصة على مستوى الثقافة المتخصصة في العلوم والتربية والآداب، وعلى مستوى الثقافة العامة في الغناء والصحافة والمسرح ووسائل الترفيه العديدة.

والواقع أن اتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أصبح أمرا ضروريا تفرضه المتغيرات المعاصرة، قلما بعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها أمرا اختياريا كما في جامعات دول العالم الثالث، كما أن عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية ويجب أن يراعى ذلك عند اختياره وإعداده وتقويمه، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهذه الأدوار على الوجه الأمثل واقتراح الحلول لتلك المعوقات بهدف تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات في مجال خدمة المجتمع.

٢. مفهوم خدمة المجتمع

تعرف خدمة المجتمع بأنها "الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

كما عرف بعض الباحثين خدمة المجتمع بأنها تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها، ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها..

كما تعرف أيضًا خدمة المجتمع بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها تمكين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.

كما تعرف المجالس القومية المتخصصة خدمة المجتمع بأنها "كل ما تقدمه كليات الجامعة ومراكزها من أنشطة وخدمات تتوجه بها إلى غير طلابها النظاميين أو أعضاء هيئة التدريس بها، من أفراد المجتمع ومؤسساته بهدف إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة.

٣. مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع

يعرف كل من شانون *Shanon* وشونفليد *Shoefeld* الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنها "نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريقه نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة .

ونجد أن هذا التعريف يتطلب أن تضع الجامعة جميع إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة، وفي خدمة المجتمع الإقليمي، ويتطلب أيضًا معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع، وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة، ويدل هذا على اختلاف الخدمات التي تقدمها كل جامعة وذلك لاختلاف طبيعة المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها.

كما يقصد أيضًا بخدمة المجتمع للمجتمع بأن تكون الجامعات في مجتمعاتها المحلية مراكز إشعاع حضاري وقوة راشدة دافعة نحو التقدم والازدهار .

كما يرى حامد عمار ١٩٩٦ أن خدمة الجامعة للمجتمع تعني أن تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم فكر أو ممارسة، وعليها أيضًا أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته وتدلي بتصورات وبدائل وأيضا تثير وتشيع فكرا تربويا داخل المجتمع .

٤. التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية المجتمعية للمنشآت: خلفية تاريخية

استخدم مصطلح المسؤولية المجتمعية بشكل موسع في أوائل السبعينات وذلك على الرغم من أن السمات المختلفة للمسؤولية المجتمعية كانت ضمن التدابير

من قبل المنشآت والحكومات في القرن التاسع عشر أو قبل ذلك في بعض الحالات، ولقد كان التركيز على المسؤولية المجتمعية في الماضي بوجه بشكل أساسي نحو الأعمال التجارية حيث أن مصطلح" المسئولية المجتمعية للشركات" لا يزال أكثر شيوعا لمعظم الأشخاص بشكل اكبر من مصطلح "المسؤولية المجتمعية" ولقد ظهرت الرؤية المتعلقة بتطبيق المسؤولية المجتمعية على كافة المنشآت نتيجة لان أنواع مختلفة من المنشآت – وليس فقط المنشآت التجارية - أدركوا أنهم مسئولون أيضا عن المساهمة في التنمية المستدامة.

وتعكس عناصر المسؤولية المجتمعية توقعات المجتمع في وقت معين، لذا فهي عناصر نات طبيعة متغيرة .وحيث أن اهتمامات المجتمع تتغير، فان توقعاته فيما يتعلق بالمنشآت تتغير أيضا لتعكس هذه الاهتمامات.

ولقد تركزت نظرية المسؤولية المجتمعية في بادئ الأمر على الأعمال الخيرية مثل الصدقات والزكاة ولقد ظهرت الموضوعات المتعلقة بممارسات العمل وممارسات التشغيل العادلة منن قرن أو ما يزيد عن قرن، أما الموضوعات الأخرى مثل حقوق الإنسان و البيئة ومحاربة الفساد وحماية المستهلك فلقد تم إضافتها فيما بعد حيث اكتسبت هذه الموضوعات اهتماما اكبر.

تعكس الموضوعات والقضايا الجوهرية الموضحة في هذه المواصفة الرؤية الحالية للممارسة الجيدة .وبلا شك، فان هذه الرؤى للممارسة الجيدة ستتغير في المستقبل وقد تظهر موضوعات أخري وينظر إليها على أنها ن ذات أهمية للمسؤولية المجتمعية.

أما في الجامعات فقد مرت المسؤولية الاجتماعية بأربع مراحل هي:

المرحلة الأولى : وهي التي تبدأ بنشأة الجامعات في العصور الوسطى حيث كانت الجامعات لا تهتم إلا بالدراسات الفلسفية واللاهوتية، وكانت الجامعات في تلك المرحلة تكاد تكون منفصلة تماما عن المجتمع.

المرحلة الثانية : وهي في عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية، وفيها بدأت الجامعات تهتم بالبحث في العلوم بغرض التعرف على أسرار الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطويرها.

المرحلة الثالثة : هي المرحلة التي نتجت عن الثورة الصناعية والتكنولوجية وفيها ظهر كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات الهندسية وغير ذلك وتحولت الجامعات من جامعات تعنى بفكر الرجل الحر إلى جامعات تعنى بإعداد الشباب للمهن الرفيعة المختلفة وتعد مراكز للآداب والعلوم الفلسفية والدينية والقانونية، وإنما قطعت شوطا كبيرا في الدراسات العلمية والتطبيقية المرتبطة بالحياة الاقتصادية الاجتماعية .

المرحلة الرابعة : فالمرحلة الرابعة لعلاقة الجامعة بالمجتمع فقد فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية حتى أصبح المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد، وعلى الجامعة إما أن تستجيب للحاجات أو تنعزل عن المجتمع، وهذه الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات ،

بالإضافة إلى الحاجات الخاصة بأفراد المجتمع، وهذا يعني ألا تقصر الجامعة خدماتها على أبنائها أو خريجيها فقط، بل تمتد خدماتها لأبناء المجتمع جميعا من غير طلابها، وذلك ليجدوا في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية ، وهذا يعني أن تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة بحيث تمتد الجامعة خارج أسوارها وتتداخل في المجتمع، وكذلك يمد المجتمع فروعه داخل الجامعة بحيث تستطيع الجامعة أن تحل مشكلاته.

المرحلة الحالية : حياة العالم تتسم بسرعة التطور والتغيير مما يجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أدق وأصعب لملاحظة هذا التطور.

٥. مبررات الاهتمام بتنمية المسؤولية الاجتماعية

يمر العالم اليوم بمجموعات من المتغيرات والتحديات العالمية في النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع أن التغير هو سنة الحياة إلا أن ما يميز هذه المتغيرات في العصر الحديث عن التغيرات السابقة، هي سرعة التغير من ناحية وشموليته وعالميته وتعدد أبعاده من ناحية أخرى **وأهم هذه التغيرات هي:**

أ. التغير السريع والانفجار المعرفي.

ب. التقدم التقني الذي أحدث تطورا سريعا وملحوظا في وسائل الاتصال.

ت. الانفجار السكاني.

ث. تطور مفهوم العمل وزيادة التخصص في المهن.

ج. اختزال وقت العمل وزيادة وقت الفراغ.



ح. **كما يضاف أيضًا إلى هذه التغيرات تغيرات أخرى لا تقل أهمية منها:**

أ. التطور المتسارع في الدراسات التربوية والنفسية.

ب. كفاءة وسائل المواصلات والبث المباشر.

ت. تآكل مخزون العالم من الطاقة التقليدية والحاجة إلى البحث عن مصادر جديدة ومتجددة.

ث. التلوث البيئي الذي بدأ يؤثر في توازن الطقس على سطح الأرض.

ج. ظهور أمراض جديدة تتطلب أساليب جديدة لمواجهتها.

ح. ارتفاع المستوى المهارى الذي تتطلبه الأعمال والمهن.

وقد أثرت هذه التغيرات على العملية التعليمية التربوية في مختلف مراحل التعليم وأنواعه وكان نصيب الجامعات من حيث كونها تضطلع بالعبء الأكبر من تكوين قيادات المجتمع أكبر من غيرها.

ثانياً: عناصر المسؤولية الاجتماعية

قدم سيد عثمان دراسته النظرية الأولى عن المسؤولية الاجتماعية عام ١٩٧٠ حيث وضع تصوره عن المسؤولية الاجتماعية من حيث مفهومها وأبعادها وعناصرها.

ويهتم الباحث بتوضيح عناصر المسؤولية الاجتماعية التي وضعها سيد عثمان حيث يمثل الإطار النظري الذي وضعه الأساس الذي بنيت عليه هذه الدراسة. **وفيما يلي تفصيل لهذه العناصر:**

الفهم Understanding

يُعرّف الفهم في اللغة بأنه العلم، فهم الشيء أي عَلِمَه، واستفهمه الشيء فأفهمه، وتفهم الكلام أي فهمه شيئا بعد شيء.

ويعرف الباحث الفهم بأن "يكون لدى الفرد تصورات واضحة عن الجماعة التي ينتمي إليها من حيث تاريخها السابق وحالتها الراهنة والظروف التي تؤثر على حاضر هذه الجماعة، على أن تكون هذه الجماعة حاضرة أمامه في كل أموره بحيث يدرك المغزى الاجتماعي لأفعاله وتصرفاته وقراراته، وأن يتقبل بصدر رحب نتائج أفعاله الخاصة".

ويرى سيد عثمان أن الفهم يتضمن شقين هما:

أ. فهم الفرد للجماعة: ويقصد به فهم الفرد للجماعة في حالتها الراهنة من حيث مؤسساتها ومنظمتها ونظمها وعاداتها وقيمها وأيديولوجيتها ووضعها الثقافي، وفهم الظروف والقوى التي تؤثر في حاضر هذه الجماعة، وكذلك فهم تاريخها الذي بدونه لا يتم فهم حاضرها ولا تصور مستقبلها. ولا يشترط على كل عضو في الجماعة أن يكون على فهم دقيق وشامل لهذه الجوانب كلها وإنما المقصود هو درجة مناسبة من العلم بهذه الجوانب.

ب. فهم الفرد المغزى الاجتماعي لسلوكه وأفعاله: حيث يدرك الفرد آثار أفعاله وقراراته على الجماعة، أي يفهم القيمة الاجتماعية لأي سلوك أو فعل يصدر عنه.

ويأتي هذا العنصر بعد أن يكون الفرد قد جعل الجماعة وجودا موضوعيا أمام ذاته نتيجة لاهتمامه بها. فيأتي بعد ذلك فهمه للجماعة بكل جوانبها، ولا يشترط أن يكون هذا الفهم متعمقا وإنما يكفي درجة من الإحساس بالجماعة والتوحد معها حتى يدرك الفرد أن كل أفعاله تؤثر على الجماعة، وأن كل سلوك مهما كان صغيرا يكون له صدى في الجماعة التي ينتمي إليها.

١. الإهتمـام Concern

الاهتمام في اللغة يعني العناية، فاهتم الرجل بالأمر أي عنى بالقيام به. ويعرفه سيد عثمان بأنه الرابطة العاطفية بين الفرد وجماعته، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على سلامة الجماعة وتماسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها.

ويعرّف الباحث الاهتمام بأنه حرص الفرد على مصلحة الجماعة التي ينتمي إليها، ورخاء المجتمع الذي يعيش فيه.

ويميز سيد عثمان في عنصر الاهتمام بين أربعة مستويات:

- **المستوى الأول** : ويمثل أبسط صور الاهتمام، وهو مستوى "الانفعال مع الجماعة"، أي مسايرة الفرد للحالات الانفعالية للجماعة بصورة آلية. فالحالة عند هذا المستوى هي حالة ارتباط عضوي بالجماعة يتأثر كل عضو من أعضائها بما يجري في الجماعة كلها دون اختيار أو قصد أو إدراك ذاتي من جانب هؤلاء الأعضاء.

- **المستوى الثاني** : وهو مستوى أرقى من المستوى الأول وهو مستوى "الانفعال بالجماعة" والمقصود به التعاطف مع الجماعة. والفرق بين هذا المستوى والمستوى الأول يظهر في أنَّ الفرد يدرك ذاته أثناء انفعاله بالجماعة، أى أنَّ المسألة لم تعد مسألة عضوية آلية كما في المستوى الأول.
- **المستوى الثالث** : وهو مستوى "التوحد مع الجماعة"، ويتمثل هذا التوحد في إحساس الفرد أنه والجماعة شيء واحد، وأن أي خير تحصل عليه هو خيره، وأن أي سوء يقع عليها لابد أن يصيبه.

ويلاحظ في هذه المستويات الثلاثة أنها مازالت عند المستوى العاطفي في ارتباط الفرد واهتمامه بالجماعة، إلا أنه عندما ننتقل إلى المستوى الرابع نبدأ في الدخول في مستوى يظهر فيه بوضوح الجانب العقلي أو الفكري.

- **المستوى الرابع:** وهو مستوى "تَعَقُّل الجماعة"، ويعني سيد عثمان بتعقل الجماعة **أمرين هما:**
- استبطان الجماعة Interiorization of the Group ، أي تصبح الجماعة داخل فكر الفرد فكريا، أي تنطبع الجماعة في فكر الفرد وتصوره العقلي، وهو يستطيع في الوقت نفسه أن يدركها ويجعلها موضوع نظر وتأمل.

- "الاهتمام المتفكر بالجماعة"، أي الاهتمام المتزن بمشكلات الجماعة ومصيرها ودرجة التناسب بين أنشطتها وأهدافها وسير مؤسساتها ونظمها. وهذا الاهتمام المتفكر بالجماعة يظهر عندما يجعل الفرد جماعته موضوعا لتأمله، أي عندما تتحول الجماعة من وجود داخلي ذاتي إلى وجود موضوعي أمام الذات ينظر إليه الفرد ويتأمله ويدرسه ويحلله ويقارنه بغيره.

٢. المشاركة Participation

المشاركة في اللغة تعني الاشتراك مع (شاركه) صار شريكه، و(اشتركا) في كذا و (تشاركا). و(شركة) في البيع والميراث (يشركه) مثل علمه تعلمه، وقوله تعالى {وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي} (طه:٣٢) أي اجعله شريكي فيه.

أما عن المشاركة في الاصطلاح فتعرف "بأنها إحساس بالمصير المشترك تتمثل في المشاركة بالفكر والتوجيه وإبداء الرأي. وقد تظهر في القيام بالعمل أو تقديم القدوة، وقد تكون بها جميعا، فهي مشاركة بالعقل والقلب واليد في المجالات المختلفة من أجل مصلحة المجتمع".

وقد توصل المشاركون في الندوة الأولى للمشاركة بعمان سنة ١٩٨١م إلى تعريف المشاركة بأنها "تفاعل الفرد عقليا ووجدانيا وعمليا مع الجماعة التي يعمل فيها بطريقة تمكنه من تعبئة جهوده وطاقاته لتحقيق الأهداف المشتركة وتحمل المسؤولية إزاءها بوعي واندفاع ذاتي في ظل معطيات ومحددات البيئة التي يعمل من خلالها".

أما سيد عثمان فيرى أنه إذا كان الاهتمام هو حركة الوجدان والفهم هو حركة الفكر فالمشاركة ترجمان الوجدان والفكر جميعا، فالمشاركة هي المظهر الخارجي للحركة الداخلية في الشخصية.. ويعرفها بأنها "اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها والوصول إلى أهدافها وتحقيق رفاهيتها والمحافظة على استمرارها".

ويعرف الباحث المشاركة بأنها اشتراك الفرد مع الآخرين من أفراد الجماعة في أي عمل من الأعمال سواء بالفكر أي إبداء الرأي والمشورة، أم القيام بالعمل أو تقديم العون والمساعدة أم بهما جميعا، وذلك من أجل تحقيق أهداف الجماعة وتحقيق رفاهيتها والمحافظة على استمرارها.

ويميز سيد عثمان في المشاركة الجوانب الثلاثة التالية:

الأول : تقبل الفرد الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها وما يرتبط بها من سلوك وتبعات وتوقعات، هذا التقبل يجعل الفرد يشارك في الجماعة "موحدا" وليس منقسما غارقا في صراع أو تعارض داخلي.

الثاني : وهو المشاركة المنفذة –أي المشاركة في العمل الفعلي لإخراج فكرة أو خطة تتفق عليها الجماعة إلى عالم الواقع أو تنفيذ ما على الفرد أداؤه من عمل.

الثالث: هو المشاركة المقومة، وهي مشاركة موجهة ناقدة.

يرى سيد عثمان أن هذه العناصر الثلاثة (الاهتمام- الفهم- المشاركة) مترابطة ومتكاملة، فهي مترابطة لأن كلا منها ينمي الآخر ويدعمه ويقويه.

فالاهتمام يحرك الفرد إلى فهم الجماعة، وكلما زاد فهمه زاد اهتمامه، كما أن الاهتمام والفهم ضروريان معا للمشاركة بنوعيها (المنفذة- والمقومة). وأن المشاركة نفسها تزيد الاهتمام كما تُعمق الفهم، وهي متكاملة لأنه لا تتحقق صورة المسؤولية الاجتماعية عند الفرد إلا بتوافر عناصرها الثلاثة.

وعليه فلن تكتمل المسؤولية الاجتماعية دون اهتمام وحرص، بل إن هذا الاهتمام وإن كان ضروريا لا يكفي لوحده، فالانفعال مع الجماعة والانفعال بها والتوحد معها عقيم إن لم ينقحه الفهم، أو بمعنى آخر لن تكتمل المسؤولية الاجتماعية دون فهم للجماعة من حيث حاضرها وماضيها ومستقبلها، هذا الفهم دون اهتمام كالعدسة الباردة، أما الفهم مع الاهتمام فهو الشعلة المتوهجة التي تنير الطريق وتبعث الحرارة التي تحرك العمل. كذلك فإن المشاركة وحدها دون فهم ودون اهتمام قائم على التفكير فهي عمل عشوائي، وضررها الواقع على الجماعة أكبر من عدم وجودها كلية.

ثالثاً- مظاهر وعوامل ضعف المسؤولية الاجتماعية والاتجاهات الحديثة بها

على الرغم من أهمية المسؤولية الاجتماعية، إلا أن المجتمع يعاني نقصا شديدا في المسؤولية الاجتماعية لدى أفراده، وهناك العديد من المظاهر التي تشير إلى ذلك، وحُسن تحديد مظاهر الضعف قد يساعد في الكشف عن أسبابه. **ومن هذه المظاهر:**

التهاون

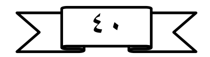
وهو من أكثر المظاهر دلالة على ضعف المسؤولية الاجتماعية. فالتهاون دليل على أن الفرد لا يشده هدف ولا رابط، لذا تفتر عنده همة العمل، ولا يستطيع إدراك دوره تجاه الجماعة ولا تجاه ذاته. ويتضح هذا التهاون عندما يؤدي الفرد عملا على غير الوجه الذي ينبغي أن يكون عليه من الدقة والتمام والإتقان. فهو يقصر في حق نفسه وفي حق المجتمع الذي يعيش فيه.

١. اللامبالاة

وهي قرينة التهاون، واللامبالاة هي ضعف اهتمام الفرد بعواقب أفعاله وأثرها على الجماعة، فهو لا يخطط لأفعاله ولا يهتم بالنتائج المترتبة عليها. واللامبالاة تجعل الفرد يغض النظر عن المشكلات التي يعاني منها مجتمعه، ولذلك لا يحرص على المشاركة في مواجهتها. فهو لا يشعر بأي مسئولية أمام ذاته وأمام الجماعة. ولا تتحقق المسؤولية بغير اهتمام الفرد وقيامه بدور إيجابي في قضايا المجتمع.

٢. العُزلة

والمقصود بالعُزلة هنا العزلة النفسية وليس العزلة المادية فالعزلة النفسية هي أن يكون الفرد حاضرا في الجماعة ومعدودا من أعضائها، ولكنه غائب عنها لا يشعر بأي رابطة بينه وبينها. وهذه العزلة تعبير عن ضعف الثقة في الجماعة وضعف الانتماء لها. كما لا يخلو هذا الموقف من عدوانية تجاه الجماعة نتيجة لإحساسه بالاغتراب عنها.



التفكك

إن المسؤولية الاجتماعية في عمومها مشاركة قائمة على الفهم والاهتمام ومستندة إلى الإلزام والثقة في الجماعة. لذا فإن التفكك بين أفراد الجماعة مظهر بالغ الوضوح على وهنها وضعفها. ويظهر هذا التفكك فيما يقع بين الأفراد من منازعات وصراعات. وقد يتصنع الأفراد التطبع مع بعضهم البعض، ولكن ينكشف هذا الزيف في قصور العمل المشترك عندما تتطلب مصلحة الجماعة ذلك.

٣. السلبية

وهي من أكثر المظاهر دلالة على ضعف المسؤولية الاجتماعية. فعندما تقف الجماعة من الحياة موقفا يغلب عليه السلبية والتراجع، وخاصة عندما يسود هذا في الشباب، فإنها تعلن بموقفها هذا تخليها عن مسئوليتها تجاه المجتمع. وهذه السلبية ناتجة عن غياب الإحساس بالواجب والإلزام. فهي راية الاستسلام التي ترفعها الجماعة لتعلن استعدادها للتخلي عن مسئوليتها عن مصيرها.

إن انتشار المظاهر السابقة بين أفراد المجتمع يؤكد على ضعف المسؤولية الاجتماعية. فما العوامل التي أدت إلى ذلك؟ إن هذه العوامل كثيرة ومتداخلة.

بعضها يرجع إلى الفرد ذاته وأنانيته المفرطة وعدم اكتمال وعيه الاجتماعي. وذلك كله بسبب عدم تربيته تربية سليمة.

وقد يرجع البعض الآخر إلى المجتمع ذاته بنظمه وما يحمله من تراث وأفكار معوقة.

فقد تُقصّر الأسرة في إعداد الطفل اجتماعيا، فلا يدرك أنه والجماعة التي ينتمي إليها شيء واحد، وأن مشاكلها تؤرقه، وأفراحها تسعده، ولا يعمل على تقدمها ولا يحافظ على خيرها ولا يتابع عن قرب شئونها، ولا يأخذ على أيدي المفسدين الذين يضرونها، ولا يأمر بكل خير يعود أثره على الجماعة وأفرادها، ولا يشارك في كل نشاط يساعد على تحقيق أهدافها.

فقد أصبح هدف الأسرة الآن هو إعداد الطفل لكي يحصل على شهادة عالية ويحتل منصبا مرموقا وكفى. وفي سبيل هذا الهدف وتلك الغاية تهون الأمور الأخرى. وينعكس هذا على سلوك الطفل فعندما يكبر يصبح بعيدا عن جماعته لا يشغله غير مصلحته فقط.

وليست المدرسة بأسعد حالا من المنزل. فالتربية فيها أيضا تنصب على الهدف السابق، حيث تجند كل إمكاناتها لذلك، "فالمدرسة في مجتمعنا اتجهت تدريجيا إلى الحياد الأخلاقي والاجتماعي تمشيا معا لضغوط الخافية والفعالة التي أثرت في الفكر التربوي العربي الحديث من الفكر التربوي الغربي الذي نجح في جعل المدرسة مؤسسة محايدة أخلاقيا واجتماعيا تبعا لحيادها الديني أو على الأصح حيادها الطائفي هناك.

وتأثرت مدارسنا بصفة عامة بذلك الأنموذج التربوي الغربي، وساندها فكر عربي تربوي تأثر دون وعي بذلك الاتجاه بعينه من الفكر التربوي الغربي. وكان من نتائج هذا الحياد أو الانعزال الأخلاقي والاجتماعي والديني في مدارسنا أن تناقص كل اهتمام بهذه الجوانب الثلاثة".

وقد نتج عن تأثرها هذا أن أخذت المدارس مناهجها وسياستها وأساليبها من الغرب، والذي اعكس بدوره على سلوك تلاميذها، وكان الأولى أن ينبع هذا كله من ثقافتنا، من منبعنا الأصيل، من ديننا الحنيف، ولذلك يقول أبو الحسن الندوي "إن من أول واجبات نظام التعليم في الأمة الواعية أن تغرس عقائدها ومبادئها في قلوب الناشئة، فإن كل شعب إنما يصوغ نظامه التعليمي وفق نظرية الحياة التي يؤمن بها.

إن التربية في المنزل وفي المدرسة الآن تربية تؤدي إلى الأنانية وحب الذات وإلى أن تجعل الهدف من الحياة منزلا فخما وحياة رفاهية.

وإذا كان هذا هو حال الأسرة والمدرسة، فنجد نفس الحال أيضا في مؤسسات المجتمع المختلفة التي لا تركز على الجانب الخلقي والاجتماعي لدى أفرادها، ولكن هدفها هو أن تؤدي أعمالها فقط، فأماكن العبادة، على سبيل المثال، التي كان الأمل معقودا عليها لما لها من أهمية لدى روادها في تنمية الجوانب الأخلاقية والاجتماعية بالإضافة إلى تأدية العبادات، تقلصت وظيفتها التربوية وأصبحت أماكن خاصة لإقامة الشعائر فقط، وانعزلت عن نواحي

الحياة المختلفة. وهكذا تداخلت عوامل كثيرة فأدت إلى ضعف الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع.

والمسؤولية الاجتماعية نتاج الظروف والعوامل والمؤثرات التربوية والاجتماعية التي لا تكاد تُحصر والتي يتعرض لها الفرد في مراحل نموه المختلفة. ومن هذه الظروف والعوامل والمؤثرات ما يساعد على النمو السليم للمسئولية ويؤدي غيابها أو النقص فيها إلى إعاقة هذا النمو وتعطيله.

وحيث إن الدعوة إلى تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع تزداد في الآونة الأخيرة ومن مصادر متعددة، لأن المجتمع في ظروفه الراهنة يحتاج إلى الفرد المسئول اجتماعيا بقدر حاجته إلى الفرد المسئول مهنيا وقانونيا. ونظرا لأن المسؤولية الاجتماعية، في جانب كبير من نشأتها ونموها نتاجا اجتماعيا، أي هي اكتساب وتعلم، كان من الضروري أن نركز على ميدان التربية للكشف عن الظروف والمؤثرات التربوية التي تحفز هذا التعلم.

من التحليل السابق يكون الباحث قد أجاب عن التساؤل الأول الذي ينص على "ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها ومظاهر وعوامل ضعفها؟".

إن هناك العديد من المتغيرات التي يمر بها العالم اليوم والتي تؤثر في جميع جوانب الحياة فهل تمثل هذه المتغيرات العصرية تحديا في قيام الجامعة بدورها التربوي أم لا؟ للإجابة عن هذا التساؤل يتناول الباحث في الفصل التالي بعض المتغيرات العصرية وأثرها على تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب.

الاتجاهات الحديثة في المسؤولية المجتمعية

ازداد الاهتمام بالمسئولية المجتمعية الخاصة بالمنشآت لعدة أسباب:

العولمة وسهولة السفر وتوافر وسائل الاتصال الفورية التي تسهل على الأفراد والمنشآت في جميع أنحاء العالم معرفة أنشطة المنشآت القريبة منها والبعيدة. ولقد أتاحت هذه العوامل الفرصة للمنشآت للاستفادة من تعلم طرق جديدة لعمل الأشياء ولحل المشكلات .ويعني هذا أيضا أن أنشطة المنشأة تخضع لفحص وتدقيق متزايد من قبل أفراد ومجموعات متنوعة.

ويمكن أيضا مقارنة السياسات أو الممارسات المطبقة من قبل المنشآت في الأماكن المختلفة.

فالطبيعة العالمية لبعض القضايا الخاصة بالبيئة والصحة والاعتراف بالمسؤولية العالمية تجاه محاربة الفقر والاتكالية المتبادلة والمتزايدة ماليا واقتصاديا وسلاسل القيمة المبعثرة جغرافيا، تعني أن الموضوعات وثيقة الصلة بالمنشاة قد تمتد تشمل ما هو أكثر من الموضوعات المتواجدة داخل المنطقة التي تقع فيها المنشاة.

ومن المهم أن تتناول المنشآت المسئولية المجتمعية بفص النظر عن الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية. ولقد تأكد هذا التداخل العالمي عن طريق وثائق مثل إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية وكذلك إعلان جوهانسبرج المعني بالتنمية المستدامة وكذلك أهداف الألفية الإنمائية وأيضا إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

وفي العقود الماضية تسببت العولمة في ازدياد دور وتأثر تأثير أنواع مختلفة من المنشآت – شاملة تلك التي تتبع القطاع الخاص والجهات الحكومية وغير الحكومية _ على المجتمعات والبيئة ، ولقد أصبحت المنظمات غير الحكومية والشركات هي المزود للعديد من الخدمات التي كانت تقدم عادة من قبل الحكومة لاسيما في البلاد التي واجهت فيها حكوماتها تحديات وموانع جعلتها غير قادرة على توفير هده الخدمات في مجالات مثل الصحة والتعليم والرخاء .وبينما تزداد قدرة هده الحكومات، فان الدور الخاص بالحكومة ومنشآت القطاع الخاص يخضع للتغير.

وفى أوقات الأزمات المالية والاقتصادية فإنه ينبغي على المنشآت ألا تسعى لتقليل أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية. فمثل هده الأزمات يكون لها **تأثير** بالغا على المجموعات الأكثر استضعافا مما يوحى بمزيد من الحاجة إلى المسئولية المجتمعية. كما تقدم أيضا فرص خاصة لدمج وتكامل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل أكثر فاعلية في الإصلاح السياسي والأنشطة التنظيمية. وتلعب الحكومة دورا هاما لتحقيق هده الفرص.

يكون للمستهلكين والعملاء والمستثمرين والجهات المانحة تأثيراً مالياً على المنشآت فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية، وتزداد توقعات المجتمع فيما يتعلق بأداء المنشآت. ولقد أتاح حق معرفة التشريعات للأشخاص الفرصة لمعرفة معلومات مفصلة حول أنشطة بعض المنشآت.

ويقوم عدد متزايد من المنشآت الآن بعمل تقارير خاصة بالمسؤولية المجتمعية للوفاء باحتياجات الأطراف المعنية لمعلومات حول أداء المنشآت.

تعد هده العناصر بالإضافة إلي عناصر أخري هي محتوي المسؤولية المجتمعية وهى تساهم في المطالبة في إثبات أداء المسؤولية المجتمعية من قبل المنشآت.

رابعاً - أهداف الجامعة لخدمة المجتمع وأبعادها

يحدد المتخصصون أن للجامعة ثلاث مجموعات من الأهداف **وتتلخص في الأهداف التالية:**

١. **أهداف معرفية** : وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا.
٢. **أهداف اقتصادية** : والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.
٣. **أهداف اجتماعية** : والتي من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية.

وهذه الأهداف هي مناط المسؤولية الاجتماعية وأهمها :

١. تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب وطبيعة تغير المهن.
٢. تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي وغيرها.
٣. تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.
٤. ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.
٥. الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.
٦. تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.
٧. إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة..

وهكذا يبدو أن أهداف الجامعات في المجتمعات الديمقراطية لابد أن تختلف عن أهدافها في المجتمعات الشمولية لما بين المجتمعات من اختلافات ولذلك يجب صيانة الأهداف التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في أوضاع العالم.

أبعاد الجامعة لخدمة المجتمع

هناك ثلاثة أبعاد لقيام الجامعة لخدمة المجتمع هي:

البعد الأول : البعد الجغرافي

ويطلق على هذا البعد أحيانا التعليم الإرشادي و التعليم بغرض خدمة المجتمع المحيط بالجامعة أو التعليم خارج جدران الجامعة، ويقصد به تقديم

المناهج النظامية التي تؤدي إلى الحصول على درجات جامعية لهؤلاء الذين لا يستطيعون الحضور إلى الجامعة، وذلك عن طريق عقد فصول دراسية نهارية أو مسائية خارج الجامعة، أو عن طريق الدراسة بالمراسلة أو عن طريق التعليم عن طريق الإذاعة والتليفزيون.

البعد الثاني: البعد الزمني

ويسمى هذا البعد أحيانا بالتعليم المستمر أو التعليم العالي للكبار، ويقصد به توفير فرص الدراسة العالية للكبار الذين أتموا تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية كمواطن، وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية وإلقاء المحاضرات والتعليم بالمراسلة وتدريس المناهج القصيرة، وعقد ندوات البحث، وغير ذلك من أشكال التعليم المستمر، وفي مثل هذه الدراسات تطبيق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار.

البعد الثالث: البعد الوظيفي والخدمي

ويشمل هذا النوع ما يسمى بالخدمات التعليمية والأبحاث التطبيقية ويمثل تطوير الموارد الجامعية، واستغلالها لمقابلة احتياجات واهتمامات الشباب غير الجامعي والكبار، وبغض النظر عن السن أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة، كما يقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والأفراد في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية .

وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفعاليتها ومدخلاتها، وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة (العلماء والمفكرين) والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة، وهي علاقة تقوى وتشتد في بعض الأحيان، وتضعف وتهن في أحيان أخرى، وهي في كلتا الحالتين تتأثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر بنظام الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم، حيث إن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه، **والأزمة التي تنشأ بين الجامعة والمجتمع إنما تنشأ نتيجة الخلاف حول:**

١. الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل والمفروض أن تحرص عليه لتظل جامعة.
٢. الدور الذي اختاره لها رجال السياسة.
٣. الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل، ويرى أنه من الأولويات التي ينبغي أن تضطلع بها.

ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد الجامعة أبدا من فراغ، بل لكل إقليم خاص بها، وبيئة معينة تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أم بحثية أم إرشادية، ومن ثم فإن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها حيث إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتتحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه.

ومن خلال التطور التاريخي لتطور الجامعة وعلاقتها بالمجتمع، عند تتبع بدايات نشوء المسؤولية المجتمعية نجد أنها بدأت عبر الشركات الكبيرة عابرة القارات وذلك لاعتبارين هما: البيئة الداخلية للعمل.. ووجود مخاطر من الشركات الصناعية والبترولية على البيئة، فحرصت تلك الشركات على مكافأة موظفيها وأفراد أسرهم حينما يتعرضون لمخاطر العمل.. منها التأمين الصحي، والتأمين بشكل عام، وتحسين بيئة العمل..

ربما تكون للشركات الكبرى أضرار بالغة تجاه البيئة وبخاصة شركات الصناعات الكبرى، من هنا انطلق مفهوم المسؤولية المجتمعية، وفي المجال

الآخر المتعلق بمخاطر البيئة فقد التزمت بعض الشركات والمؤسسات الكبرى ببرامج محددة كالرعاية الصحية، ومحاربة الفقر، والمشاركة في برامج التعليم والتدريب والتأهيل، كل هذه الأمور دخلت في إطار عمليات الشركات فيما يخص المسؤولية المجتمعية بغض النظر عن طبيعة عملها.

وتعد الحوادث البيئية والإنسانية إحدى الدوافع الرئيسة لحفز المؤسسات للاهتمام بالمسؤولية المجتمعية: ونذكر هنا على سبيل المثال ما تسببت به شركة *Exxon oil Spill in Alaska* سنة ١٩٨٩، حين تسرب أكثر من أحد عشر مليون جالون من النفط من إحدى الناقلات في عرض المحيط، مما تسبب بتلوث كبير للمياه وفناء جانب كبير من الأحياء البحرية، وكذلك ما حدث في مصنع الكيماويات في بوبال- الهند سنة (١٩٨٤)، حيث صرحت الشركة أن عدد الضحايا وصل إلى (٣٨٠٠) قتيل، فيما أشارت الإحصائيات الحقيقية إلى موت أكثر من (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف شخص.

وقد بدأ التفكير في المسؤولية المجتمعية للشركات فعلا منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين عندما بدأ يتزايد انتقاد جماعات معينة مثل جماعة السلام الأخضر الصندوق العالمي، والطبيعة، أو جماعات الضغط الأخرى التي سعت إلى تغيير أساليب ممارسة الأعمال التجارية أو على الأقل تغيير بعض من طرق إدارتها للحد من الآثار البيئية والمجتمعية، وأصبحت المسؤولية المجتمعية على سلم أولويات الاهتمام العالمي، عندما تم إثارة عدد من البلبلات

الخاصة بإحدى شركات استخراج النفط التي قررت الإبقاء على آلة ضخمة تزن آلاف الأطنان (*Frent Spar*) في عرض البحر الأمر الذي دعا جماعات الضغط إلى مقاطعة الشركة، حتى كادت تعلن إفلاسها بسبب مقاطعة السكان لمستخرجاتها من النفط، الأمر الذي أدى لانصياع الشركة لطلب مجموعات الضغط بإزالة الآلة الضخمة من عرض البحر والإذعان لمطالبهم، ومن ثم بدأت الشركات والمؤسسات تضع على جداول أعمالها خطة عمل لمواجهة الكوارث التي تسببها والعمل على تلافيها، وبالتالي تمايزت المسؤولية المجتمعية وتطورت سريعا لتضم قائمة أكثر شمولية للأعمال والمسؤوليات.

وفي نهاية المطاف تم وضع إطار لإدارة كاملة حول كيفية إدارة توقعات أصحاب المصالح بحيث يتم تغيير وإدارة الطريقة التي تتعامل بها بمسؤولية أكبر مع تلك التأثيرات البيئية. ويمكن ذكر بعض دوافع المسؤولية المجتمعية **على سبيل المثال لا الحصر بالآتي:**

- أنه يتحمل الجميع المسؤولية تجاه الفرد والأسرة والمجتمع.
- المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصادي.

خامساً : وظائف الجامعة وإسهاماتها في تعميق وتأصيل المسؤولية الثقافية لطلابها

تمهيد

يعد التعليم في العصر الحالي من أبرز الوسائل التي تتخذها دول وشعوب العالم من أجل تحقيق أعلى درجة من التقدم الحضاري، ولاسيما بعد الطفرة الهائلة التي حققتها ثورة المعلومات والاتصالات في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية

وتقاس قوة الأمم والشعوب بمستوى التعليم فيها وعدد المتعلمين بها، والتعليم هو الذى يرفع من شأن الإنسان وكفاءته وقدرته وإنتاجيته، ومن ثم فإن التعليم يضع الفرد الإنسان محوره ويركز عليه، والمستقبل الذي يفرض نفسه على هذا الإنسان لابد وأن يواجهه بأفكار وقدرات تختلف عن إمكانات وقدرات اليوم.

وجوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير التعليم، وأن حقيقة التنافس الذى يجرى في العالم هو تنافس تعليمي؛ لأن التعليم يتحمل مسئولية هائلة في تحقيق التنمية التي نرجوها، بشرية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، وإذا نظرنا إلى التجارب الإنسانية الناجحة التي تمت في العقود الماضية، والتي حققت تقدما ملموسا في كافة هذه المجالات شرقا وغربا، نجدها تمت بلا استثناء من بوابة التعليم .

والأمة أو الشعب الذي يركن إلى الجهل والتخلف والتبعية العمياء، ولا يسلح أبناءه بسلاح العلم والمعرفة وإستشراق المستقبل، ويتعاون تجاه قيمه

وتقاليده وثقافته، فإنه يعرض نفسه وأبناءه للانتحار والتقهقر إلى الوراء، لأن العالم من حوله في صراع تنافسي، علميا وتكنولوجيا وعسكريا

وتمثل الجامعة قمة الهرم التعليمي، ليس لمجرد كونها آخر مراحل النظام التعليمي فحسب، بل لأنها تقوم بمهمة خطيرة في صياغة الشباب، فكراً ووجداناً وفعلا وانتماء، ومن خريجي الجامعات تتخلق قيادات المجتمع في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية، والسياسية والإدارية والثقافية، والتي من خلالها يتابع المجتمع مسيرته تقدما أو تثبتاً أو انحساراً .

أضف إلى هذا ما للجامعة والجامعيين من موضع متميز ومرموق في النسق القيمي والحضاري الذي يؤثره النظام الاجتماعي في حركته وعلاقاته وتفاعلاته وتواصله، وقد يصل الأمر ببعض قطاعات الرأي العام أن تخلع على الحرم الجامعي وشاغليه أجواء مثالية من القيم والتوجهات.

ونتيجة للانفجار المعرفي والتقدم العمي والتكنولوجي السريع والانفتاح فكريًّا واجتماعيًّا ومعرفيًّا ، ظهرت حاجات جديدة لقطاعات بشرية واسعة أهمها نهم شديد للمعرفة، ورغبة عارمة لفهم الكون، وكشف المجهول فيه.

مما أدى إلى انعكاس ذلك على الجامعة التي أصبحت مطالبة بنشر التعليم والتكنولوجيا على نطاق أوسع وإعداد عدد أكبر من المتخصصين في مختلف أنواع التكنولوجيا المتقدمة

ومن ثم وقعت الجامعة تحت ضغوط شديدة مع تزايد عدد الطلاب، مما أحدث انخفاضاً ملحوظاً في بعض الأحيان في مستويات التعليم الجامعي نتيجة ارتفاع نصيب عضو هيئة التدريس من الطلاب أو نقص نصيب الطالب من الخدمة التعليمية والإرشادية. كما تعددت أنماط أساتذة الجامعات ومصادر إعدادهم، فهم المتميزون والصفوة العقلية من طلاب الجامعة.

ولكن قد لا تكون لديهم الكفاءات التدريسية المناسبة لتوصيل ما لديهم من معلومات لطلابهم.

لذا فإن اهتمام العالم الآن بالتعليم والتعليم الجامعي خاصة لم يعد من قبيل التحصن من الجهل فحسب، أو أنه وسيلة من وسائل الكسب، أو الحصول على وظيفة في الحكومة، أو أنه وسيلة مهمة من وسائل التنمية الشاملة ومقياس حقيقي لتقدم أو تخلف الأمم والشعوب.

وفى إطار الاهتمام بالتعليم الجامعي، زاد الإقبال على هذا النوع من التعليم وقد يرجع ذلك إلى عوامل من أهمها: التطبيق الشامل لمجانية التعليم منذ١٩٦٢، حيث أصبح الباب مفتوحاً لمواصلة التعليم الجامعي بعد رفع القيود المالية المفروضة عليه، وترتب على ذلك أن التعليم الجامعي لم يعد نوعا من التعليم متاحا للأقلية القادرة اقتصاديا، بل أصبحت الجامعات تمثل جامعات الأعداد الكثيرة ، علاوة على ثورة المعلومات وزيادة الوعي الثقافي العالمي

والانفتاح على العالم ، الأمر الذي يفرض بالضرورة على المجتمع بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة التعامل مع هذا الإقبال الجماهيري على التعليم والتعليم الجامعي بمزيد من التخطيط والمتابعة؛ للاستفادة من ذلك إلى أقصى درجة ممكنة .

يضاف لما سبق تعدد وظائف الجامعة في العصر الحديث منها، التفاعل الحى والمعايشة للمجتمع وتثقيف المجتمع والنهوض به فكرياً ، ومنها الإعداد المهني والثقافي العام، وتحقيق الرضا والرفاهية للمجتمع عن طريق ما تخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج وعن طريق الحفاظ على التراث العلمي وخدمة المجتمع ، بالإضافة إلى أهم الوظائف التي نص عليها قانون تنظيم الجامعات في البلدان العربية، ولاسيما في الوقت الحالي ومنها بعث المسؤولية الثقافية ، ومما ورد فى هذا الصدد" وتعتبر الجامعات معقلا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته ومصدراً لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهى الثروة البشرية، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية".

وبهذا تزداد المسؤولية الملقاة على عاتق الجامعة كمركز إشعاع علمي وكمنبع خصب لخدمة المجتمع، لاسيما دورها في تعميق وتأصيل المسؤولية الثقافية في نفوس شبابها، بحيث تكون برامجها بمختلف أنواعها من محتوى تعليمي وأنشطة تثقيفية وفنية واجتماعية ورياضية في خدمة هذا الغرض، ومن ثم يصبح خريجوها أكثر فهما وانتماء واستعداد للزود عن هذه الثقافة في وقت تواجه فيه المسؤولية الثقافية حملة شرسة من أعدائها في بقاع شتى وعلى أكثر من صعيد .

وظائف الجامعة

تعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هى أداته في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها، فالجامعة في العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة في العصر الحديث، وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه ، فعصرنا الحديث تتشابك فيه الأمور وتتعدد فيه الاهتمامات، ويواجه تغييرات مستمرة، اجتماعية وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية ، الأمر الذي يجعل وظائف الجامعة فيه متشابكة ومتعددة الجوانب

لذلك اختلفت وجهات النظر حول وظيفة الجامعة المعاصرة، **فهناك من يراها تندرج تحت ثلاث وظائف رئيسة هي:**

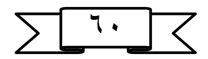
إعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، والتنشيط الثقافي والفكري العام، والبعض يرى " أن الأصل في وظائف الجامعة التدريس، وهو فيها مقصود لذاته، كما أنه وسيلة أساسية من وسائل التنمية الثقافية بتعليم الإنسان وتكوين المواطن، وبناء فكره وشخصيته، وإعداد القوى البشرية بمختلف المستويات لتلبية حاجات خطط التنمية خاصة والنهوض بالمجتمع عامة" .

وهناك من يرى أن رسالة الجامعة تتمثل في توفير نوع من البيئة لأداء رسالة متميزة في مجالات المعرفة والفكر من منظور ثقافة العصر واحتياجات المجتمع وتوجيهاته في أمور المعاش والمعاد، وفى إطار تكوين نخبة قيادية تحقق لنظام السلطة الحاكمة وأيديولوجيتها مقومات الاستقرار والشرعية ، ويرى آخر أن من وظائف الجامعة المعاصرة " تنمية ثقة الشباب في نفسه وفى وطنه وفى أمته وفى قادته، وتعمل على تنمية الشعور بالغيرة والمسؤولية الوطنية وتقدير المصلحة العامة مع ضرورة الإيمان بقيمة العمل والإنتاج والعمل الإيجابى البناء، لتقوية صرح الوطن والإيمان بالصبر والجلد والكفاح المتواصل؛ لأن معركة البناء والتشييد ملحمة طويلة متلاحقة الأطراف، ويشمل هذا كله ما نسميه "تنمية الضمير الوطني والتفكير السليم" ٠، كما يرى آخر أن وظيفة الجامعة قد تطورت واتسعت في العصر الحديث، ولم تعد مجرد تخريج

عدد من المهندسين أو الأطباء، بل أصبحت قائدة لخطى التطور والتقدم بما تكشفه من حقائق وما تسهم به من حلول للمشكلات الراهنة والمستقبلية، والجامعة تسهم في مواجهة تحديات العصر ومتطلباته وتنشر المعرفة وتوسع آفاقها، ولذلك ينبغى أن يتمشى النهوض بالجامعة مع خطط التنمية الشاملة في كافة مناشط الحياة .

بالإضافة إلى ما سبق فإن قانون تنظيم الجامعات الذى تعمل من خلاله الجامعات العربية حتى اليوم قد حدد وظائف واختصاصات الجامعة **فيما يلى:**

- تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا.
- المساهمة في رقى الفكر والتقدم العلمي وتنمية القيم الإنسانية .
- تغطية حاجة البلاد من المتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات.
- إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة؛ ليساهم في بناء وتقدم المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية.
- تعتبر الجامعة معقلاً للفكر الإنساني في أرفع مستوياته، ومصدراً لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهى الثروة البشرية .



- اهتمام الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية.
- توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والأجنبية.
- الربط بين التعليم العالي وحاجات المجتمع والإنتاج .

من العرض السابق يتضح أن هناك وجهات نظر عديدة حول وظيفة الجامعة، منها أن وظيفة الجامعة تتمثل في التعليم وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي والتنشيط الثقافي والفكري العام، ومنها أن الأصل في وظائف الجامعة التدريس وهو فيها مقصود لذاته، وتنطلق باقى وظائف الجامعة من خلاله، ومنها أن وظيفة الجامعة تتمثل في توفير نوع معين من البيئة لأداء رسالة متميزة في كافة مجالات الحياة الدنيوية والأخروية، ومنها أن رسالة الجامعة لا تقتصر على إعداد الخريجين، بل هى قائدة لخطى التطور، ومنها كما نص على ذلك قانون تنظيم الجامعات العربية، أن وظائف الجامعة في البلدان العربية، بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والحقلية والوطنية

وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية في الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية .

ويبدو أن هذه الوجهات التي قيلت حول وظائف الجامعة تكاد تكون متداخلة ومتشابهة إلى حد كبير، ولكن يلخصها الباحث في ثلاث وظائف تكاد تجمع عليهم مختلف وجهات النظر التي قيلت حول وظائف الجامعة **وهى:**

١. التعليم وإعداد القوى البشرية .

٢. البحث العلمي .

٣. خدمة المجتمع .

ويمكن مناقشة كل وظيفة من الوظائف الثلاث السابقة على النحو التالي:-

١. التعليم وإعداد القوى البشرية

تقوم الجامعة بدور أساس في تعليم شبابها وتأهيلهم تأهيلاً شاملاً، نظرياً وعمليا، حتى يتخرج هؤلاء الشباب وهم مسلحون بثقافة ذاتية، تؤهلهم لإفادة أنفسهم ومجتمعهم، مهما كانت إمكاناته المتاحة ضعيفة ومتواضعة.

وتعد الجامعة من أهم منظمات التعليم والتعلم في المجتمع ، ولا سيما في ظل النظرة إلى التعليم بصفة عامة ، والجامعي منه بصفة خاصة، باعتباره استثمارا وليس مجرد خدمة تقدم للأفراد وحسب . ذلك أن التعليم الجامعي له تأثيره الإيجابي على التنمية بمختلف جوانبها وكافة مستوياتها.

الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة ومستمرة لمخرجات هذا التعليم التي تلعب الدور الرئيس في التأثير على حركة المجتمع وتطوره ، كما أنها تعد نتاجاً طبيعياً لمجموعة متفاعلة من العوامل أهمها أعضاء هيئة التدريس بما يؤدونه من وظائف وما يقومون به من أداءات.

ففي عصر أصبحت العالمية سمة من سماته ، كما أصبحت سرعة التغير فيه تؤدي إلى صعوبات جمة في الاستجابة لما تمليه طبيعة هذا التغير من متطلبات ، أضحى النظام التعليمي . كنظام محوري في المجتمع . مطالب بمواجهة مجموعة كبيرة من التحديات . فالتطور الهائل في المعرفة يجعل من أي نظام تعليمي مهما بلغ من مقومات ، ومهما كانت المدة التي يقضيها المتعلم فيه غير كاف لإحداث ما هو مطلوب من خريجيه في المستقبل ، إذ أن أغلب ما يتعلمه الفرد المتعلم سيكون بالياً بعد فترة وجيزة من تعلمه .

و من ثم يبرز دور النظام التعليمي بصفة عامة ، ونظام التعليم الجامعي بصفة خاصة ، في تنمية وتخريج متعلمين قابلين للتعلم الذاتي بطريقة تسمح لهم بمتابعة الجديد باستمرار ، ويكون ذلك بالتركيز على منهج البحث لتنمية مهارات الحصول على المعرفة وتوظيفها ، بل و توليد المعارف الجديدة وربطها بما سبق الحصول عليه منها .

وكل هذا جعل الجامعة تقف في موضع الاتهام بالتقصير في تطوير نفسها،و ما يؤدي إليه من نظرة لأداء أعضاء هيئة التدريس بها ،وليس أدل

على ذلك مما يشار إليه في الأدبيات من أن ثمة شكوى عامة في دول عدة من مستوى التدريس الجامعي ، والعمل الروتيني ، ونقص الاهتمام ، وضعف استثارة الطلاب للتعلم ، بالإضافة إلى سيادة أسلوب المحاضرة ، ولا سيما إذا لم تكن جيدة الإعداد ، وازدحام قاعات الدرس بأعداد كبيرة من الطلاب ، مما يؤدي إلى غياب التفاعل والتواصل ، ناهيك عن سيادة أساليب الامتحانات التقليدية دون الاهتمام بما هو جديد منها ، وتجاهل التوجهات الجديدة والمتجددة التي يتعلم بها الطلاب ، وكذلك أساليب تقييمهم وقياس أداءاتهم ، مما يؤكد القول بأن التعليم الجامعي لم يستطع أن يعلم أعداداً كبيرة تعليماً ذو نوعية جيدة.

والمتتبع لمسارات التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة يلحظ وابلاً من الانتقادات الموجهة لمنظمات التعليم العالي بما فيها الجامعات. أن فيما يتعلق بإدارتها ، وأداء أعضاء هيئة التدريس بها ، بالإضافة إلى الإحباطات التي يعاني منها المسئولون في الجامعة ، ومحاولتهم تقييم فعالية النفقات العامة فهذا يحتاج إلى مراجعة . ويزيد الأمر تعقيداً إنشاء مزيد من الجامعات بمعدل يفوق أي مرحلة زمنية سابقة ، كما يتضح ذلك من خلال ما يتم رصده للتعليم العالي من ميزانيات لهذا الغرض .

غير أن ضعف الخريجين ، وما سبق ذكره من انتقادات موجهة إلى التعليم الجامعي أمراً موجوداً وإن كان بصور متفاوتة . في معظم الجامعات الأجنبية منها والعربية على حد سواء .

ويعزز فريزر *Frazier* ذلك على بيئة التعليم الجامعي ذاته وما تحمله من مشكلات لعضو هيئة التدريس ، الذي يعتبر عماد العملية التعليمية بما يقوم به من أداءات ومن تلك المشكلات التي يمكن أن تواجه عضو هيئة التدريس كما تشير إليها دراسة عنتر ضآلة المرتبات ، وضعف الرعاية المناسبة ، والروتين ، جمود اللوائح ، وقلة الإمكانات والوسائل التعليمية ، كما يرى صبحي أن من تلك المشكلات أيضا ، أسلوب تقييم أعضاء هيئة التدريس المتبع، فضلا عن مشكلة إعدادهم الأكاديمي ونموهم المهني .

كما بينت دراسة أخرى بعضاً من المشكلات المماثلة ، والمتمثلة في نقص المراجع وضعف وجود الاتصال العضوي بين الجامعات ومراكز البحوث ومختلف منظمات المجتمع الأخرى ، وندرة عقد المؤتمرات ، والندوات ، واللقاءات العلمية .

ومن ثم يكون ضروريا النظر إلى التعليم الجامعي في محاولة للارتقاء به ، وأول ما يمكن النظر إليه هم أعضاء هيئة التدريس وما يقومون به من وظائف وما يظهرونه من أداءات يمكن أن يكون لها تأثيرها على واقع العملية

التربوية بالجامعة على المدى البعيد ، ومن ثم يكون ضرورياً أن تتوفر لديهم الكفايات اللازمة التي تمكنهم من القيام بوظائفهم المنوط بهم القيام بها بطريقة مناسبة .

غير أن توفر تلك الكفايات لديهم من ناحية ، وقدرتهم على أداء أدوارهم بتميز من ناحية أخرى ، مرهون بتوفر مجموعة مترابطة ومتشابكة من العوامل وبقدر وجود تلك العوامل وتوفر البيئة المناسبة التي تعمل فيها ومن خلالها ، بقدر ما تكون قدرة أعضاء هيئة التدريس على الأداء الجيد .

وعلى ذلك ، فوظيفة التعليم أو التدريس تعد من الوظائف الأساسية في الجامعة، لإعداد الكوادر البشرية وتكوين جيل من الخريجين يخدم النهضة الحضارية في جميع المجالات ، وبالطبع كلما ارتفعت نسبة خريجي الجامعة مع مراعاة الكيف– كلما كان ذلك دليلاً على تقدم الأمة، لمدى الحاجة لمثل هذه النوعية من الخريجين.

ويهدف التعليم الجامعي إلى تنمية شخصية الطالب من جميع جوانبها وإعداده للعمل المستقبلي، من خلال تحصيل المعارف وحفظها وتكوين الاتجاهات الجديدة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعارف والعمل على تقدمها ، وتعميق المفاهيم السليمة والعلم النافع والسلوك السليم الذى يتفق مع منهج الإسلام من أساتذتهم كقدوة وأسوة حسنة، وهكذا يتربى الطلاب على التقاليد الجامعية السليمة ،

يضاف إلى ذلك صقل المواهب وإعداد وتدريب الفنيين للتطور التكنولوجي الصناعي؛ وظهرت فكرة ربط التعليم الجامعي بالقوى العاملة الضرورية لحفظ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح التحدي الذي يجابه التعليم العالي والجامعي في الوطن العربي، ملاحقة التطور التكنولوجي العلمي في عصر الصواريخ عابرة القارات والأقمار الصناعية وغزو القمر وثورة الاتصالات والحاسبات الآلية لذلك نجد أن التوجه المطلوب من جامعاتنا العربية في الوقت الحاضر هو العمل الجاد نحو تنمية قدرات الاستيعاب والإبداع لدى طلبتها، بحيث يكونون قادرين على التفاعل مع التقنية الحديثة في حقل العمل الذى يشتغلون فيه، فالتقنية تتجسد في الجانب المادي والعملي (الخبرة) فالبلدان المستوردة للتقنية الحديثة لا تتفوق في إدارة هذه التقنية ومعرفة أسرارها كالبلاد المصدرة لها وبالتالي تظل في اتصال وحاجة لهذه البلدان – المصدرة للتقنية – لمعرفة معلومات عن هذه التقنية، مما يخلق نوعا من التبعية تعرف بالتبعية التقنية

يتضح مما سبق أن وظيفة التعليم في الجامعة وظيفة أساسية تنطلق الجامعة من خلالها لإكساب طلابها مجموعة من المعارف والمهارات لإعداد جيل من الخريجين يجمع بين المعرفة النظرية والعملية، أو الخبرة وكيفية توظيفها؛ لينهض بمجتمعه علمياً وخلقياً واجتماعياً وسياسياً .

ولا يمكن إنكار الدور الذي يقوم به التعليم الجامعي، باعتباره أحد المقومات الأساسية لاحتفاظ المجتمع بهويته وثقافته وهو أيضا يؤدي دورا لا يمكن إغفاله في تحقيق أبعاد الوعي بالقضايا المختلفة لدى أفراد المجتمع بصفة عامة وطلاب الجامعات بصفة خاصة، حيث تتعدد جوانب تلك القضايا والتي ينبغي الإلمام والوعي بها."

وهنا يبرز دور أعضاء هيئة التدريس في تنمية الوعي الديني، إلى جانب أجهزة رعاية الشباب، الأنشطة الطلابية، الإدارة الجامعية، والمناهج الدراسية.

وفى إطار ما تقدم، فإن – الجامعة– تعمل من خلال وظيفتها التعليمية على تبنى فلسفة المجتمع المصري وتأكيدها في نفوس شبابها، فهى تدعم المسؤولية الثقافية بما يتسق مع تواصلها الحضاري في الاحتفاظ بدورها المتميز في المحيط الإنساني، علاوة على الاهتمام باللغة العربية باعتبارها مفتاح شخصية الأمة وجوهر هويتها والحارس الأمين على ثقافتها الأصيلة والمعاصرة، وذلك بتطوير التشريعات والسياسات الخاصة بجعلها لغة التعليم فى جميع المراحل وتيسير تعليمها وتعلمها، وتعريب التعليم في مؤسسات التعليم العالي والجامعي، وتعريب المصطلحات والمفاهيم لتمكينها من التعبير عن كل ما هو جديد والإضافة إليه بالابتكار والإبداع ، بحيث تصبح اللغة العربية وسيلة أبناء الأمة للتعبير عن أفكارهم والحفاظ على هويتهم وتراثهم.

وفى ظل التقدم العلمي والتقني الذى يحياه العالم الآن، فإن الجامعة قد غدت مصدراً من مصادر الإنتاج، فهى تمتلك من الخبرات والكفاءات المتخصصة تخصصاً عاليا يمكنها إفادة المؤسسات والمشروعات المختلفة، وأن تتحول من دورها التقليدي إلى دور أكثر تأثيراً في حركة التقدم الاجتماعي، لتخرج الإنسان المؤهل المطلوب وتقدم الاستشارة العلمية وتتابع مشاكل الإنتاج والتطوير في حقل العلم وتمارس النشاطات الإنتاجية المرافقة للعملية التعليمية.

وتحقق من كل ذلك إيراداً مالياً مناسباً يعزز مسيرتها ٠ وبهذا يمكن أن تساهم الجامعة بصورة فعالة في تحسين الحالة الاقتصادية والإنتاجية، لأنها تنتج وتصنع الكوادر البشرية المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية، فتقلل إلى حد كبير من التمويل الخارجي المخصص لها، وتساهم في دفع حركة الاقتصاد والإنتاج والاستهلاك في المجتمع.

من العرض السابق يتضح أن التعليم وإعداد القوى البشرية يعد من أبرز وظائف الجامعة، لأن الجامعة بهذه الوظيفة تستطيع أن تبنى شبابها بناء متكاملاً علميا وفنيا، وأخلاقيا، وسلوكيا.. ، لتحقيق ذواتهم وإنسانيتهم، وللاعتماد عليهم كقوة بشرية مدربة على أحدث الخبرات والنظريات العلمية والتقنية الحديثة لتطوير المجتمع والنهوض به ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وصناعيا ، شريطة أن يتعاون المجتمع مع الجامعة في استغلال هذه الوظيفة استغلالا علميا، بالقضاء على معوقات التنمية وعلى رأسها البطالة التي أصبحت تهدد الكثير من شباب الجامعة، وكذا بالربط بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل.

البحث العلمي

وفي مجال البحث العلمي، أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي يمكن أن تسهم في حل المشكلات التي تواجه الإنسان، وتضمن له التميز، والتقدم ليواكب تطور العصر ومتطلباته، "فالبحث العلمي يعد أحد الدعائم الأساسية لتطور المجتمعات الإنسانية وتقدمها، والسبيل الوحيد لتحقيق التنمية الشاملة فيها لما يقدمه من أفكار وحلول للمشكلات المختلفة، فيسعى من ناحية إلى تحديد المشكلات في المجتمع، وترتيب أولوياتها، وتحليلها تحليلاً علمياً، بالإضافة إلى وضع الحلول الملائمة لعلاجها، ويسهم من ناحية أخرى في تقدم المعرفة العلمية في مختلف الميادين".

ففي عصر المعرفة، تقع على كاهل الجامعات عديد من المهام المتعلقة بالبحث العلمي، فالتعليم العالي بدون بحث علمي لا يسهم في توليد المعرفة ونقلها، أو نشرها، فلا بد أن تكون الجامعة قاطرة للتنمية في عصر المعرفة، من خلال إعادة النظر في عملية البحث العلمي، وقد اقترح "حفيظ جوطي" في دراسته "الجامعة وتطور المعرفة والنمو الاقتصادي" نموذجاً هيكلياً لتطوير البحث العلمي في الجامعات **يشمل العناصر التالية:**

أ. إصلاح هيكلة التكوين الأساسي للطلبة من أجل تنمية أكبر للموارد البشرية، وجعلهم يتفاعلون أكثر مع سوق العمل.

ب. إصلاح هياكل البحث العلمي، مما يخول للجامعة أن تقوم بدور نشيط في توليد معرفة تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ت. إنشاء مراكز متخصصة في بحث التنمية، ونقل التكنولوجيات.

ث. إحداث قسم التسويق التجاري داخل الجامعة.

ج. إنشاء حاضنات للمقاولات المبدعة والناتجة عن استغلال الملكية الفكرية.

ح. القيام بشراكات لإقامة مشاتل للمقاولات المبدعة تأوي المقاولات المتخرجة من هذه الحاضنات.

خ. إحداث مجمع تكنولوجي للجامعة يأوي بعض مراكز بحث التنمية والإبداع التكنولوجي التابعة لشركات كبرى أو متوسطة التي لها حاجة في إقامة شراكات مع الجامعة لتطوير أنشطتها.

د. العمل على إنشاء شبكات المعرفة أو المشاركة فيها، وذلك على الصعيد المحلي، والوطني، والقاري.

تعد الجامعة والبحث العلمي والتنمية ثلاثية ترتبط أطرافها بعلاقة وثيقة، فلا يستقيم لطرف فيها كيانه على الوجه الصحيح بغير الطرفين الآخرين، فالجامعة بهيئتها التدريسية وطلابها هى الإطار والمناخ، والبحث العلمي هو الأداة والوسيلة، والتنمية هي الغاية والهدف .

وأهمية البحث العلمي تكمن في الكشف عن الحقائق للتوصل إلى حلول للمشكلات المعاصرة، لدفع عجلة الإنتاج والتنمية والنهوض بالمجتمع في كافة قطاعاته .

في عصر العلم والمعرفة أصبح الاهتمام بالبحث العلمي، بكافة أنواعه وأساليبه، وضرورة تضييق الفجوة بينه وبين تطبيقه في البلدان العربية، وذلك من خلال ارتباطه بالواقع ومشكلاته والمستقبل وتحدياته ، فإن وظيفة البحث العلمي تتمثل في استثمار القطاعات البشرية التي هي أساس العمران والحضارة ، وكذلك تغيير الواقع ودفع عجلة التنمية داخل المجتمع، وتطوير البيئة وحل مشكلاتها وتوفير المعلومات اللازمة لمتخذى القرار .

فالأبحاث التي قامت بها الجامعات خاصة عبر التاريخ كان لها بالغ الأثر في مجالات الصناعة والزراعة ومختلف جوانب الحياة، وهذا يكشف بوضوح أن قيمة الأبحاث العلمية تتمثل في مدى نفعها للإنسان والارتقاء بمستواه الاجتماعي والمعرفي والتكنولوجي والصناعي، "الأمر الذى يتطلب أن تُمنح هذه الأبحاث الدعم المالي وأن يتوفر لها التسهيلات المناسبة، وأن تتمتع بقدر كاف من الحرية الأكاديمية، لتشارك بشكل أفضل في صنع الواقع والتحضير للمستقبل بوعى ومسئولية" فليست العبرة بكم هذه الأبحاث أو تنوع مجالاتها وإنما العبرة بمدى قدرتها على حل مشكلات الإنسان وتقدمه وتحسين بيئته .

لذلك تزايد في العقود الأخيرة اعتماد الحكومات والمؤسسات المختلفة على الجامعات وأساتذتها تستشيرهم في المشكلات والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعترضها، وتكلفهم بإجراء البحوث النظرية

والتطبيقية وترصد لذلك الأموال الطائلة التي تؤلف جزءاً أساسياً من ميزانيات الجامعات تخصصها للبحث العلمي .

فالجامعة لديها القدرة على تنمية المعرفة بما تملكه من رصيد ثقافي، وبما تضمه من كفاءات علمية بشرية، فهي مجتمع المثقفين والعلماء، وهى مجتمع التخصصات المختلفة في كل ميادين المعرفة الأدبية والعلمية والنظرية والتطبيقية، ويجب أن تنمى الجامعة لدى أساتذتها وطلابها اتجاهات قوية نحو الاهتمام بالبحوث العلمية وتقدمها.

ويجب أن تحرص الجامعة على رسالتها في البحث العلمي وتدريب المشتغلين به، ويجب أن تعتبر ذلك جزءاً لا يتجزأ من أنشطتها العلمية.

وتستطيع الجامعة في هذا المجال أن توفر المناخ العلمي للبحث وما يستلزمه من معدات وأجهزة وكتب ومراجع وغيرها من مصادر علمية، وتوفر استخدام كل ذلك بالنسبة للأساتذة والطلاب على السواء .

وبهذا تعمل الجامعة على التنمية الذاتية والتدريب الذاتي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين الذين تعدهم الجامعة.

ويعنى ما سبق أن الجامعة قد غدت مكانا خصبا للبحث العلمي، سواء كانت بحوث نظرية أم تطبيقية بما تملكه من كفاءات علمية في مختلف التخصصات، ومصدراً مهما من مصادر الاستشارة بالنسبة للحكومات

والمؤسسات في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأنها تضم نخبة ممتازة من العلماء والأساتذة والخبراء والاستشاريين الذين تعتمد عليهم الدولة في وزاراتها ووظائفها القيادية العليا، وبهذا يكون للجامعة دور بناء في تقدم المجتمع والسمو به اجتماعيا وعلميا .

وللتعليم العالي أدواره المتنوعة ووظائفه الإيجابية في مسيرة الأقطار العربية، منها على سبيل المثال دور خريجيه في حركات الاستقلال الوطني فكراً ونضالا، كما لا يُنكر أثره في إنشاء الدولة الحديثة ومؤسساتها وإنجازاتها بما في ذلك نظام التعليم ذاته هذا إلى جانب المفكرين الذين أسهوا كقوة عاملة في كثير من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كذلك إسهام التعليم العالي في إتاحة مجالات متنوعة للاستفادة من الثمرات العلمية والتكنولوجية في كثير من مرافق الحياة العمرانية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والترويحية وغيرها ، كما أن دور التعليم العالي والجامعي وخاصة في مجال البحوث النظرية والتطبيقية في هذا العصر أكبر وأهم، فهذا العصر تتآلف فيه الأشياء مع أضدادها، فالمعرفة قوة والقوة أيضا معرفة، والمعلومات ثروة بعد أن أصبحت مورداً تنمويا يفوق في أهميته الموارد المادية، والمال بدوره أوشك أن يكون مجرد معلومات، نبضات وإشارات ونظريات تتبادلها البنوك في معاملاتها المالية الكترونيا .

وتطوير البحوث العلمية نظرية وتطبيقية لتناسب ثورة المعلومات والتقدم العلمي والتكنولوجي الحديث لتساعد في النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع يمكن أن يتم عن طريق تطبيق مجموعة **من الإجراءات من أهمها:**

- التأكيد على الأمانة العلمية وإعلاء قيمة الدقة والموضوعية، ووضع ميثاق أخلاقى للبحث العلمي، نعمل على غرسه عند الباحثين .
- تنمية روح النقد العلمي البناء الذى نضمن به نمو البحوث العلمية وتطورها في خدمة حركة التنمية الشاملة في البلدان العربية، وحل مشكلات المجتمع وتطوره .
- تنمية روح التفكير العلمي، واحترام وجهات النظر، والإيمان بتعدد الرؤى والاختلاف الذى يؤدى إلى التنوع والثراء في الفكر والرأي والناتج البحثي العلمي.
- الحوار البناء الذى يضمن تدعيم المدارس العلمية، وتلاقى الأفكار لتكوين مدرسة بحثية مصرية عربية لها بذورها وجذورها وثمارها، التي تعود على الأمة بالنفع والتقدم.
- التأكيد على الاهتمام بحركة الترجمة عالية الكفاءة والأمانة في مجالات الإنتاج المبتكر والتطبيقات التكنولوجية.

- زيادة نسبة الإنفاق على البحث العلمي تدريجيا، وصولا إلى النسبة الدولية التي تجعلنا قادرين على الإفادة من نتائج البحوث .
- وضع تشريح متكامل للبحث العلمي على نسق قانون الجامعات يحدد مرافق البحث العلمي ومراكزه والعلاقة بينهما، ويحدد أساليب استثمار نتائجه في مجالات التنمية الشاملة .
- غربلة البحوث العلمية واستخراج ما ينفع منها في حل مشكلات التنمية، حيث الهيئات والمؤسسات للإفادة من هذه البحوث .

وبهذا يصبح البحث العلمي من أهم وظائف الجامعة في نشر التكنولوجيا والتقدم العلمي ومواجهة قضايا المجتمع والتنمية، وتشخيص المشكلات الاقتصادية المختلفة وتقديم الحلول لها، وتطويرها .

من العرض السابق يتضح أن البحث العلمي يعد من أهم وظائف الجامعة المعاصرة، لأن الجامعة من خلال هذه الوظيفة لا تعد متخصصين فقط في شتى مجالات الحياة الإنتاجية والصناعية والتجارية والتربوية والاجتماعية، وإنما تعد إنساناً متخصصا وباحث في آن واحد، يمتلك من المهارة والقدرة على الإبداع والابتكار ما يؤهله للانتماء لثقافته وتنمية مجتمعه وحل مشكلاته، الأمر الذى يفرض على المجتمع مد يد العون للجامعة ومساعدتها على تطوير وتنمية وظيفتها البحثية .

٢.خدمة المجتمع

تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي، بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفرص المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمى لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تنمى لديهم الرغبة الجادة والصادقة في البحث عن المعرفة وتحدى الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع .

ومصر في حاجة أن تكون جامعتها لديها المسؤولية الاجتماعية، وتدرك دورها الاجتماعي والتنموي ومتطلبات هذا الدور، من إثراء وعى الشباب بالقضايا المجتمعية التي تهم المجتمع، وإتاحة الفرصة للشباب للمشاركة الاجتماعية وإعداده الجيد لسوق العمل حتى يمكن أن تسهم مخرجات التعليم الجامعي في النهوض بالمجتمع المصري.

وهذا يعنى أن يكون هناك تفاعل حي ومثمر واتصال دائم بين الجامعة والمجتمع، فتكون الجامعة من خلال تعليمها وبحوثها ونشاطاتها وندواتها موجة لخدمة المجتمع وحل مشكلاته، ولاسيما مشكلات الشباب، وتحسين أوضاع المجتمع المعيشية والثقافية والبيئية، حتى يلمس المواطن العادي وغير العادي (المثقف) آثار الجامعة في بيئته من حوله، لا أنها مجرد مكان لإعداد الخريجين الذين تنقطع علاقتهم بالجامعة بمجرد الخروج منها.

فالجامعة توسع من دائرة المعرفة الإنسانية لإعداد النخب، أي الاهتمام بمختلف مجالات المعرفة الإنسانية التي اصطلح على تصنيفها بالمجالات الإنسانية والاجتماعية والعلوم الطبيعية والتكنولوجية والرياضية والآداب والفنون والأنشطة والعلوم الإدارية والمالية والتجارية، وهذا يعنى أن تعد الجامعة نخباً متميزة في مختلف هذه المجالات وفى غيرها مما يتطلبه المجتمع من العلوم النافعة والساعية إلى التعرف على الكون والتعامل مع مختلف عناصره، ويعتبر هذا التعدد والتوسع انتقالا من الاقتصار في تكوين نخبة أو نخب محدودة، سواء أكان ذلك في المجالات الدينية أم الفلسفية أم الفنون العلمية حين كان الشأن في البدايات الأولى لظهور مؤسسة الجامعة.

وبهذا فالجامعة بما تقدمه من تعليم وثقافة يجعلان المتعلم لدية القدرة على الموازنة بين طموحه كإنسان وضروريات الحياة، فيتحقق بذلك توازنه الاجتماعي ويعدل سلوكه نحو الأفضل في منظومة اجتماعية اقتصادية، علاوة على تعميق الولاء الحقيقي والانتماء الأصيل عند الشباب، وتكوين إسهامات ذات تأثير إيجابي في خدمة مجتمعه والارتقاء ببيئته في مقابل بعض الظواهر السلبية التي يقع فيها مجتمعنا، وفى معالجة الأمراض الاجتماعية والنفسية التي يعانى منها بعض لا يستهان بهم من المتعلمين، كاللامبالاة، والتردد في إبداء الرأى الحر، والتعصب الأعمى لفكرة أو قضية ما، وعدم المشاركة السياسية.

ويعنى ما سبق أن الجامعة من خلال ما تقدمه من معارف وعلوم تعد النخب الممتازة المدربة علمياً ونفسياً لخدمة المجتمع والنهوض به في كافة مجالات الحياة.

كما أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية، لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات، وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها.

هذه المقار هى التي تسمى محطات العلومٍ، وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعية المتقدمة حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة، تتخذ لها فيها مقار أو محطات علمية ، وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعات، فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدد محدودة لأهداف معينة، الأمر الذى يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع، وينقلونها إلى الجامعات، ويجعلونها مداراً لبحوثهم ونماذج علمية

يدرسونها لطلبتهم بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة تنتهى- مع الزمن – إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها ، وبهذا تصل الجامعة بالمجتمع إلى الرقى والتقدم عن طريق ربطها باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، الأمر الذى يجعل المجتمع دائم الازدهار ومواكبا لتطورات العصر.

كما أن الجامعة بما تقدمه من كفاءات مدربة تعتبر عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، فعلى سبيل المثال فإن بعض خريجي الجامعات لهم إسهامات في الإنتاج الزراعي عن طريق عمليات الري والمصارف (المباذل) والأبحاث الزراعية، كما أن خريجي الجامعات لهم أيضا إسهامات شديدة الأهمية في المجال الصناعي، لأن التعليم الجامعي والعالي يكسب المتعلم مجموعة من القيم والمعاني والمهارات اللازمة لإعداده ليكون منتجا في قوة العمل، كما أنه يكسبه في ذات الوقت آفاقاً ورغبات للاستهلاك والاستمتاع، هذا بالإضافة أن خريجي التعليم الجامعي والعالي لهم إسهامات في مجال الخدمات الصحية والغذائية والاجتماعية علاجا ووقاية، رغم أن أحوال المواطنين واحتياجاتهم ما تزال تتطلب جهداً ضخما لإشباع الحاجات الأساسية المتطورة لقطاعات كبيرة من السكان.

ويعزز من دور الجامعة في المساهمة بجهد مؤثر في مجالين- الاقتصادي – والاجتماعي – شديدى الأهمية في المجتمع، بما يحويان من أنشطة زراعية أو صناعية أو صحية أو غذائية أو خدمية.

والجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق تبنى العديد من المفاهيم الجديدة التي فرضتها التطورات والتغيرات العالمية، ومن هذه المفاهيم مفهوم التعليم المستمر ومفهوم التعليم الذاتى، ومفهوم وحدة المعرفة الإنسانية وتكامل مختلف العلوم والمعارف ومفهوم الإنسان المبدع باعتباره عصب الحياة المعاصر وباعث الفعل والتقدم والمستقبل، والقادر على التعامل مع متغيرات العصر بروح تتسم بالموضوعية والعلمية والمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المحيطة به ، وكلها مفاهيم تساعد على إعداد إنسان حديث مسلح بالعلم والمعرفة المتكاملة، وقادر على تثقيف نفسه واكتساب العديد من المعلومات الجديدة للتعامل مع متغيرات وتطورات العصر بروح عالية وكفاءة راقية .

وفى إطار ما تقدم أيضا فإن الجامعة يمكنها عن طريق استغلال أوقات فراغ شبابها أن توجههم لخدمة مجتمعهم وبيئتهم المحلية **عن طريق**:-

- الاشتراك في حملات محو الأمية للكبار والصغار من أبناء المجتمع .
- الاشتراك في مشروعات الخدمة الصحية كالتطعيم أو التلقيح .
- الاشتراك في حملات النظافة .
- الاشتراك في جمع التبرعات للمشروعات الخيرية والإنسانية.
- الإسهام في مشاريع التوعية الوطنية والقومية والاجتماعية .

- الإسهام في حل مشاكل البيئات المحلية كأسبوع المرور أو الصحة أو الأمومة والطفولة والشيخوخة .
- التوعية الدينية والخلقية وتنوير الرأي العام .
- التدريب على أعمال الدفاع المدني والوطني .
- زيارة المرضى والأيتام والجرحى ومواساتهم .

و توظيف الجامعة لأوقات فراغ الشباب فيما يفيد الوطن وما يتفق وقيم وتقاليد ثقافتهم العربية الإسلامية، يقى الشباب والمجتمع من الأضرار التي يمكن أن تنجم عن سوء استغلال وقت الفراغ، كالتطرف والعنف والمخدرات، كما يقوى لدى الشباب الجامعي الانتماء الإسلامي بمظاهره العقدي والوطني والاجتماعي.

من العرض السابق يتضح أن خدمة المجتمع تعد إحدى الوظائف الأساسية للجامعة كما أن خدمة المجتمع تعد غاية إنشاء الجامعة وهدفها، لأنها تنشط المجتمع فكريا وثقافيا وتربويا وصناعيا وصحيا ، وذلك بتوظيف جميع إمكاناتها التعليمية والثقافية والبحثية والبشرية لخدمة هذا الغرض، مستعينة في ذلك بتعاليم ومبادئ المسؤولية الثقافية ، وهى بذلك ترقى بالمجتمع حضاريا وتجعله الأقدر على الاستفادة من تقنيات وتكنولوجيا العصر.

وعلى الرغم أن لكل وظيفة من وظائف الجامعة السابقة متطلبات وإجراءات تراعيها الجامعة إلا أنها مترابطة فيما بينها، وتتميز العلاقة بينها بالشمول والتكامل والتوازن والمرونة.

ففى وظيفة التعليم وإعداد القوى البشرية، تشمل هذه الوظيفة جميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة بدءاً من الطالب والأستاذ والمنهج ومروراً بعناصره من أهداف ومقررات وطرق التدريس وأساليب ووسائل التقويم وجميع الإمكانات التعليمية بالجامعة، وفى وظيفة البحث العلمي وما يشمله من إمكانات بشرية متمثلة في الباحثين والعلماء والمشرفين وإمكانات مادية من أجهزة ومعامل ومكتبات، وتشمل وظيفة خدمة المجتمع كذلك جميع الإمكانات المادية والبشرية بالجامعة، هذا بالإضافة إلى جميع البرامج والمشروعات الموجهة نحو خدمة المجتمع والبيئة ، فكل وظيفة متداخلة من زاوية معينة مع الوظيفة الأخرى.

والسؤال القائم الآن كيف يمكن للجامعة أن تعمق وتؤصل المسؤولية الثقافية لدى شبابها، وللإجابة عن هذا السؤال يتناول الباحث – إن شاء الله تعالى – المحور الثاني من هذا الفصل وهو: الجامعة وما تقدمه لشبابها من خدمات وأنشطه لتعميق وتأصيل المسؤولية الثقافية.

سادساً: الجامعة وما تقدمه لطلابها من أنشطة وخدمات لتعميق وتأصيل المسؤولية الثقافية

الجامعة عن طريق نظمها وتقاليدها وتعليمها وأبحاثها وبرامجها الثقافية والميدانية، قادرة أن تجعل من المسؤولية الثقافية ليس فقط مجموعة من

الاهتمامات الإسلامية كحفظ ما تيسر من أي الذكر الحكيم أو بعض الأحاديث النبوية، أو تأكيد المحافظة على العبادات، أو تأكيد الالتزام بالفضائل الإسلامية، وإنما المسؤولية الثقافية التي يجب أن تعمقها وتؤصلها الجامعة في نفوس شبابها هي سلوك حي ونموذج ناطق لكل ما يصلح أمر الإنسان في معاشه ومعاده ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال مجموعة من الخدمات والأنشطة تقدمها الجامعة لشبابها .

والجامعة بما تقدمه من تعليم وثقافة يجعلان المتعلم لديه القدرة على الموازنة بين طموحه كإنسان وضرورات الحياة، فيتحقق ذلك توازنه الاجتماعي ويعدل من سلوكه نحو الأفضل في إطار منظومة اجتماعية اقتصادية، لذا ينبغي أن يهدف التعليم الجامعي إلى تزويد المتعلم بالمهارات العلمية والإنسانية التي تساعده على مواجهة المطالب الحياتية والمستقبلية له كإنسان، وعلى مواجهة احتياجات المجتمع الآنية والمستقبلية في مجال الإنتاج والخدمات وكذا ينبغي أن تهيئ الجامعة الفرص المناسبة كى يتدرب المتعلم على اتخاذ القرارات الحكيمة العقلانية، وليشارك مشاركة إيجابية بناءة في العمل العملي الجامعي حتى يكون لديه القدرة على تحليل المواقف بموضوعية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبهذا لا تنفصل الجامعة عن المجتمع وتتقوقع على نفسها بحجة أن دورها منحصر فقط في الجانب العلمي من خلال نقل المعرفة للطلاب .

الأمر الذى يتطلب أن تهيئ الجامعة لشبابها محتوى ثقافيا ومعرفيا متكاملا، يجمع بين النظرية والتطبيق، وبين الأصالة والمعاصرة، بحيث يؤدى كل ذلك في النهاية إلى أن يصبح طلاب الجامعة أشد ما يكون ارتباطهم وتعلقهم بثقافتهم العربية الإسلامية وذلك من **خلال المحاور التالية:-**

١. التوعية الثقافية والفكرية لشباب الجامعة .
٢. المقررات الدراسية.
٣. طريقة التدريس.
٤. الريادة الطلابية.
٥. الخدمة المكتبية.

وتوضح الدراسة المحاور السابقة بشيء من التفضيل كما يلي:

١. التوعية الثقافية والفكرية لشباب الجامعة

إذا كانت الجامعة مسئولة عن إعداد شبابها إعداداً علمياً، " فإنها مطالبة في الوقت ذاته بإعدادهم إعداداً ثقافيا عاما يؤهلهم للتعامل مع الواقع بوعي واتساع أفق ومتابعة تطورات العصر"، وهذا يتطلب إنسانا على قدر كبير من المرونة وسرعة البديهة وتعدد المواهب.

وتتمثل توعية وتثقيف الشباب الجامعي في "إعداد الطالب وتكوين شخصيته المتكاملة جسميا، وعقليا، وخلقيا، ونفسيا، وتربويا، هذا الإعداد يتطلب تزويده بالمعرفة والعلم وتدريبه على كيفية استخدام أسلوب التفكير الصحيح في المواقف المختلفة، وإتباع منهاج السلوك القويم في إطار من القيم الخلقية والروحية النابعة من

الدين الإسلامي، وبذلك يتعمق الانتماء الإسلامي لدى الشباب الجامعي بمظاهره العقدي والاجتماعي والوطني، فيكتسب القدرة على الإيجابية والمشاركة في بناء وطنه وإعادة صياغة الحياة على أرض مجتمعه بما يتفق مع قيم الإسلام، وبذلك تترجم الجامعة روح المنهج الإسلامي الذي يعمق الانتماء لدى الشباب الجامعي" ، كما تتمثل توعية وتثقيف الشباب الجامعي كذلك في إتاحة الفرصة لممارسة الديمقراطية والحوار البناء والقيام بالنشاط الفكري والثقافي والاجتماعي والرياضي وكذلك تنمية المفاهيم الإنسانية والعلمية.

ويعنى هذا أن الجامعة مطالبة أن تخرج إنساناً متعلما قادرا على توظيف ما تعلمه في الحاضر، بل ولديه استعداد لاكتساب المعارف الجديدة في المستقبل؛ "لأنه لا يكفى في هذا العصر أن يكون الشخص متعلما وهو عاجز عن الوصول إلى المعارف عن طريق الحاسب الآلي أو وسائل اكتساب المعرفة الحديثة، ويتوقع بعض الباحثين أن المنزل الذى يخلو من أجهزة الحاسب الآلي في المستقبل يكون مماثلا للمنزل الخالي من الهاتف هذه الأيام، كما أن المكتبة العامة في أيامنا هذه، ستكون تقريبا في متناول يد الفرد في منزله تماما كالطقس أو حالة الجو أو الوقت الذين نستطيع الآن معرفتهما بإدارة قرص الهاتف".

وبهذا تنجح الجامعة في إعداد إنسان شامل يجمع بين الثقافة العامة والإعداد العلمي، لديه القدرة على التعامل مع تقنيات العصر بعلمية واتساع أفق، والتعامل مع الفكر المغلوط والمفاهيم الهدامة التي تهاجم ثقافته العربية

الإسلامية كما أنها تنجح في ربط شبابها بتعاليم ثقافتهم العربية الإسلامية الداعية، أن المسلم مأمور أن يطلب العلم والمعرفة من المهد إلى اللحد، ومهما تحمل في سبيله من جهد ومتاعب .

والجامعة تربى طلابها على حب الخير والإنسانية وعدم التعصب الأعمى، وتتيح لهم زيارة شعوب العالم الأخرى والتعرف عليها، وتوثيق علاقتهم مع المنظمات الطلابية الجامعية الأخرى في العالم ، كما تعمل على تنميتهم أيضا من خلال ما تعقده من المؤتمرات والندوات واللقاءات ليحيا الطالب حياة جامعية سليمة، تهذب طباعهم وتصقل شخصياتهم، وفى الجامعة يتشرب الطلاب المفاهيم السليمة والسلوك المثالي والأساتذة قدوة للطلاب في السلوك الخلقي والإجتماعى، وهكذا يتربى الطلاب على التقاليد الجامعية السليمة ، ليتخرجوا من الجامعة وهم مزودون بطاقات وشحنات متنوعة من المعارف والخبرات والمهارات العلمية والحياتية التي تفيدهم ليس فقط في مجال عملهم وتخصصهم، بل تفيدهم كذلك في خدمة مجتمعهم وبيئتهم المحلية، وفى السمو والاعتزاز بتقاليدهم ومفردات ثقافتهم العربية الإسلامية .

وهنا تبرز الحاجة إلى تنمية الوعى الديني والإيمانى لشباب الجامعة، من خلال المحتوى الثقافي والمعرفى وأنشطة الجامعة، لأن هذا الوعى يحقق لشباب الجامعة منافع متعددة تفيدهم في حياتهم الجامعية بعد تخرجهم **من أهم هذه المنافع:**

الوعى الديني يجعل الشخص نافعا لنفسه ووطنه، لأنه يلتزم بالتعاليم الإسلامية، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويلتزم بمنهج الله في القول والعمل، وهذا من شأنه أن ينمى الأخلاق الإسلامية لدى الفرد المسلم ويعود بالنفع على المجتمع، لأنه ينمى الضمير الفردي ويعمل على تماسك البناء الاجتماعي.

- تنمية الوعي الديني لدى الطلاب يمكن الطالب المسلم من تشكيل وصياغة مظاهر التأثير والتفاعل مع البيئة الخارجية في نطاق ما يمليه عليه الوازع الداخلي والواجب الخلقي بمقتضى القيم الإسلامية .
- العمل على تنمية إطار فكرى إسلامي لدى الشباب الجامعي .
- مواجهة مشكلات الاغتراب بين الشباب والتي تجعلهم ينتمون إلى ثقافات وقيم المجتمعات الأخرى بصرف النظر عن مدى ارتباط هذه الثقافات وتلك القيم بواقع مجتمعنا الإسلامي .

وفى إطار التوعية الثقافية والفكرية لشباب الجامعة كذلك فالجامعة مطالبة من خلال محتواها المعرفي أن تنمى في أبنائها إتباع الأسلوب العلمي في التفكير، فكراً وسلوكاً كما يجب أن تهتم الجامعة بتنمية المهارات الضرورية، مثل طريقة اكتساب المعرفة والتفكير السليم، ومعرفة ما يجرى في الواقع، في زمن المعرفة والمعلومات، للبحث عن معارف جديدة– إدراك علاقات جديدة – وفرزها وغربلتها، بما يسمح لهم

بتتبع تطور خريطة المعرفة المرتبطة بالواقع وتداعياته، وكذلك بموقع الواقع من المتغيرات العالمية الجارية ، فنحن مطالبون الآن بالتفاعل مع هذا الواقع ومحاولة تغييره إلى الأحسن، لا أن نرضى به برغم ما يجرى من حولنا من أحداث تمس جوهر هذا الواقع .

من العرض السابق يتضح أن التوعية الثقافية والفكرية لشباب الجامعة توفر لهم جانباً أساسياً من جوانب إعدادهم، لأن تحديات العصر الحالي تحتاج ليس فقط إلى متخصص في مجال من المجالات، وإنما تحتاج إلى متخصص مثقف واع لدوره ومسئوليته ومتفهما لقضايا أمته ومجتمعه وثقافته، فالجامعة تحرص من خلال مناهجها وأنشطتها أن تعد إنسانا متكاملاً نفسيا وخلقيا وجسميا واجتماعيا ووطنيا، يستطيع من خلال هذا الإعداد أن ينسجم مع معطيات العصر، ليكون محققا لآمال أمته ومجتمعه ومتسماً بتقاليد ومفردات ثقافته .

أ. مفهوم الثقافة Culture

وتعبر الثقافة عن الواقع المتناسق المتناغم في حياة المجتمع، والتي ينتقل من جيل لأخر بصورة تلقائية عن طريق التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، وأساليب التربية المختلفة التي تميز مجتمعا ما عن سائر المجتمعات الأخرى ، .والثقافة ليست مجرد الجوانب المعرفية أو المعلومات الأدبية ، بل تمثل كافة الخبرات الإنسانية في كافة نواحي الحياة البشرية ، الحالية منها

والمتراكمة عبر الأجيال . وتعتبر التمثيل الرمزي للفكر والقيم والأهداف التي تسود المجتمع ، وتعبر عنها مجموعة الأنماط السلوكية السائدة في المجتمع ، والتي يلقنها الآباء للأبناء داخل الأسرة، و تستمر عبر مراحل الحياة المتتابعة من خلال وسائل النقل الثقافي المختلفة.

ولقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الثقافة ، كما تباينت هذه التعريفات ، بتباين تخصصات من تناولها ، فالثقافة في لغتنا العربية من الفعل ثقف بمعنى الفطنة والذكاء وسرعة الفهم ، فكلمة ثقافة أي ثقف الشيء سواه وأقام المعوج منه وهى تستخدم للدلالة على التقويم والتهذيب ، ولفظة الثقافة تعنى مجموعة من المعارف والحقائق ، والنظريات والآراء، ووجهات النظر التي تسهم في بناء القيم والعادات والسلوك والمهارات.

ومفهوم الثقافة يمكن أن يزودنا بطرق لتفسير وفهم السلوك الإنساني وأنساق المعتقدات والقيم ، وبعض أنماط الشخصية المميزة لثقافات بعينها ويرتبط مفهوم الثقافة بعدة عوامل تؤثر فيه وتحدد ملامحه وتمهد لنا الطريق للحكم على المستوى الثقافي للفرد أو المجتمع ، **تتلخص هذه العوامل في :**

البيئة ، طبيعة المجتمع وتاريخه وواقعه ، القيم والعقائد والتقاليد العائدة، كم المعارف والمعلومات المتوفرة لدى أفراده .

والثقافة هي المنبع الرئيسي الذي تتغنى منه التربية بكل مقوماتها وبرامجها وأساليبها ، فضلا عن أن ثقافة المجتمع تنير أيضاً الطريق الذي ينبغي أن تسلكه التربية حتى تقوم بدور إيجابي في تطويره وتقدمه.

والثقافة من منظور سلوكي ، نلتمسها من خلال أنماط السلوك الإنساني ومصطلحاته ، وتحدد معاييره الحاكمة ، كما تشمل أنواع العلاقات التي قبلها المجتمع لتنظيم حياته وتحقيق غاياته

والفحص لمقومات الثقافة الغربية ، وما يفرضه الوافد الغربي من مقولات مثل:(التنوير العقل ، والحرية والديموقراطية والمساواة و العدالة الاجتماعية ، والتقدم العلمي ، و حقوق الإنسان. وكلها مقولات ليست غريبة على الموروث الثقافي العربي الاسلامي .

ب. المسؤولية الثقافية Cultural responsibility

المسؤولية الثقافية ليس لها تعريف محدد فكل مجتمع يتبنى تعريفا يرتبط بثقافته التي يتبناها ويمكن تعريفها بأنها " الارتقاء بالمجتمعات وبدعم ثقة الإنسان بنفسه والتي تبدأ من صقل أفكاره وإغنائها بالعلوم والمعارف المفيدة"

ت. التنمية الثقافية Culture Development

تعنى الزيادة التي تضاف إليها ، وأيضا الوفرة والكثرة التي تطرأ عليها، فعندما تنمو الثقافة فإن هذا يعنى أن الحياة تدب في أوصالها وتدفعها إلى التقدم والارتقاء .

وهى تعنى عملية نمو طبيعي يسير في مراحل التعليم المختلفة أو بمعنى آخر التطور في مراحل متتالية.

أما مفهوم التطور في الثقافة ، فمعناه أن الثقافة تتحول من طور إلى طور ومن مرحلة إلى مرحلة ، ومن مستوى إلى مستوى آخر ، وتضم ثقافة المجتمع وموقفه وعلاقته بالمجتمعات الأخرى ، مع التركيز على زيادة وعى المعلم وإدراكه للتحديات العالمية الاجتماعية واقتصادية والعافية التي يشهدها عالمنا المعاصر.

ويعرفها الباحث بأنها :

تعنى الاهتمام بتزويد الطالب بثقافة عامة تتيح له التعرف على علوم أخرى غير تخصصه وتساعده على التعرف على الصورة الأكبر للعالم المحيط به وعلى مشكلات البيئة المحلية التي يعيش فيها وارتباط كل ذلك بتخصصه والتعرف على اتجاهات وأساليب الحياة فى دول العالم المختلقة ٠

التعريف الإجرائي للمسؤولية الثقافية للطالب المعلم بكليات التربية :

عملية طويلة المدى تقوم على فكرة التعليم والتثقيف مدى الحياة تستهدف تحسين المستوى الثقافي للمعلم وتطوير أدائه فى كافة الجوانب المعرفية والمهارية والسلوكية والتذوقية وتمده بكل ما هو جديد في مجال تخصصه وتؤهله لمواجهة ما يستحدث من تطورات ثقافية فى ظل تخطيط المؤسسات التربوية المعنية بذلك ، حيث يعد هذا التعريف مناسبا لطبيعة البحث الحالية

البرامج الدراسية.

المقرر نظام يتفاعل فيه كل من المدرس والطالب والمواد التعليمية، ومن ثم فإن الإفادة المثلى من هذا المقرر تركز على الاستخدام الأمثل لهذا النظام .

وعلى قدر نجاح الجامعة فيما تقدمه لشبابها من علوم ومعارف تجعلهم قادرين على التعامل مع تقنيات العصر الحديث من ناحية، ومزودين بثقافة عربية إسلامية تمكنهم من توظيف ما تعلموه توظيفاً إسلامياً من ناحية أخرى، على قدر ما تسهم في تحقيق أهم وظائفها وهى بعث المسؤولية الثقافية في نفوس شبابها؛ لأن الإيمان بأهمية الدين في المجتمع، وضرورته في بناء الإنسان وحرصه علي تعميق العقيدة والشريعة في نفوس جيل الغد من أبنائنا وبناتنا على وجه يعصمهم من الزلل ويحميهم من التعصب المذهبي ويبعدهم عن الانحراف وعن التأثر بالأفكار المسمومة ويهيئ لهم الانتفاع بما شرع الله لعباده ·

وهذا يعنى أن ربط المقررات الدراسية في الجامعة بتعاليم الدين الإسلامي ومفردات المسؤولية الثقافية ، يجعل لهذه المقررات مغزى تربويا عظيما تنعكس آثاره الإيجابية على الطلاب، فهما وخلقا وعلما، وعلى المجتمع رخاء واستقرار

وعلى الرغم من أهمية دراسة شباب الجامعة لبعض المقررات في المسؤولية الثقافية ، لتعرفهم بأمور دينهم من عقيدة وفقه – عبادات ومعاملات – وأخلاق، فإن هذا لا يعنى أن تكون هذه المقررات بمعزل عن بقية العلوم الأخرى، بل لابد أن تسير هذه العلوم – نظرية، عملية– في خط مستقيم مع العلوم الإسلامية لبناء الشباب المسلم بناء متكاملا عن طريق " تأصيل هذه العلوم تأصيلا إسلامياً، بمعنى أننا بحاجة إلى توجيه هذه العلوم المتطورة واستخدامها في المجالات التي تخدم رسالة الإسلام" ، وبهذه الصورة تكون المقررات الدراسية في الجامعة تسير وفق منهج الإسلام هذا المنهج الذى يحظى بالشمول والتكامل، **فضلا أنه يختص بأمور من أهمها:**

- الجمع بين الماضي والحاضر والمستقبل.
- الجمع بين الروح والجسم والعقل.
- الجمع بين التربية للفرد والمجتمع .

وفى إطار ما يمكن أن تسهم به المقررات الدراسية في الجامعة من تعميق للثقافة العربية الإسلامية لدى شبابها أيضا، فإنه يجب زيادة العناية بهذه المقررات وتحديثها وإدخال تعديلات عليها بما يتسق والتطور العلمي والتكنولوجى **بحيث تتضمن هذه المقررات أمورا من أهمها:**

- تنمية شعور حب الوطن والانتماء له، والتضحية في سبيله عند الطلاب مما يقوى لديهم الاستعداد للنهوض بالمهام التي يعهد اليهم بها، ويجعلهم قادرين

على تحمل المسئوليات التي تلقى على عاتقهم، وفى كل الأحوال يؤدون ما يطلب منهم تحقيقه برضا وأمانة، مادام ذلك شرعيا وفى ظل العرف والقوانين السائدة والمعمول بها .

- أن تكون المقررات التي يدرسها الطلاب في الكليات المختلفة مرتبطة ارتباطا وثيقا وعضويا باحتياجاتهم المستقبلية، وعلى أن تعالج المفاهيم المتضمنة في هذه المقررات معالجة جديدة على ضوء الفكر المعاصر.

وبهذا تحقق المقررات الدراسية هدفاً أسمى من أهداف التعليم الجامعي هو تعميق وتأصيل المسؤولية الثقافية في نفوس الطلاب، من خلال إعدادهم إعداداً متكاملاً علمياً ونفسياً واجتماعياً ويوازن بين المعرفة النظرية والتطبيقية، ويربطهم بوطنهم ومتغيرات عصرهم .

من العرض السابق يتضح أن المقررات الدراسية جزء أساس من أجزاء المنهج التربوى في الجامعة، يمكن أن تلعب دوراً مؤثرا في تعميق وتأصيل المسؤولية الثقافية لدى شباب الجامعة، لأن المسؤولية الثقافية يجب ألا ينتهى دورها في صورة مقررات بعينها يدرسها الطلاب، وإنما يجب أن يكون كل ما يتلقاه الطلاب من مقررات دراسية أو خبرات تربوية أو أنشطة سلوكية موجها لخدمة المسؤولية الثقافية وفى هدى تعاليمها، بمعنى أن تدور جميع المقررات التي يدرسها الطلاب – نظرية، عملية – حول هدف واحد، ألا وهو إبراز تعاليم

ومبادئ المسؤولية الثقافية بحيث لا يشعر الطلاب بأن هناك فجوة بين المقررات الإسلامية والمقررات الأخرى، كالرياضيات أو العلوم أو علم النفس وغيرها، فالإسلام يشجع العلم النافع ويرمى إلى إعداد إنسان متكامل علميا، وخلقيا، ودينيا، وروحيا.

٢.طريقة التدريس

التدريس من أهم وظائف الجامعة، عن طريقه يمكن نقل المعرفة والاستفادة منها، وبه يتم التفاعل بين الأساتذة والطلاب، لما لهذا التفاعل من أهمية في تنمية شخصيات الطلاب وتعميق انتمائهم للأساتذة والكلية والجامعة ، كما أن للتدريس في الحياة الجامعية أدوارا مهمة، وتتميز بمقومات عديدة لابد أن يعرفها مدرسو الجامعة على اختلاف تخصصاتهم، فهو يسهم بقدر كبير في البحوث الخاصة بالمدرسين، ويزودهم بخبرات شتى ويفتح أمامهم آفاق النقاط والأفكار الجديدة وانطلاق أفكار مبتكرة، ومناقشتهم مع طلابهم تثير في الواقع مشكلات جديد، قد تكون في كثير من الأحايين نواة لبحوث جديدة، كما يسهم التدريس أيضا في التكوين المهنى للمعلم الجامعي، فهو عندما يقرأ أجوبة طلابه في الامتحانات قراءة فاحصة فسيجد فيها ما يوجهه إلى مادة للمناقشة في محاضراته، بل ومادة جديدة لبحوثه ومؤلفاته، كما أنه من خلال هذه المادة يمكن إعادة النظر في بعض أفكاره وبحوثه .

وهذا يكشف بوضوح مدى أهمية المعلم ولاسيما معلم الجامعة في العملية التعليمية مهما تعددت الوسائل الحديثة، لاكتساب المعرفة، مقروءة كانت أم مطبوعة، أم مسموعة، أم مرئية، فالمتعلم يكتسب من المعلم إلى جانب المعرفة، القدرة والمهارة والمعايشة والنصح والإرشاد والتجربة، وتلك المهارات التي تعلق وترسخ في ذهن وشخصية المتعلم على مدى سنوات عمره.

وهذا يقتضى الاهتمام بالمعلم الجامعي خاصة، من حيث اختياره وإعداده وتدريبه، حيث أكدت نتائج إحدى الدراسات أن وظيفة التدريس تعتبر وظيفة مركزية في كثير من جامعات العالم، لاسيما في دول العالم الثالث، حيث رأى أفراد العينة أن توفر الصفات التي تندرج ضمن وظيفة التدريس لدى الأستاذ الجامعي، مثل العناية بإعداد الدرس وتحضيره، والحماس لتدريس المادة والإحاطة بها والحرص على ما يجدّ فيها من أبحاث والالتزام بمواعيد المحاضرات، وتنمية روح التفكير والابتكار لدى الطلاب تعتبر أهم معيار للحكم على كفاءته ،. وبذلك يستطيع المعلم الجامعي من خلال عملية التدريس أن يكون قدوة للطلاب في الالتزام بالسلوك الإسلامي المعتدل قولاً وفعلاً، الأمر الذى يعد بدوره باعثاً ومنشطاً لشباب الجامعة للتمسك بمفردات ثقافتهم العربية الإسلامية.

الأمر الذى يقتضى بالضرورة التحديث والتطوير في طرق التدريس "عن طريق عقد دورات تأهيلية لبعض أعضاء هيئة التدريس الجدد في المؤسسات

التربوية الجامعية، على أن تركز هذه الدورات في برامجها على إطلاع أعضاء الهيئة التدريسية الجدد على أحدث طرق التدريس المتبعة في التعليم الجامعي، والتقنيات التربوية وكيفية إسهام المدرس الجامعي في رفع كفاءة أداء طلبته وبالتالي تحسين وتطوير العملية التربوية"، كما يتم التحديث والتطوير في طرق التدريس والاتصال من "حيث التركيز على ديناميكية التعليم التي يزود فيها الطلاب بالمهارات والخبرات في أساليب البحوث الفردية والجماعية والدراسات المكتبية والميدانية وحلقات المناقشة لتبادل المعارف والآراء بدلا من الاعتماد على نظام المحاضرات وتلقين المعلومات، هذا فضلا أن الأمر يقتضى التنويع في طرق التدريس وعدم الاقتصار على طريقة بعينها، كطريقة المحاضرة، لأن هناك طرق عديدة للتدريس كل طريقة تصلح في مادة معينة وموقف معين ومع أشخاص معينين ، ومن هذه الطرق طريقة المحاضرة، طريقة المشكلات، والمشروع، والوحدات، والبحث الاجتماعي، والتعليم المصغر ، وطريقة الحوار،والقصة، والقدوة وغيرها وقد كان لفلاسفة الإسلام طرق ناجحة في التدريس، فهذا ابن سينا له طريقة اتبعها في حلقات درسه وفى تلقينه العلم لطلابه، فلم يقتصر على طريقة واحدة في تدريسه، فهو يملى أحيانا على طلابه، ويناظرهم أحيانا ويشرح لهم في الغالب، ويؤلف الرسائل والكتب شارحاً أو مجيباً على بعض الرسائل، ويوصى طلابه بالقراءة والبحث والإطلاع، مشيرا عليهم بالمراجع الخاصة بكل فرع من فروع العلم .

وهذا ابن خلدون يركز على طريقة الخبرة والتجربة وينادى بأن على المعلم أن يبدأ بالتقريب والإجمال وبالأمثال الحسية، كما أن الغزالي يشترط في طريقة التدريس أن تكون مناسبة لنفسية التلاميذ وفروقهم الفردية فهم ليسوا سواء .

كما استخدم الأساتذة في بعض الجامعات طريقة التربية الاستقلالية والتشجيع على البحث والاطلاع، فالمدرس أو المحاضر يعين لطلبته بعد الانتهاء من درسه كل يوم تعيينا خاصاً من الكتاب الذى يدرسونه لقراءة التعيين قبل الدرس وإعداده والاجتهاد في فهمه، فإذا ذهب الطلاب إلى المدرس استمعوا إلى أستاذهم واستفسروا عن النقاط الصعبة عليهم فيجيبهم الأستاذ عما يسألونه ويناقشهم فيما يحتاجه إلى مناقشة .

وبهذا يكون عبء الدراسة إلى حد كبير على عاتق الطالب، وهذا ما تنادى به التربية الحديثة.

والجامعة يمكنها أن تستفيد من الطرق السابقة في طرائق تدريسها فتنوع بينها من ناحية، وتربطها بمواقف وظروف التعليم والمتعلم من ناحية أخرى .

من العرض السابق يتضح أن طريقة التدريس من أبرز عناصر المحتوى الثقافي والمعرفي الذى يمكن أن يساعد في تعميق وتأصيل المسؤولية الثقافية في نفوس شباب الجامعة، فطريقة التدريس القائمة على التنوع ومراعاة إعداد وطبيعة المتعلمين المعرفية.

الريادة الطلابية

تعنى لكل مجموعة من الطلاب عضو هيئة تدريس يرجع إلى الطلاب لمحاورتهم والتعرف على ميولهم واتجاهاتهم وأفكارهم.. ، فيقوم بتوجيههم توجيها سليماً، كما يمكن أن يساعدهم على التغلب على بعض المشكلات الدراسية والشخصية مما يحبب الطالب في أستاذه وبالتالي كليته وجامعته، كما يمكن أن يعمق عضو هيئة التدريس بعض القيم الإسلامية التي توجه سلوك الشباب الجامعي توجيها سليماً بعيداً عن التيارات والثقافات الوافدة التي قد تؤدى بالشباب إلى الانحراف وبالتالي إلى ضعف الانتماء[٣] ، من هنا تتضح أهمية الدور الذى يمكن لعضو هيئة التدريس في الجامعة أن يقوم به.

كما تتبين ضخامة الأعباء الملقاة على عاتقه ولاسيما في ظل ظاهرتين لا يمكن للتعليم الجامعي أن يغفلهما، الأولى التزايد السريع فى المعرف، الثانية:

الإقبال الكبير على التعليم الجامعي والذى لا يقابله بالضرورة الزيادة المناسبة من أعضاء هيئة التدريس، لذا فقد أوصت إحدى الدراسات "بإعادة النظر في سياسة القبول الحالية بالجامعات؛ لربط القبول باحتياجات قطاعات العمل بالمجتمع والتوزيع السكاني للأفراد والأنشطة المختلفة" .

فالمعلم الجامعي في ظل هذه الظروف مطالب أن يقوم بأدوار متعددة منها: المعلم، والمرشد، والقدوة، والباحث، الأمر الذى يقتضى زيادة الاعتناء به انتقاء وإعداداً وتأهيلاً.

من هنا تبدو أهمية الريادة الطلابية لشباب الجامعة، فهم في حاجة إلى التوجيه النفسي والثقافي والاجتماعي، "لأن مجتمعنا العربي يعانى العديد من الظواهر السلبية، كالركود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، حتى وصل الحال في العصر الحالي إلى حالة من حالات التخلف بأبعادها المتشابكة والتي نرى مظاهرها في الهيمنة البيروقراطية والتفاوت الاجتماعي، وضيق القاعدة الإنتاجية، وهدر الامكانات الاقتصادية للمجتمع، وتصدير رؤوس الأموال العربية إلى الخارج" ، علاوة على الانبهار بالمظاهر البراقة والأنماط السطحية من الحضارة الغربية، والاعتقاد بأن التطور، والتميز، والتقدم منوط بالغرب، وحاول جمهور من المتعلمين ووسائل الإعلام التأكيد على أن الحضارة الغربية هي أعلى حضارة إنسانية٠، الأمر الذي تأثر به كثير من أبناء المجتمع ولاسيما بعض شباب الجامعة في البلدان العربية، وهذا ما أكدته نتائج إحدى الدراسات"، أن طاقات الشباب وإبداعاته تتعرض للكثير من الضغوط التي تزيد من احتمالات ظهور أعراض الاغتراب عليه، بل وتعرضه لأمراض نفسيه وعصبية لشعوره بالإحباط والكبت والكآبة، وعدم استطاعته التكيف مع الأوضاع والظروف".

الأمر الذي يعظم من دور المعلم الجامعي في ريادة وقيادة طلابه، والأخذ بأيديهم لمواجهة مشكلاتهم وتهيئتهم للتعامل مع تحديات عصرهم بوعي وبصيرة.

٣.الخدمة المكتبية

وتوضحها الدراسة كما يلي

أ.تعريف الخدمات المكتبية:

الخدمات المكتبية هي مجموعة من الخدمات تقدمها المكتبة لروادها وزائريها لمساعدتهم في إيجاد ما يبحثون عنه داخل المكتبة ، ومن خلال هذه الخدمات تبرز المكتبة ما لديها من رصيد التي تجعله في متناول الفئة المستفيدة سواءً كانوا باحثين أو طلاب أو حتى زائرين فقط.

و تختلف الخدمات المكتبية من مكتبة إلى أخرى ، حيث نجد في المكتبات الكبرى توفر جميع هذه الخدمات ، بينما توفر المكتبات الصغيرة بعضاً منها.

وفي سنستعرض بعض هذه الخدمات و ماهيتها.

ب.أنواع الخدمات المكتبية

تقع على عاتق المكتبات مسئوليات كبيرة للنهوض والارتقاء بالمستوى الثقافي ولكي تؤدي المكتبات رسالتها على أكمل وجه لابد من توفر العديد من الخدمات لجمهور المستفيدين ومن هذه الخدمات.

خدمة الإرشاد القرائي والإطلاع الداخلي

تشمل هذه الخدمة الرد على استفسارات المترددين إلى المكتبة وتوفير الإمكانات التي من شأنها الارتقاء بمستوى الأداء في المكتبة وإتاحة كافة أوعية المعلومات للاستخدام وتذليل كافة الصعوبات التي تواجههم أثناء تعاملهم مع الأجهزة أو الفهارس أو أوعية المعلومات وتوفير وقت المستفيد في الوصول إلى المعلومة التي يريدها بدقة وسهولة.

- **خدمة الإعارة الخارجية:**

والمتعمق في خدمة الاستعارة الخارجية يجد أنها ذات صلة وثيقة بينها وبين خدمة الاطلاع الداخلي فقد يحتاج الطالب بعد اطلاعه على الكتب بالمكتبة إلى أن يذهب بها إلى المنزل لتكملة هذه الكتب أو الاقتباس منها سواء بالتصوير أو نقل بعض المعلومات إلى مذكراته الخاصة وهنا تظهر أهمية خدمة الاستعارة الخارجية فهي تعتبر امتداد لمهمة المكتبة بعد انتهاء اليوم الدراسي وإغلاق المكتبة والمدرسة.

ولكي يقوم أمين المكتبة هذه الخدمة على أكمل وجه يجب أن يكون في المكتبة المقتنيات أو الرصيد الوثائقي الكافي والذي يسمح بخروج الكتب من المكتبة فلا يمكن أن يكون طالب يريد استعارة كتاب معين ولا يوجد بالمكتبة سوى نسخة واحدة من هذا الكتاب فقد يؤدى خروج هذا الكتاب إلى تعثر خدمة الإطلاع الداخلي أذا أراد شخص أخر قراءة نفس الكتاب داخل

المكتبة وأيضا أذا أمتنع أمين المكتبة عن خروج هذا الكتاب بالاستعارة لطالب يؤدى إلى تعثر خدمة الاستعارة الخارجية .

فنرى أن وجود الرصيد الكافي من عدد النسخ لكل كتاب بالمكتبة بالإضافة إلى سجل الاستعارة الخاص بالمكتبة يساهم في تقديم هذه الخدمة بصورة جيدة دون وجود مشاكل.

- **خدمات التصوير والاستنساخ:**

وتقدم هذه الخدمة لتصوير الدوريات والمخطوطات والمطبوعات لتخفيف الضغط على المكتبة وتوفير وقت المستفيد وقد تكون بمقابل مادي ولابد من وضع بعض القيود على عملية التصوير كالسماح بتصوير عدد معين من صفحات الكتاب في حدود خمس الكتاب ومنع تصوير الرسائل الجامعية وذلك حفاظا على حقوق التأليف والنشر.

- **خدمات تدريب المستفيدين وإرشادهم**

تتضمن هذه الخدمة أنشطة مختلفة تقدمها المكتبة بهدف تعريف وتوعية المستفيدين وتدريبهم في **عدد من المجالات مثل:**

- التعرف على إمكانات المكتبة من مباني وقاعات ومجموعات ومصادر للمعلومات وأدواتها من فهارس وكشافات وأدلة وتجهيزات وآلات كالحاسبات الالكترونية وآلات التصوير والاستنساخ وأجهزة للعرض والاستماع وقارئات المصغرات وغيرها وسبل الاستفادة منها.

- التعرف على خدمات المعلومات التي تقدمها المكتبة وسبل الاستفادة منها
- المهارات المكتبية الأساسية ومبادئ البحث العلمي وكتابة التقارير وتقوم المكتبات بعدد من الأنشطة لتحقيق غايتها تلك حسب نوع المكتبة وإمكاناتها
- إعداد اللوحات الإرشادية المناسبة لمكان المكتبة ومبانيها وأقسامها ومجموعاتها منها ما هو خارج المكتبة ومنها ما يكون في مدخل المكتبة ليبين مخطط المبنى وطوابقه وأقسامه المختلفة.
- إعداد الوريقات والمطويات حول المكتبة ومجموعاتها وإمكاناتها وخدماتها فتتناول التعريف بالمكتبة وموقعها ومجموعاتها وخدماتها في مطويات بسيطة تزود بالصور والمخططات والجداول وغيره.

سابعاً: معوقات قيام الجامعات بمسؤولياتها الاجتماعية

تظهر بعض التحديات الأخرى والقضايا التعليمية ذات الصلة المباشرة بالعملية التعليمية في الجامعات ، هذه القضايا تحد من تحسين أداء المسؤولية الاجتماعية للجامعات ، **وتعرضها الدراسة فيما يلى :-**

١. هجرة الكفاءات الجامعية

شاع استخدام ذلك التعبير في السنوات الماضية ، فرغم أن مصر خلال الثمانينيات من القرن العشرين كانت تحتل المرتبة التسعين بين الدول في أعداد العلماء التي تصدرهم إلى الخارج ، وأصبحت منذ التسعينيات تحتل المرتبة

الأولى عالميا ، أي أن مصر تصدر إلى دول العالم أكبر عدد من العلماء والعقول المدربة .

وهذه العقول التي تخرج وتستوطن بلادا أخرى لا بد وأنها تجد دافعا قويا حملها على ذلك ، سواء أكانت الظروف الاقتصادية ، أم الطموح العلمي الذي يتحقق للبعض في الخارج .

وتختلف صور هجرة هذه العقول ، فقد تخرج في هيئة إعارات جامعية إلى دول خارجية ، " فقد يصل الاغتراب في بعض الحالات من خلال ثغرات وتأويلات للنظام تصل مدة البعد عن الجامعة إلى أكثر من ١٥ سنة في غير قليل من الحالات ، في حين نجد الجامعات الأمريكية مثلا لا تسمح بالتغيب عن الجامعة إلا لسنة واحدة كل ست سنوات من عمل الأستاذ الجامعي"(١) تلك الصور من صور هجرة العلماء تحد من الأنشطة البحثية والأكاديمية التي يقوم بها الأستاذ الجامعي خلال بقائه في الجامعة ، فاهتمام الأستاذ الجامعي بتحصيل المال من الجامعات الخارجية تجعله لا يهتم بإفادة المجتمع والجامعة بالأبحاث أو بالعمل الأكاديمي ومثل تلك السلبيات وهذه الثغرات في نظام الإعارة الخارجية أو هجرة العقول تعوق تحقيق تحسين أداء المسؤولية الاجتماعية .

---

(١) حامد عمار ، نحو تجديد تربوى ثقافي ،دراسات في التربية الثقافية ،ع (٥) ، القاهرة : الدار العربية للكتاب ،سنة ١٩٩٨ ،ص١٤٠ .

غياب التنسيق بين الجامعات العربية والعربية

تفتقر الجامعات العربية والعربية إلى تنسيق حقيقي فيما بينهما ، ربما وجد تنسيق داخل القطر الواحد بفضل وزارة التعليم العالي ولكن يغيب ذلك التنسيق بين البلاد العربية وبعضها البعض ، حيث نجد أن " التعليم الجامعي يواجه مشكلات عامة مشتركة نتيجة نشأة هذه الجامعات بصورة فردية لم يخطط لها في الصورة الغربية الكلية ، ومن ثم فإن التنسيق يساعد على تلافى هذه المشكلات ويصحح مسار التعليم الجامعي العربي ".

والتكامل الذي نتحدث عنه يعمل على إكمال جوانب النقص التي تظهر في أي من الجامعات العربية ، فكلما ازداد التنسيق بين الجامعات العربية أدى ذلك إلى ارتفاع جودة التعليم الجامعي بها ، وتأتى هنا فكرة إزالة الحدود بين البلاد العربية وبعضها البعض ، فمتى أصبح ذلك ممكنا وأصبح الوطن العربي كتلة واحدة يتحرك فيها المواطن العربي دون حدود أو قيود ، ساعد ذلك على الوصول إلى الصورة التي نبتغيها من تعليمنا الجامعي .

٢ـ ضعف تمويل التعليم الجامعي

يعتمد التعليم الجامعي في البلدان العربية على ما توفره الدولة من مواردها السيادية ، فالإنفاق على التعليم الجامعي في البلدان العربية يرتبط ارتباطا كبيرا بالدخل القومي وبالموازنة العامة للدولة ، وبافتراض انخفاض الموازنة العامة في البلاد بسبب تغير أو هزة اقتصادية أو سياسية تنخفض لذلك القيمة المنفقة على التعليم الجامعي، وإذا كنا نتحدث عن تطوير فإنه

يستوجب أن نوجد حلا لمشكلة ربط التمويل التعليمي الجامعي بالموازنة العامة للدولة ، وفى ظل نظام العولمة وتحقيق المعايير العالمية أصبح من الضروري الموازنة بين حجم الإنفاق على التعليم الجامعي في البلدان العربية، مع ما ينفق عالياً على التعليم فلا يمكن تحقيق قدرة تنافسية عالمية، في حين يوجد نظام تمويل متطور لا يرتبط بالمتغيرات العالمية .

" والعالم العربي يتفاوت في مقدار ما ينفق على التعليم الجامعي ما بين ٠.٥% و٤.٥% من الدخل القومي وهى نسبة ينبغي العمل على زيادتها لقلتها عما هى عليه في الدول الأخرى ، حتى تتناسب مع المطالب الحقيقية للتعليم في البلاد العربية " .

يتضح من ضآلة النسبية التي تخصصها الدولة من دخلها القومي ضعف اهتمامها بالتعليم الجامعي وبجودته ، وذلك إذا علم أن ٩٠% من النسبة المخصصة للتعليم الجامعي تنفق على أجور ومرتبات الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس ، بالتالي نجد أن المخصص لتحقيق الجودة التنافسية في الجامعات ضئيل جدا وغير كاف ، لذا يستوجب وجود مصادر تمويل بديلة ومساعدة .

٣. تفاقم مشكلات البحث العلمي في الجامعات

يعانى البحث العلمي في البلدان العربية من مشكلات عديدة رغم أهميته في ترقية الشعوب ، بالمقارنة بما يحدث في العديد من دول العالم والبحث

العلمي يعد معلماً رئيساً من معالم الأداء الجامعي ، فلا يمكن أن نقصر النظام الجامعي على التدريس فحسب فالأستاذ الجامعي، بالإضافة لكونه ناقلا للمعرفة إلى طلاب الجامعة ، فهو أيضا باحث ينبغي عليه إجراء البحوث التي تسهم في تحسين التخصص الذي يتولاه .

وإذا كانت الجامعات ترى أن شغلها الشاغل هو تخريج الطلاب ، فإنها بالتالي تتحول من مؤسسة ذات رسالة تحمل على عاتقها الارتقاء بالمجتمع ، إلى أداه وظيفية ومؤسسية روتينية .

ويقل اهتمام جامعاتنا العربية بالبحث العلمي ، حيث تضعف المخصصات المالية المحصودة له ، أيضا " سياسة البحث العلمي المتبعة في الجامعات والمعاهد العليا لا تهدف إلى شئ محدد وواضح ، فهي جهود جبارة وأحوال معتبرة ، وأعمال جليلة لكنها في الجملة عملية غير منسقة [(١)].

فلا يكفى إجراء البحوث العلمية في حد ذاتها ، بقدر ما يكون من المهم لدينا هو رصد سياسة لتلك البحوث ، فعدم وجود تنسيق يخدم تلك البحوث في مجتمعنا المصري العربي ، يجعلها بلا طائل أو فائدة ، أيضا لا نجد إدارة ذات إشراف علمي دقيق على البحث العلمي في البلدان العربية ، إلا بعض المراكز المختصة بالبحوث في البلدان العربية ،والتي لا تفعل تفعيلا حقيقيا فيما تجريه من بحوث على أرض الواقع ، فكم من هذه البحوث التي تجرى في البلدان العربية يستفاد منها عمليا؟!

---

(١) منصوري عبد الحق ،" أزمة التعليم الجامعي الأهداف والغايات أم الوسائل والأهداف ، " **مجلة التربية القطرية**" ،ع ،(١٤١) السنة الحادية والثلاثون ، يونيو ٢٠٠٢ ، الدوحة : دار الكتب القطرية ،٢٠٠٢م.

إن غياب التمويل الكافي والسياسة التي تضبط البحث العلمي والإدارة التي توجهه ، تخلق مشكلات عديدة أمام البحث العلمي في البلدان العربية ، وما يترتب عليه من تعطيل تحسين أداء المسؤولية الاجتماعية للجامعات العربية .

٤. قصور أداء الهياكل الإدارية بالجامعات

تتحدد مهمة الهياكل الإدارية في تسهيل العملية التعليمية والبحثية وصناعة القرار الديموقراطي ، وتخطيط وصيانة الحرم الجامعي ، وإيجاد آليات لتقييم الأداء والتحكم ، وإثراء النشاط الطلابي ثقافي واجتماعي ورياضي ثم الإسكان والتغذية والرعاية الصحية والاستجابة للمتطلبات المتغيرة " .

فالهياكل الإدارية يقع على عاتقها عمليات تسيير العملية التعليمية ، الجامعة التي تقوم بدورها على أكمل وجه تتمتع بإدارة متميزة تحقق لها قدرا من الأمان والطمأنينة التي تساعدها على أداء دورها ،فيقع على عاتق الهياكل الإدارية عمليات تقييم الأداء الجامعي والتحكم فيه ، فالحكم على جودة ما تقوم به المؤسسة التعليمية ، ومدى تطبيقها للبرامج الموضوعة لها يأت ويصب في جعبة الهياكل الإدارية ، كما نجد أن الأنشطة المختلفة ثقافية ورياضية واجتماعية وما إلى ذلك لابد لها من إدارة مرنه تشرف على أدائها .

فالإدارة الصلبة والمتشدقة بالبيروقراطية لا تسمح بالإبداع أو بتطور مؤسساتها ، فلا نجد إبداعا ينمو في ظل تعنت وصلابة القائمين على الإدارة، ومن بين ألوان التشدد وعدم المرونة ، عملية تعيين عمداء الكليات ، فبرغم من

اعتراف الدولة ومؤسساتها بقيمة الانتخاب ، في بث روح الديمقراطية ، والممثل ذلك في انتخاب رئيس الدولة ذاته ،إلا أننا نجد أن كل من عمداء الكليات ورؤساء الجامعات يتم تعيينهم تعينا مباشراً ، ويظهر من ذلك نوع من الصلابة في الفكر وعدم المرونة ، فالديمقراطية والتي هي إحدى مهمات الهياكل الإدارية غير متوفرة حتى في تعيين هذه الإدارات ذاتها.

" وتتيح خاصية المرونة في النظام الجامعي فرص القيام بعملية مراجعة الإنتاج تقييماً وتشخيصاً وعلاجاً ودعماً لما تحقق في مسيرته العينية والسعي إلى استمراره وتطويره في ضمان الجودة والتميز في الكفاءة الداخلية والخارجية لمخرجاته ،وإحكام تخطيطه وسياساته في حركته المستقبلية ، دون تأرجح أو تردد أو جمود " (١) .

وفى ظل ذلك الجمود الذي يصيب الإدارة الجامعية تصبح " المجالس الجامعية على مختلف المستويات مقتصرة في أدائها على القضايا الإدارية والتنظيمية ، دون اهتمام حقيقي بدافعية الأداء وكيفية الإنجاز ، ودون التركيز على القضايا الفنية المجددة للعملية التعليمية والبحثية وتحدياتها المحيطة بها ".

وذلك الاهتمام بالنواحي الإدارية والتصلب الفكري والإداري، يخلق نوعا من انتهاك الحرية الأكاديمية ، حيث تضع قيودا سياسية واقتصادية واجتماعية ...وغير ذلك لا تسمح لعضو هيئة التدريس والطلاب بحرية التفكير والبحث ودعم الأنشطة المختلفة .

---

(٢) لمياء محمد السيد ، **العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية** ، سلسلة أفاق تربوية متجددة ، القاهرة : الدار العربية اللبنانية سنة ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٤ .

ضعف أداء الأستاذ الجامعي

هو اللبنة الأساسية في عملية التعليم الجامعي ، فأستاذ الجامعة هو الذي يرسم فكر المجتمع برمته وترتبط بأستاذ الجامعة بعض المشكلات ذات العلاقة بالمحتوى وطريقة التدريس .... وغير ذلك.

فلقد اعتمد التعليم الجامعي على الأستاذ الجامعي في نشر رسالته ووظيفته، في تعليم وتأهيل الطلاب الجامعيين وأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة التربوية " يشترط أن يكونوا مؤهلين أكاديميا حملة شهادة الدكتوراه (*PH.D*) – وان يظهروا أفضل الممارسات المهنية في مجالات التدريس وخدمة الجامعة والمجتمع" ، وقيام أستاذ الجامعة بتلك الأعمال لابد من أن يتبعها تقويم من الجامعة لأدائه ودوره في تلك العملية ، وترتبط بأستاذ الجامعة بعض السلبيات التي تحد من دوره ، فالكتاب الجامعي الذي يقدم لطلاب الجامعة كبديل عن البحث والاطلاع في المكتبات ، ويسعى الأساتذة الجامعيين لذلك حفاظا على وقت الطلاب ،ومن ناحية أخرى المقابل المادي الذي يعود من وراء طباعة ذلك الكتاب إلا أن الكتب الجامعية جعلت من الجامعة امتداداً للمرحلة الثانوية فلا تختلف الجامعة كثيرا عن المرحلة الثانوية ، أيضا تقف الكتب الجامعية حائلا بين الجامعة والتطوير ، فالتطوير منذ البداية يبدأ من المناهج المقدمة للطلاب ، وأن توقف الأستاذ الجامعي عن البحث واكتفاءه بالكتب الجامعية المطبوعة ، جعلته متوقفا عند بعض المعارف التي لم تصبح مناسبة للوقت الذي تدرس فيه .

أما عن طريق التدريس المتبعة في ظل وجود الكتب الجامعية عبارة عن سرد لما هو مطروح في داخل تلك الكتب ، وطريقة التدريس التي يقدمها في هذه الحالة تختصر في مستويين هما التذكر والفهم ، ولا تتطور إلى المستويات الأعلى من ذلك المستوى.

وقد يلجأ المدرس الجامعي إلى الأساليب التي كانت تعتمد في مرحلة التعليم الثانوي وأحيانا يعمل على التكيف مع الوضع الجديد وان يتخلى عن عادات الماضي فيحصل له الضياع ولا يستفيد إلا قليلاً ،ولا ينتهي دور الأستاذ الجامعي عند ذلك الحد ، بل أن عليه أيضا أن يعزز من قيمته العلمية ، عن طريق نشر الأبحاث العلمية ، فبغير تلك الأبحاث يتحول أستاذ الجامعة إلى صورة معلمي المدارس ، البحث العلمي يساعد على ترقية أستاذ الجامعة وانتقاله بين المراتب العلمية ، إلا أن البحث العلمي ذاته يعانى من بعض المشكلات التي أشرنا إليها سابقا ، والتي تؤثر بدورها على أداء الأستاذ الجامعي في البلدان العربية ، وأهم ما يؤثر على البحث العلمي ضعف التمويل الموجه إليه حيث لا يسمح ذلك التمويل بتحسين البحث العلمي في البلدان العربية ، أيضا يكون العائد من ورائه لا يساوى قدر الجهد المبذول فيه ، ولا قدر المال الذي ينفقه أستاذ الجامعة عند تطبيقه لبحثه ، مما يجعل عددا منهم يحجمون عن البحث العلمي ، ويكتفون بدورهم التدريسي ،كما يتسبب فشل بعض الأساتذة الجامعيين في عدد من أبحاثهم في التوقف ، وترك البحث العلمي ؟، ويؤثر ذلك على شعورهم بالدونية .

أداء الطالب الجامعي

هو جوهر العملية التعليمية برمتها ، فالجامعات حين تخرج خريجين على درجة من العلم والقدرة على مواجهة تحديات العصر فإنها تكون بالتالي قد حققت الهدف الذي أنشئت من أجله ، ولا جدوى من هذه المؤسسة التربوية ما لم يتحقق ذلك ، ويظهر في جامعاتنا اختلال في التوازن بين الاختصاصات والاحتياجات ، فالطلاب يقبلون على اختصاصات معينة ويتنحون عن غيرها مما يؤدى بالتالي إلى فراغ مثل تلك التخصصات "فالبيانات الإحصائية تشير إلى أن حوالي ٦٣% من طلاب الجامعات العربية في التخصصات النظرية و٣٧% في التخصصات العلمية".

لا نقلل من قيمة هذه الاختصاصات ، ولكن مثل تلك التخصصات النظرية أربابها لا يجيدون غير الكلام ، لذا نجد أغلب خريجيها يعملون في ميدان التدريس ، ونجد عجزا في الاختصاصات العلمية والتطبيقية فنضطر إلى الحصول عليها من الخارج بعد دفع أثمان باهظة فيما يعرف " باقتصاد المعرفة " ، والخطورة كل الخطورة عندما يحدث الاختلال بين المطلوب في سوق العمل و المعروض والمتاح من القوى العاملة .

وترتبط بالتخصصات التي يلتحق بها الطلاب الجامعيين مشكلة " مكتب التنسيق " حيث يرغب طلاب الثانوية العامة إكمال تعليمهم وفق ميولهم ، ولكن مكتب التنسيق يوجه كل طالب حسب درجته التحصيلية ، فنجده قد يحول بين الطالب وبين تحقيق حلمه الذي كان يرغب فيه ، وإقبال الطالب على دراسة

تخصصات لا يميل إليها لا تجعله يبدع فيها ويخرج كل ما عنده بل تجعله يكتفي منها بالنجاح – إن أستطاع .

أيضا هناك اختلال في التوازن الجغرافي فنجد أماكن تفتقر إلى تخصصات عديدة وعمالة في تخصصات أخرى وفى نفس الوقت نجد منطقة أخرى متضخمة في هذا التخصص وفى العمالة، وسوء التوزيع الجغرافي ذلك يخلق مشكلة كبيرة ومن الأمور التي تؤدى إلى ضعف الأداء الذي يقوم به الطالب الجامعي ، المغامرات التي يقوم بها الطلاب والطالبات ، والتي تجعل الطالب ينهك قوته وطاقته في هذه المطاردات والمغامرات ، ذلك فضلا عن نظرة اليأس في مستقبل أفضل ، حيث نجد الطالب لا يتوقع خيرا في مستقبله ، فتسيطر عليه البطالة ،ارتفاع تكاليف الزواج ..... وغير ذلك، مما يجعله يفكر بصورة مستمرة في الهجرة ، وتدفعه بالتالي إلى الإهمال في تعليمه الجامعي ، حيث يستوي الأمر عنده بين النجاح والرسوب .

فالمستوى الاجتماعي والاقتصادي المقترن بحياة الطلاب ، يدفع البعض منهم إلى العمل بجوار الدراسة ، فارتفاع تكلفة المعيشة والتعليم والتي يجد طالب الجامعة ما يسد به متطلباته ، ذلك يجعله يتوجه إلى عمل يمكنه من مواصلة التعليم ، وذلك العمل لا يجعل الطالب قادرا على مواصلة التعليم بالطريقة المفروضة فيؤدي ذلك إلى ضعف الأداء في أي منهما ، وغالبا ما يؤثر على أداء الطالب في الجامعة ،" فالوطن العربي في نظر بعضهم سيصبح فريسة

للولايات المتحدة واسرائيل بسبب التمزق القطري (ومن مقومات ذلك حرب العراق وإيران ، وحرب الكويت ، وتفتت لبنان – والإرهاب في البلدان العربية – تأثير كامب ديفيد)وهو مستقبل لا يدعو للتفاؤل ويصل إلى حد (عودة المرتزقة الأجانب)" [٢].

بعض الطلاب يضطرون للانتقال مكان إلى أخر للالتحاق بالجامعة ، حيث لا يراعى عند توزيع الطلاب التوزيع الجغرافي وذلك يشغل الطالب بإقامته وبعيشه بعيدا عن أسرته ، و يؤثر بالتالي على تعليمه وتحصيله في تعليمه الجامعي .

وإذا كنا نتحدث عن تقييم أداء الطالب الجامعي فلابد لنا من تقييم التعليم الجامعي ، فالجامعات التي تعانى نقصا في المعامل وحجرات الدراسة و .. غير ذلك لن تستطيع أن تقدم تعليما مناسبا لطلابها ، لذا فإن الحكم على أداء الطالب الجامعي يسبقه الحكم على التعليم الجامعي أولا ، ولا يمكن الحكم عليه دون الحكم على أداء الأستاذ الجامعي ، فلا يمكننا أن نصف أداء الطالب الجامعي بالضعف ، دون البحث عن أسباب ذلك ، فالأسلوب الذي يدرس به الطلاب الجامعيين والمعتمد على إلقاء الأستاذ الجامعي للمحاضرات ، وتدريسها من خلال كتب جامعية ، تجعل من الطلاب وعاءً بالمعلومات دون إدراك المعرفة المقدمة.

---

(٢) محسن خضر ، **من فجوات العدالة في التعليم** ، القاهرة : الدار العربية اللبنانية ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ١٣٦.

تناولت الدراسة في هذا الفصل الأطر النظرية للمسئولية الاجتماعية في الجامعات من حيث مفهوم المسؤولية الاجتماعية، التطور التاريخي للمسئولية الاجتماعية،الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية، مظاهر وعوامل ضعف المسؤولية الاجتماعية، أهداف الجامعة لخدمة المجتمع وأبعادها،معوقات قيام الجامعات بمسؤولياتها الاجتماعية،وظائف الجامعة وإسهاماتها في تعميق وتأصيل المسؤولية الثقافية من إعداد قوى بشرية للبحث العلمي وخدمة المجتمع والتوعية الثقافية والفكرية لشباب الجامعة.

وسوف تتناول الدراسة في الفصل التالي أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومتطلبات مجتمع المعرفة وانعكاساتها على منظومة التعليم الخاص في البلدان العربية من حيث الإطار المفاهيمي لمجتمع المعرفة وسمات مجتمع المعرفة ، والمتطلبات التربوية لمجتمع المعرفة ، انعكاسات مجتمع المعرفة على منظومة التعليم الجامعي، وأهداف نظم التعليم الجامعي في ظل مجتمع المعرفة ،وسياسة القبول في نظم التعليم الجامعي بالبلدان العربية، والبرامج الأكاديمية والتخصصات العلمية.

الفصل الثاني

المسؤولية الاجتماعية ومتطلبات مجتمع المعرفة وانعكاساتها على منظومة التعليم الجامعي

تمهيد

لقد بات إسهام التعليم الجامعي في عملية التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، شرطا من شروط التنمية الإنسانية وعاملا فاعلا في تطوير القدرات الذاتية بالإضافة إلى كونه المصدر الرئيس للرفاهية الاجتماعية التي ينشدها الإنسان.

ولعل من ابرز التحديات التي جابهت التعليم في العالم العربي على وجه العموم منذ السبعينيات من القرن العشرين كانت تحقيق المهام التقليدية التي تضطلع بها الجامعة وهي التدريس والبحث العلمي والخدمة العامة (خدمة المجتمع) .

فهي من خلال أطرها العلمية والتدريسية على اختلاف درجاتها تقوم بنقل المعرفة للملتحقين بها من الطلبة الجامعيين ومن ثم تزويد المجتمع بالمهارات والكفايات العلمية والتقنية ، إضافة الى ما تقوم به من بحوث علمية وتجريبية وميدانية، وكذا تقديم الخدمات الاستشارية وإنجاز بعض المشاريع المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعملية .

لقد تعين على الجامعات العربية تطوير نفسها لخدمة الكيان الاجتماعي الذي توجد فيه وتحقيق أهداف اجتماعية تعددت بتعدد السياقات الاجتماعية فهو قمة السلم التعليمي ومجتمع المعرفة الذي يمدا لمجتمع بأسباب التقدم والتطور في كل مجالات الحياة . وهو مصدر القدرات التنموية علميا وعمليا.

إن السمة البارزة لمؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية هي حداثة العهد، فثلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع الأخير من القرن العشرين، ولا يتعدى عمر ٥٧% منها الخمسة عشر عاماً، وهذه ملحوظة على قدر كبير من الأهمية ، فمؤسسات التعليم العالي ، وبوجه خاص الجامعات ، تستغرق وقتاً لكي ترسخ بنيتها المؤسسية وتجود دورها المعرفي.

تتأثر نوعية التعليم المقدم في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية أيضا، بعوامل كثيرة، من أهمها: ضعف وضوح الرؤية وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية.

ومن السمات المميزة لعدد من الجامعات في الوطن العربي قلة استقلالها ووقوعها تحت السيطرة المباشرة للنظم الحاكمة وتتأثر نوعية التعليم العالي أيضا نتيجة انخفاض الإنفاق ومن ثم الموارد المتاحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في بعض البلدان العربية.

فلقد جاء التوسع الكمي في نشر التعليم العالي على حساب نوعية التعليم وجودته. فالمكتبات الجامعية في جامعات كثيرة أصبحت دون المستوى ، والمعامل أصبحت قديمة ولا تسع الأعداد المتزايدة من الطلاب ، والفصول تكدست فتباعدت المسافة بين الطلاب والأساتذة ، بالإضافة إلى ذلك ، يعاني أعضاء هيئة التدريس في عدد كبير من الجامعات العربية من انخفاض حاد في المرتبات لا يسمح لهم بالتفرغ للتعليم، فضلا عن البحث العلمي.

وفي اللدان العربية زاد الاهتمام بالتعليم الجامعي، ومن ثمار ذلك انتشار الجامعات بكلياتها ومعاهدها وتخصصاتها العلمية والنظرية والتقنية والإنسانية والفنية والاجتماعية في مختلف محافظات ومدن الجمهورية، حتى وصلت هذه الجامعات إلى ثلاثة عشرة جامعة على الأقل الأمر الذى بوأ الجامعة مكان الصدارة في اهتمام المجتمع؛ لاهتمامها بالتراث القومى والحضارى والوطنى والعمل على حل المشاكل المعاصرة بالبحث والدراسة وتثقيف الطلاب وتعميق انتمائهم .

ومما يعزز الآن من دور الجامعة في اللدان العربية في تعميق وتأصيل المسؤولية الثقافية لدى شبابها، أن التربية العربية بواقعها الحالى تتنازعها مذاهب فلسفية ومدارس فكرية مختلفة، ولا سبيل لإيجاد هوية واحدة تجمع شتات الفلسفات التربوية المتناقضة بحيث يكون لها فكر مستقل لفلسفة الحياة، دون أن يكون لديهم فكرة كلية عن الحياة .

مما سبق نستنتج أن هناك مسؤوليات جساما تقع على عاتق الجامعة، فهي منار فكر الأمة في المحافظة على تطور العلم وتراثه، والبحث عن الحقائق الجديدة، والسعي المتواصل لإبداع النظريات والمبادئ والأصول التربوية للمجتمع، وهذه المسؤوليات تحتم على الجامعة ومن يعمل فيها أن يتفاعل مع مشكلاتها، ومسؤولياتها وتطلعاتها، بحيث تعطي جل اهتمامها لصنوف الرقي والتقدم.

وتقويم الطالب الجامعي للمعلم لا يهدف إلى إعطاء المعلم تقديراً سنويا يحفظ في ملفه لحين الحاجة إليه عندما تدعو الضرورة لذلك، أو مقارنة أداء معلم بأداء معلم آخر، ولكنه محاولة للتعرف على نواحي القوة والضعف في عملية التدريس وخاصة ما يرتبط منها بالمعلم سواء أكان ذلك من ناحية صفاته الشخصية أم المهنية. محاولة للكشف عن حقيقة التأثير الجزئي للمعلم في العملية التعليمية.

ويسعى ساسة التعليم العالي وعلماء التربية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي بالصورة المثلى مثل: إعداد الشاب الجامعي القادر على فهم المعرفة والتعامل معها والاستفادة بها والبحث عنها بالطرق العلمية السليمة، والوعي بمشكلات المجتمع والعمل على حلها.

من خلال العمل الدائم على تقويم المسيرة العلمية والتعليمية، مؤكدين أن الجامعة تسير بخطى ثابتة لتحقيق أهدافها في إعداد جيل متحرر من الجهل والخوف والتخلف، قوي بإيمانه بالله، قوي في بنيته وشخصيته وأخلاقه، معتز بوطنه وشعبه، متسلح بمنجزات العصر العلمية والفنية والتكنولوجية، ويعرف كيف يستخدمها.

تمثل الجامعات محور الاتصال المعرفي والتقدم الثقافي والوعي العلمي والرقي الاجتماعي، وتقع على عاتقها مسؤولية تهيئة الكفاءات المهنية وترقية المناخ الأكاديمي ومساندة الرغبات التعليمية ودفع الكفاءات العلمية إلى درجات الإبداع والإتقان والكشف والابتكار بما يعود على المجتمعات بالنفع وعلى العالم بالآمال المنشودة. مما يستلزم عمليات التقويم المستمر والموضوعي والواقعي السليم لكل من يعمل بالجامعة

يضاف إلى ما سبق التحديات الكثيرة التي تواجه المسؤولية الثقافية من ناحية، والمجتمع المصرى من ناحية ثانية، والجامعة من ناحية ثالثة، من أهم التحديات التي تواجه المسؤولية الثقافية ، الثقافة الغربية الوافدة التي تحاول فرض سيطرتها على حياة الأمة من خلال وسائل عديدة، كالتعليم والصحافة والإعلام ومن أهم التحديات التي تواجه المجتمع المصرى، التخلف، ومن أبرز مظاهره، الأمية، وضعف الخدمات الصحية والاجتماعية ومشكلات البطالة، وقصور في الجانب الاقتصادي والسياسى، ومن أهم التحديات التي تواجه

الجامعة في اللدان العربية، زيادة عدد المسجلين بها، الضغوط والاهتمامات التي تأتى من داخلها وخارجها، كالمشكلات الخاصة باستقلالها وحرية أساتذتها وطلابها، مدى شدة احتياج المجتمع لخدماتها.

وفي ظل الواقع الحالي للتعليم المصري عامة والجامعي خاصة وفي ظل التحديات السابقة، فإن الجامعة في اللدان العربية مسؤولة أمام المجتمع عن إعداد أبنائها الإعداد الأمثل للتعامل مع هذه الظروف بجسارة وإقدام، ولن يتحقق ذلك إلا في ظل العودة إلى المنهج التربوي الإسلامي الشامل وعن طريق تعميق وتأصيل المسؤولية الثقافية في نفوس شباب الجامعة، فكراً وتصوراً وسلوكاً .

أولاً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

١. المواطنة الصالحة والانتماء للوطن.
٢. الحساسية لمشكلات المجتمع.
٣. إدراك فلسفة المجتمع وقيمه.
٤. إدراك الحقوق والواجبات.
٥. العلاقات الإنسانية.
٦. المشاركة السياسية والاجتماعية .

وفيما يلي يناقش الباحث هذه الأبعاد بالتفصيل، ويناقش الباحث الأبعاد الستة السابقة بالتفصيل **وذلك على النحو التالي:**

المواطنة الصالحة والانتماء للوطن

لقد ظهر مصطلح "المسؤولية المدنية" كجزء من المسؤولية الاجتماعية. ويشير هذا المصطلح إلى ما يجب أن يتحلى به الفرد لكي يصبح مواطنا مسئولا يدين بالولاء للمجتمع الذي يعيش فيه. والتغيرات السريعة التي تمر بها المجتمعات في العصر الحالي وضعت أفراد المجتمع أمام سؤال وهو كيف يتصرف الفرد بطريقة مسئولة تجاه المجتمع الذي ينتمي إليه في مواجهة هذه التغيرات المتلاحقة.

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة بعض المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها العالم ككل والمجتمع المصري بصفة خاصة، والمتمثلة في ضعف إحساس الفرد بمجتمعه وقلة معرفته بحقوقه وواجباته والتسيب واللامبالاة والاستهتار والبعد عن القيم الأخلاقية.

والدافع وراء هذه المشكلات هو ضعف الإحساس القومي عند الأفراد.. أو يمكن القول أن السبب وراء هذه المشكلات هو ضعف شعور الأفراد بالانتماء والمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع. فضعف الإحساس بالانتماء هو السبب الرئيسي وراء كل تلك المشكلات. لذا وجب الاهتمام بتربية المواطن الصالح وتعميق شعوره بالانتماء للمجتمع.

تعريف المواطنة

اختلفت تعريفات المواطن ولم يُتفق على تعريف محدد له. فقديما في القرن الثامن عُرّف المواطن بأنه" ذلك الشخص الذي يدفع الضرائب وتخصص له الحكومة قطعة من الأرض " وقد عرف كذلك بأنه "ذلك الشخص الذي يشارك في الانتخابات". وعرفه *Andros* بأنه "العضو في المجتمع المدني أو العضو في الدولة".

وقد عُرِّفت المواطنة بأنها "محاولة الأفراد تعلم كل الجوانب المتعلقة بمجتمعهم والسعي إلى تطوير مهاراتهم لكي يشاركوا بفعالية في بناء مجتمع قائم على الديمقراطية". وقد عرفت كذلك بأنها "مجموع المعارف والمهارات والقيم التي يجب أن يتحلى بها المواطن المثالي".

وهناك بعض الصفات التي يجب أن يتصف بها المواطن وهي:

- الإحساس بالهوية.
- التمتع بعدد من الحقوق.
- القيام ببعض الواجبات.
- التمتع بقدر معين من الاهتمام والمشاركة في الشئون السياسية والاجتماعية
- تقبل مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية .

فالمحافظة على الهوية العربية الثقافية والاجتماعية والسياسية يحد من إحساس الشباب بالاغتراب داخل مجتمعهم ويزيد من إحساسهم بالأمان والاستقرار مما يشجعهم على بذل المزيد من أجل تنميته. ومما يزيد من ذلك الإحساس تمتعهم بالحقوق الأساسية التي كفلها لهم المجتمع والتي تُقدَّم داخل إطار من النظم والقوانين والقيم السياسية والاجتماعية .

ويجعل ذلك من الفرد مواطنا صالحا يشعر بالانتماء والرغبة في البذل من أجل الجماعة والوطن– فالانتماء يوجد لدى كل الأفراد بصورة نسبية، وهو يتحدد من خلال تفاعل الفرد مع الجماعة. وتسهم منظمات المجتمع في تنميته، فبقدر إدراك الفرد لمستوى إشباع حاجاته، يتحدد مستوى انتمائه للجماعات والمنظمات، بل وللمجتمع ككل، مما يزيد من إحساسه بالمسؤولية تجاه هذا المجتمع بمنظماته وأفراده.

أ. مفهوم الانتماء :

الوطن في اللغة "محل الإنسان". نقول استوطن القوم هذه الأرض وتوطنوها أي اتخذوها وطنا. فالوطن هو ذلك المكان الذي يضم الإنسان ويُشعره بالأمن والانتماء.

والوطنية هي أهم الصفات الاجتماعية التي تربط الإنسان بالمكان والأفراد الذين يعيشون فيه، "فحب الوطن والانتماء إليه يتضمن حب المواطنين الذين ينتمون إلى ذلك الوطن".

ويعرف إسماعيل الفقي الانتماء بأنه "شعور الفرد بأنه جزء أساسي من جماعة مرتبط بها ومتوحد معها، كذلك شعوره بالمسؤولية تجاهها مع توفر المقومات الأساسية للمجتمع أو الجماعة لدى الفرد وشعوره بأنه ذو خصائص معينة مختلفة عن الجماعات أو المجتمعات الأخرى".

ويعرف "الرغبة في الإبقاء على علاقة حميمية مع الآخرين والتوحد معهم يحظى بالقبول وليشعر بكونه فردا يستحوذ على مكانة متميزة في الوسط الاجتماعي، وتتمثل أوجه الانتماء في ارتباط الفرد بوطنه الذي يحيا فيه وبمن يقيمون في هذا الوطن والذين يمثلون أفراد مجتمعه ثم انتماؤه إلى مجموعة من الأفكار والقيم والمعايير التي تميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات".

أما مفهوم الولاء:

الولاء جوهر الالتزام، يدعم الهوية الذاتية، ويقوي الجماعية، ويركز على المسايرة ، ويدعو إلى تأييد الفرد لجماعته ويشير إلى مدى الانتماء إليها، ومع أنه الأساس القوي الذي يدعم الهوية، إلا أنه في الوقت ذاته يعتبر الجماعة مسؤولة عن الاهتمام بكل حاجات أعضائها من الالتزامات المتبادلة للولاء، بهدف الحماية الكلية . والولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه من مجتمعه ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم فالفرد يكتسب الولاء "الوطني" من بيته أولاً ثم من مدرسته ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل. الولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء، فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته

والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به. ما بين الولاء والانتماء: الانتماء والولاء، أحدهما جزء من الآخر أو مكمِّل له، والولاء متضمن في الانتماء، والانتماء أساس الوطنية.. ولذا فالولاء والانتماء قد يمتزجان معاً حتى أنه يصعب الفصل بينهما، والولاء هو صدق الانتماء، وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة.

عوامل نمو الانتماء

هناك العديد من العوامل التي تسهم في تدعيم الانتماء منها :

- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد من حب وأمن ومكانة اجتماعية، بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية للفرد. فالتزام المجتمع بتوفير فرصة تعليم وعمل لكل فرد بما يتناسب مع قدراته وإمكاناته كفيل بأن يوفر للمواطن انتماء إلى ذلك المجتمع. فرعاية المجتمع لأعضائه وتوفير الحقوق الأساسية لهم، يدفع هؤلاء الأفراد إلى الرغبة في بذل الجهد من أجل خدمة المجتمع وتنميته والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع وتجاه أفراده.
- زيادة ثقافة الفرد واتساع إدراكه وفهمه لدينه. فالانتماء اتجاه سياسي اجتماعي نفسي يُبنى على فكر وعقيدة. فجهل الفرد بظروف مجتمعه السياسي والاقتصادية والاجتماعية يجعل من الصعب عليه التجاوب مع ذلك المجتمع ومن ثم ينعزل عنه فيضعف انتماؤه له.

- مشاركة الفرد في صُنع حاضر أهله وقومه ووطنه، وكذلك في تشكيل مستقبله. فشعور الفرد بأن له صوتا يعتد به عند اتخاذ القرارات المتعلقة بحاضر المجتمع ومستقبله، وبأنه صاحب قرار في تحديد مصيره. فعندما يشعر بذلك، يزداد إحساسه بالمسؤولية، فكل تصرف، مهما صغر شأنه، يكون له أثر على حياته وعلى حياة كل أفراد المجتمع. وهذا الإحساس بأنه شريك في اتخاذ القرار يزيد من انتمائه للمجتمع.
- العلاقات الاجتماعية الموجبة. كلما سعى الفرد إلى الاندماج مع الآخرين والارتباط معهم بعلاقات اجتماعية، والتعاطف مع مشكلاتهم كلما شعر بانتمائه للجماعة، وبالمسؤولية تجاهها وتجاه كل أفرادها.
- المحن والأزمات التي يمر بها المجتمع، حيث تجعل هذه الصعوبات كل فرد يكتشف أنه يحب الآخر وأنه يحب مشاركته في كل أعماله. ويكتشف كذلك بأنه يحب ذلك الوطن الذي ينتمي إليه، ويظهر ذلك جليا في فترات الحروب والصراعات السياسية.

ويبدأ تنمية الانتماء منذ الطفولة من خلال الأسرة التي تغرس في الطفل القيم والقواعد الدينية والأخلاقية والقانونية والوطنية والاجتماعية، وتغرس فيه روح الولاء والانتماء للوطن وحب الفداء والتضحية من أجله. وعندما ينمو الطفل وتتسع دائرة معارفه متمثلة في جماعة الأقران، فإنه ينمو لديه الوعي بالجماعة ويدرك بأنه عضو في جماعة، وينمو لديه تدريجيا إحساسه بأنه

مسئول عن هذه الجماعة. ثم يأتي دور المؤسسات التعليمية والإعلامية لتعمق الشعور بالمواطنة والانتماء.

وتظل هذه الخبرات قوية التأثير في وجدان الفرد مما يؤدي إلى أن تصبح مواقفه وسلوكياته مسايرة لأنشطة الجماعة أو المجتمع الذي ينتمي إليه.

مما سبق يتضح أن الفرد لا يمكن أن ينجح في حياته إذا عاش لنفسه فقط وعمل لمصلحته الخاصة دون مصلحة الآخرين، فإذا عاش الفرد في حياة عزلة عن الآخرين، فإن ذلك قد يؤدي إلى العديد من المشكلات النفسية. فالفرد يشعر بالضياع إذا افتقد الشعور بالانتماء... الانتماء إلى أسرة، إلى جماعة، إلى طبقة بذاتها، بل إلى وطن يشعر داخله بالأمان والاستقرار، فهو بطبعه كائن اجتماعي يحتاج إلى الإحساس بأنه جزء من كيان أكبر حتى يتمكن من التفاعل مع الآخرين وتحمل مسئوليته تجاههم.

وحيث أن الباحث مطالب بتحديد تعريف لكل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية لأنها تمثل أبعاد المقياس المستخدم في قياس المسؤولية الاجتماعية في هذه الدراسة، فقد قامت بتعريف هذا البُعد، وهو "المواطنة الصالحة والانتماء للوطن" بأنه "إدراك الفرد وحدة وجوده ومصيره مع الجماعة التي ينتمي إليها صغيرة أم كبيرة، وأن ما يصيبها من ضرر يصيبه هو شخصيا".

الحساسية لمشكلات المجتمع

لقد انبثق مصطلح "السياسة الاجتماعية " عن الدول الصناعية في منتصف القرن العشرين. ولم يلبث أن أخذت به العديد من الدول الأخرى، النامية والمتقدمة، في أنحاء العالم. وهو مفهوم علمي يسهم في بناء الإستراتيجية الاجتماعية من خلال ربط العمل الاجتماعي بالنظام السياسي للدولة.

وتُعرَّف السياسة الاجتماعية بأنها "وثيقة دستورية تصدرها الدولة –ممثلة لرأي الشعب صاحب الحق في حاضره ومستقبله– لتحديد أهداف وشروط ومجالات الرعاية الاجتماعية التي تتحملها الدولة والتي يتحملها الفرد نفسه لتقنين مدى مسئولية الفرد والدولة في مواجهة المشكلات".

وإحساس الفرد بالمسؤولية الاجتماعية يتضمن إحساسه بالمشكلات المؤثرة في مجتمعه، بالإضافة إلى إلمامه بالسياسة الاجتماعية للمجتمع.

فحالة التغير المستمر التي يمر بها العالم في مواجهة المشكلات". وإحساس الفرد بالمسؤولية الاجتماعية يتضمن إحساسه بالمشكلات المؤثرة في مجتمعه، بالإضافة إلى إلمامه بالسياسة الاجتماعية للمجتمع.

فحالة التغير المستمر التي يمر بها العالم في كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أدت إلى ظهور العديد من المشكلات التي تؤثر في المجتمع وفي الأفراد الذين يعيشون فيه.

ويكون الفرد المسئول حساسا لهذه المشكلات وأسبابها وطرق مواجهتها فهو يشعر بأنه جزء من هذا المجتمع والمشكلات المؤثرة فيه، تؤثر فيه هو شخصيا.

ولذلك يحرص على الإلمام بالسياسة الاجتماعية لمجتمعه والتعرف على دوره في اقتراح حلول لمواجهة هذه المشكلات والمشاركة في تنفيذها.

وهناك العديد من المشكلات التي تواجه العالم عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة **ويمكن حصرها في الآتي:**

أ. القضايا والمشكلات البيئية.

ب. القضايا والمشكلات المرتبطة بالتقدم العلمي.

ت. القضايا والمشكلات الاقتصادية والسياسية .

ث. القضايا والمشكلات الاجتماعية .

ج. القضايا والمشكلات السلوكية.

ح. القضايا والمشكلات الخاصة بالتعليم.

وتوضح الدراسة القضايا والمشكلات السابقة بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أ. القضايا والمشكلات البيئية

ظهرت مشكلات البيئة كنتيجة مباشرة للثورة التكنولوجية المعاصرة، ومحاولات الإنسان المستمرة لتوفير احتياجاته بكافة الطرق دون تعقل، مما أثر



سلبيا على عناصر البيئة المختلفة، ومن أهم هذه المشكلات التلوث البيئي، وسوء استغلال الموارد الطبيعية، ونقص موارد مياه الشرب، وقضايا الطاقة، واختلال التوازن البيئي.

وقد تدهورت النظم البيئية في كثير من الدول بدرجة تهدد حياة الإنسان وغيره من الكائنات الحية، مما يعكس خطورة هذه المشكلات التي يتعرض لها العالم اليوم.

ويتسم سلوك الإنسان نحو البيئة بالتناقض، فبالرغم من معرفته بأن حياته وحياة الأجيال القادمة تعتمد على هذه البيئة، إلا أنه يخل بهذه البيئة من خلال أنشطته المختلفة حتى أن كثيرا من العلماء يرون في سلوكه "بداية انتحار إنساني شامل".

وقد عُقدت الكثير من المؤتمرات والندوات الإقليمية والعالمية من أجل المحافظة على البيئة، وقد وضعت العديد من القوانين والتشريعات لتنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، ولكنها لم تكن كافية. وقد تبين لكل الدول أن أفضل وسيلة للحفاظ على البيئة هي تربية الأفراد على المسؤولية تجاه مجتمعهم وتجاه البيئة. فإحساس الفرد بالمسؤولية الاجتماعية يدفعه للحفاظ على بيئته حرصا على مستقبل الجماعة التي ينتمي إليها والذي يرتبط ارتباطا مباشرا بتوازن البيئة.

ب. القضايا والمشكلات المرتبطة بالتقدم العلمي

شهد القرن العشرون طفرة علمية هائلة شملت مختلف نواحي المعرفة، فالعالم يعيش في ثورة علمية تكنولوجية أدت إلى تغييره بسرعة لم يعهدها

الإنسان من قبل، ولا يتوقع أن يقف تزايد هذه المعرفة عند حد معين. وقد تطورت العلوم الإنسانية كذلك تطورا كبيرا مما أثرى مفاهيمنا ومعتقداتنا، فاتسعت ونمت النظرة التي ننظر بها إلى العالم من حولنا.

وبالرغم من أهمية الثورة التكنولوجية في تطوير مجالات الحياة المختلفة **إلا أنه ترتبت عليها العديد من المشكلات منها:**

- زيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالأولى تملك الإمكانات التي تساعدها على التعامل مع الثورة التكنولوجية، بينما لا تملكها الثانية.
- سهولة التواصل الفكري بين الشعوب أدى إلى انتقال الثقافة من مجتمع لآخر مما أدى إلى حدوث تغييرات عديدة في قيم وعادات الشعوب.
- إن التغير في مجال العلم والتكنولوجيا يتم بسرعة أكبر من التغير في العلوم الإنسانية مما أوجد حالة من عدم التوازن في المجتمعات.
- أدت الثورة التكنولوجية كذلك إلى العديد من مشكلات البيئة كالتلوث نتيجة لمخلفات المصانع وعادم السيارات...وغيرها، بالإضافة إلى استنزاف موارد البيئة.
- التطور الكبير في أسلحة الحرب والدمار، وقد عانت البشرية الويلات من الحروب التي استخدمت فيها مثل هذه الأسلحة.

القضايا والمشكلات الاقتصادية والسياسية

يتسم الواقع السياسي للعالم عامة والعالم العربي بصفة خاصة بالتقلب وعدم الاستقرار.

فقد أدت الثورة التكنولوجية، كما ذُكر سابقا، إلى تزايد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية مما مكّن الأولى من فرض سيطرتها على الثانية اقتصاديا وسياسيا ،وقد أدى ذلك إلى زيادة العداء بين الغرب والشرق، ومما عمّق هذا العداء، النظام العالمي الجديد الذي نادت به أمريكا والذي يتسم بازدواجية المعايير في تطبيق حقوق الإنسان. فالدول الكبرى تعمل على حماية مصالحها ومصالح حلفائها وخاصة تلك المتعلقة بالنفط والذي تزايدت قيمته الاقتصادية كمصدر أساسي للطاقة، فالدول الكبرى تعمل على السيطرة على النفط بغض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك.

وبينما نجد أن العالم يشهد تكتلات اقتصادية وسياسية عديدة مثل مجموعة النمور في آسيا، إلا أننا نجد أن العالم الإسلامي والعربي ما زالت تسيطر عليه الخلافات والمصلحة الشخصية لكل دولة، بدلا من الاتحاد في وجه الأعداء الذين يكيدون للعرب وللإسلام.

وقد أثرت الأحوال السياسية المتقلبة على الوضع الاقتصادي. فأهم مشكلات الحياة هي سعي كل فرد أو جماعة لتوفير أسباب المعيشة، وبالأخص إشباع حاجاتها المادية نظرا لأن الموارد المتوفرة لها محدودة.

فالمشكلات الاقتصادية من أهم مشكلات الحياة نظرا لتعدد الحاجات وندرة الموارد. ومن أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمع انتشار البطالة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الأجور، وانخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية...إلخ. وقد أدت تلك المشكلات إلى انخفاض مستوى المعيشة بشكل عام.

ولا علاج لهذه المشكلات إلا بغرس الانتماء في نفوس أفراد المجتمع.. الانتماء إلى جماعة وإلى وطن وإلى الأمة العربية، فيشعر كل فرد بالمسؤولية عن جماعته وعن وطنه، ويحرص على الاتحاد مع باقي أفراد الجماعة للقضاء على الصراعات والمشكلات التي تهدد مجتمعهم وأمتهم.

كما أن الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية يحفز الأفراد على التكافل والتراحم فيما بينهم لمعاونة المتضررين من المشكلات الاقتصادية للتغلب على صعوبات المعيشة.

ت. القضايا والمشكلات الاجتماعية

لقد أدت المشكلات السابقة إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي تهدد أمن المجتمع واستقراره. وقد تزايدت خطورة هذه المشكلات في هذا العصر وأصبح من الضروري التصدي لها لحماية المجتمع. **ومن هذه المشكلات:**

- ضعف الوازن الديني مما أدى إلى تزعزع القيم الفاضلة والأخلاق التي غرستها الأديان السماوية. وقد أثر ذلك تأثيرا سلبيا على المجتمع فانتشرت الأنانية والجشع والنفاق وسيطرت على كل العلاقات الإنسانية.



- ظاهرة التسول التي انتشرت في الدول النامية التي يعاني فيها الأفراد من قلة الدخل.
- المشكلة السكانية التي تتفاقم يوما بعد يوم، وقد أدت هذه المشكلة إلى العديد من الآثار السلبية في كل جوانب الحياة مثل قلة الدخل وتأخر الشباب في الزواج والتلوث البيئي والتزاحم السكاني...وغير ذلك.
- صراع القيم داخل المجتمع وما أدى إليه من تناقضات سلوكية داخل الأسرة وخارجها، فنجد أن بعض الشباب يتمسك بالقيم بينما بعُد البعض الآخر عن تراثه وثقافته وسعى إلى تقليد الشباب الغربي، مما أدى إلى افتقادهم إلى القيم والأخلاق، ونتج عن ذلك صراعات وتناقضات داخل المجتمع.
- إدمان المخدرات الذي يهدد مستقبل جيل بأكمله مسئول عن تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

ث. القضايا والمشكلات السلوكية

في ظل التضخم السكاني المتزايد الذي لا تحتمله الإمكانات المحدودة للمجتمع المصري، تصبح الآمال معقودة على المواطن نفسه كثروة قومية والأساس لتنمية المجتمع. و يتميز هذا المواطن بالكثير من الصفات الإيجابية، إلا أن هناك بعض المظاهر السلوكية السلبية التي تؤثر على فعالية هذه الصفات الإيجابية في تحقيق تنمية المجتمع. وتنقسم هذه المظاهر السلوكية السلبية إلى قسمين هما:

الأول رواسب متوارثة : أفرزتها ثقافة المجتمع المصري وتطوراته الاجتماعية ، وتتمثل في : القدرية المطلقة والاعتمادية واللامبالاة، وميوعة الالتزام، وضعف الإحساس بالمسؤولية العامة، والخوف من المخاطرة، وندرة التخطيط.

- **الثاني سلوكيات مكتسبة** : أفرزتها متغيرات العصر والفضائيات وصراع القيم وغلاء المعيشة والبطالة. وأهم هذه السلوكيات: تزايد ظاهرة تعاطي المخدرات، والبلطجة، والعنف، والعنف المضاد، التطرف والإرهاب، وسيادة قيم الأنانية والمصالح الخاصة، وضعف الروابط الأسرية، وضعف الوازع الديني والأخلاقي.

ورغم ارتباط هذه السلوكيات بفئات وطبقات محدودة في المجتمع، إلا أن المستقبل ينذر بانتشارها ما لم تواجه مواجهة فعالة.

ج.القضايا والمشكلات الخاصة بالتعليم

يتأثر النظام التعليمي في أي مجتمع بالظروف السياسية والاقتصادية والسكانية. وقد شهد المجتمع المصري تغييرات جذرية منذ ثورة يوليو.

ولم تُصنع هذه الثورة من فراغ، ولم تظهر لتعبر عن شيء غير موجود، ولكن سبق ظهورها حركات اجتماعية تتفاعل من التيارات المختلفة في المجتمع.

وقد جاء "عبد الناصر" لا ليفرض رؤية من عنده ولكن ليأخذ من الحركة الاجتماعية الموجودة ويعبر عنها. وقد تدفقت الأحداث السياسية بعد ذلك يشيع فيها شعور عام بالتوتر.

وأدى هذا المناخ إلى ظهور ما يُعرف "بأهل الثقة" و "أهل الخبرة"، وحدث تغلغل سريع لأهل الثقة على حساب أهل الخبرة في جميع المواقع، وكان من أخطرها التعليم، وكانت النتيجة النهائية لهذه الأوضاع أن آمن أهل العلم والتعليم بأن أمورهم لم تعد بأيديهم.

وقد تأثرت الأوضاع الاقتصادية بالظروف السياسية، وشهد المجتمع تتابع فترات الانتكاس والانتعاش للوضع الاقتصادي خلال العقود الماضية.

وقد كان لهذه الظروف الاقتصادية أثرا مباشرا على التعليم، فقد انخفض نصيب التعليم في الموازنة العامة، فقطاع التعليم هو الأكثر تأثرا بسياسة ضغط الإنفاق العام كمحاولة لخفض العجز في الموازنة العامة. وقد انخفض النصيب النسبي للتعليم العالي لصالح التعليم الأساسي.

وقد صاحب هذه المشكلات الاقتصادية، تزايد عدد السكان مما أدى إلى تزايد الطلب على التعليم في ظل انخفاض عدد المدارس مما أدى إلى زيادة عدد الطلاب في كل فصل وقد وصلت كثافة الفصول في بعض المناطق إلى أكثر من مائة طالب.

وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى تفاوت قدرات المتعلمين، إلى انخفاض جودة التعليم في المدارس.

ولجأ بعض الطلاب إلى الدروس الخصوصية كمحاولة لتعويض عدم استيعابهم للدروس في الفصول المزدحمة.

ونتيجة لعجز المؤسسات الحكومية عن تقديم الخدمات التعليمية المناسبة للمتعلمين، فقد ازداد الطلب على التعليم بالمؤسسات غير الحكومية ولكن من قبل القادرين ماديا فقط حيث تتميز هذه المؤسسات بارتفاع مصروفاتها.

وفي ضوء الزيادة الطلابية، تعاني الدراسة الجامعية من العديد من السلبيات، وأبرزها أن الدراسة بالجامعة تُعتبر إلى حد كبير امتدادا للتعليم قبل الجامعي، حيث نظام الكتاب الجامعي والدروس الخصوصية والمذكرات تشكل واقعا ملموسا مما يلغي الفوارق المفترض وجودها في التعليم الجامعي.

مما سبق يتبين أن المشكلات التي يعاني منها المجتمع متداخلة إلى حد كبير ولا يمكن فصلها عن بعضها. فهي تتأثر وتؤثر في بعضها البعض. وتؤثر هذه المشكلات في كل أفراد المجتمع.

وإذا لم يشعر الفرد بالانتماء للمجتمع والمسؤولية تجاه جماعته، اتخذ موقفا سلبيا من هذه المشكلات ولم يحرص على القيام بدوره في مواجهتها.

فإحساس الفرد بوجود هذه المشكلات وإلمامه بأسبابها والنتائج المترتبة عليها ومدى خطورتها على أفراد جماعته ينبع من إحساسه بمسئوليته تجاه

المجتمع ومسئوليته في التصدي لهذه المشكلات ومحاولة الحد من آثارها السلبية.

ويُّعرّف الباحث هذا البعد بأنه "اهتمام الفرد بمشكلات المجتمع والخوف أن تؤدي هذه المشكلات إلى إضعاف المجتمع أو تفككه –وكذلك حرصه على استمرار تقدمه وبلوغ أهدافه".

١. إدراك فلسفة المجتمع وقيمه

إن إحساس الفرد بالانتماء للمجتمع يحفزه لمحاولة فهم النظام المحرك له والتعرف على العلاقة التي تربطه بذلك المجتمع. ويتضمن هذا النظام مجموعة من الأفكار والمبادئ والقيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحكم المجتمع. ولكي يكتسب الفرد السلوك المسئول وجب عليه في هذه الفلسفة والمؤدية إلى تغييرها من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر داخل المجتمع الواحد.

ويمكن النظر إلى الفلسفة وجميع التصورات السياسية والاقتصادية والقانونية والفنية...وغير ذلك للمجتمع ككل أو لطبقة معينة على أنها أيديولوجيا، ويمكن اعتبار الأيديولوجيا تعبير عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمجتمع معين، فهي "نظام من الأفكار والقيم والرموز المتجهة نحو المحافظة على شروط حياة هذا المجتمع، وتغيير هذه الشروط بصورة جزئية أو استبدالها بشروط أخرى".

أو هي "نظام للمفاهيم الاجتماعية (السياسية والاقتصادية والقانونية والتربوية والفنية والأخلاقية والفلسفية) التي تعبر عن مصالح مجتمع معين، وتتضمن معايير سلوكية ووجهات نظر وتنوعات مناسبة".

ويوضح التعريف التالي دور الأيديولوجيا وعلاقتها بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فتعرف بأنها "نظام فكري شامل، يشمل مجموعة من التصورات والمفاهيم والمقترحات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لحظة تاريخية محددة، تتحدد فيها طريقة تصور الماضي والحاضر والمستقبل لمجتمع ما من خلال وجهة نظر النظام القائم. وهذه المفاهيم والتصورات تتميز بمنطق داخلي يحكمها، وهذا المنطلق الداخلي هو الطريقة التي تنتظم فيها المفاهيم والتصورات بحيث تبدو مترابطة ومتجانسة كما تقتضي الضرورة المنطقية". وبناء على التعريفات السابقة، يعرف الباحث هذا البعد بأنه "وعي الفرد بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع والعوامل والقوى التي تؤثر في حاضره وتشكل قيمه وعاداته وتقاليده".

ومع بداية مرحلة المراهقة، يبدأ الفرد بتكوين مفهوم عن مجتمعه والفلسفة التي تحكمه.

ويرتكز هذا المفهوم على أساس من الفكر الأيديولوجي والقيم السائدة في المجتمع، ويمكن تمييز عدة مراحل يمر بها الفرد خلال تكوينه لمفهومه عن فلسفة المجتمع فبداية ينتقل الفرد من الاهتمام بالمفاهيم المحسوسة إلى التركيز

على المفاهيم المجردة للأنظمة والأيديولوجيا والمؤسسات والقيم السائدة في المجتمع. وترتكز الأفكار التي يكونها عن سياسة مجتمعه على بعض المبادئ كالحرية الشخصية والعدالة الاجتماعية وأهمية الديموقراطية، وكلما ازداد استيعابه لهذه المبادئ، أصبح أكثر مرونة في التعامل مع الآخرين وتقبُّل آرائهم، كما أصبح أكثر استعدادا لتقبل الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع. وبالتدريج تتكون لديه نظرية عن سياسة المجتمع والأيديولوجيا المحركة له، وتزيد هذه النظرية من إحساسه بالجماعة ورغبته في المشاركة في تنمية المجتمع، فقد أثبتت الدراسات أن قدرة الفرد على الإحساس بالجماعة تزداد كلما ازداد إدراكه لفلسفة المجتمع الذي يعيش فيه.

فقد وجد "ميرلمان *Merelman* " أن اكتساب الفرد للمسئولية الاجتماعية ومشاركته في الأنشطة السياسية والاجتماعية ينبع من نمو وعيه السياسي وإدراكه لأيديولوجية المجتمع ونظامه القيمي، ويجعله ذلك يقدم مصلحة الجماعة على مصلحته الشخصية.

ويتضمن الوعي بفلسفة المجتمع، إدراك النظام القيمي للمجتمع. فالقيم هي أساس استقرار المجتمع وتقدمه، فهي تساعد على تحديد هوية لكل مجتمع تميزه عن المجتمعات الأخرى، حيث يختلف الإطار القيمي من مجتمع لآخر.

وتقوم القيم بدور أساسي في حياة الإنسان ومجتمعه في الماضي والحاضر والمستقبل فهي ماثلة في كل لحظة من لحظات السلوك الإنساني، فالدين قيم روحية والأخلاق قيم اجتماعية والمال قيم اقتصادية والسلطة قيم

سياسية والغذاء قيم صحية والمساواة والعدل والحرية والاستقلال قيم سياسية واجتماعية وتاريخية. والفنون قيم جمالية، وكل هذه النشاطات هي قيم حضارية إنسانية.

وموضوع القيم في المجتمعات الإنسانية مسألة وعي وثقافة، فتظهر أهمية القيم كلما برزت الحاجة إلى نظام قيمي يحرك الحياة ويعمل على تربية الإنسان، ويعطي للنشاط الإنساني معنى يدرك الإنسان من خلاله القيمة التي يعمل من أجلها ويضحي في سبيلها، ويُعد تطلع المجتمعات إلى نظام قيمي يحكم نظامها الاجتماعي عملا أخلاقيا نبيلا لأنه يحركها نحو الاستقامة وعمل الخير في إطارها العام وحالاتها الخاصة.

وتظهر القيم في سلوك الجماعات والمجتمعات، كما تظهر من خلال نظرة المجتمع للقضايا الأساسية التي تتصل بمصيره وبماضيه وحاضره ومستقبله. والقيم بهذا المعنى هي "مواقف ومواضع التزام جماعي إنساني يختارها الناس لتنظيم علاقاتهم مع البيئة الكلية التي يعيشون فيها"، فهي غاية اجتماعية أو هدف ترغب الجماعات في بلوغه والالتزام به والحفاظ عليه كعنصر أساس في ثقافتها وكيانها، ولكل جماعة أو مجتمع منظومته القيمية الخاصة به والتي تتكون من مجمل القضايا التي يتفق حولها غالبية أفراد المجتمع ويحرصون على الالتزام بها في سعيهم لتنظيم جوانب الحياة المختلفة.

كما تُعرّف القيم بأنها "مفهوم يدل على مجموعة من المعايير والأحكام، تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية ،

بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات حياته، يراها جديرة بتوظيف إمكاناته، وتتجسد خلال الاهتمامات أو الاتجاهات أو السلوك العلمي أو اللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، والقيم بهذا المعنى هي عبارة عن مقياس أو معيار نقيس به ونحدد على أساسه المرغوب فيه والمرغوب عنه.

والمسؤولية الاجتماعية تستند إلى النظام القيمي الذي يحكم المجتمع.

فالقيم تساعد الفرد على أن يكون مسئولا أمام جماعته ومجتمعه ومن قبل ذلك أمام الله وأمام ضميره.

وهذه المسؤولية تجعل الفرد يستشعر إحساسا بحريته، وتضاعف من إحساسه بالقدرة على تحمل النتائج المترتبة على وجوده في محيط اجتماعي.

والمسؤولية في مغزاها الاجتماعي تضم عنصرين أساسيين، أولهما هو العنصر الاجتماعي، فالخبرات الاجتماعية التي يمر بها الفرد خلال تفاعله مع الجماعة تنمي لديه الإحساس بالمسؤولية، وهذا الإحساس يدفعه إلى مراعاة الأوضاع الاجتماعية بما تتضمنه من عُرف وعادات وتقاليد. والعنصر الآخر هو الإطار القيمي الذي يحكم سلوك الفرد، فهو يشعر بأنه مصدر أفعاله وما يترتب عليها من نتائج، ومن ثم يشعر بالمسؤولية تجاه كل تصرفاته.

فاهتمام الفرد بالمجتمع وإحساسه بأنه جزء منه يجعل الجماعة أمامه موضوع تفكر وتأمل ودراسة، وهذا يؤدي إلى نمو بصيرة الفرد الأخلاقية التي توائم بين سلوكه في المواقف المختلفة وتلك الصورة الرمزية التي كونها عن

جماعته. وإدراك الفرد للواقع الاجتماعي الذي يحيا فيه وللمغزى الاجتماعي لسلوكه يجعله يراعي الأنماط المتوقعة من السلوك الاجتماعي بما يتفق مع المعايير الاجتماعية والمثل الخلقية، ويقوم بالدور الذي يمليه عليه مركزه الاجتماعي في ضوء المعايير والقيم السائدة في المجتمع.

٢. إدراك الحقوق والواجبات

إن انتماء الفرد لأي مجتمع، يحدد له جملة من الحقوق والواجبات، وهذه الحقوق والواجبات في مجملها تشكل التزام الفرد بالجماعة أو المجتمع الذي ينتمي إليه. والاهتمام بحقوق الإنسان يرجع إلى كونها أغلى القيم التي يحرص الفرد عليها، ويسعى جاهدا لحمايتها لأنها تمثل ثمرة كفاح البشرية والأساس للمجتمعات المثالية، فحقوق الإنسان ترمز للتطور وتعد علامة من علامات تقدم الدول حيث تقاس عظمة الدول –مع معايير أخرى– بمدى احترامها لهذه الحقوق والتزامها بها، ففقدان الحقوق أو تقييدها كان على مر العصور سببا من أسباب انهيار الحضارات والمجتمعات. فغالبا ما يكون أكثر الناس إبداعا وعطاء للمجتمع هم الذين يتعرضون للاضطهاد والحرمان من الحقوق الأساسية.

ولذلك فإن تطور المجتمع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا يتأثر بحرمان الأفراد من حقوقهم. فحماية هذه الحقوق يساعد على تنمية المجتمع بالإضافة إلى إحساس أفراده بالانتماء لهذا المجتمع الذي يوفر لهم حقوقهم الأساسية، وإحساسهم بالمسؤولية تجاه أفراده.

وعندما نشير إلى حقوق الأفراد ، فإننا غالبا نعني ما انتهى إليه الفكر الأوربي والرأسمالي في تطوره التاريخي والتي يحاول الغرب فرض عالميتها، بل ويستغل ذلك سياسيا في كثير من الأحيان كما يحدث في العلاقات الدولية عندما يسعى الغرب إلى زعزعة وضرب النظم السياسية لبعض الدول بحجة الدفاع عن حقوق بعض الأقليات، ولكن هناك بعض الدراسات التي تؤكد على نسبية مفهوم "الحقوق" وحدوده الثقافية، مؤكدة أهمية احترام رؤية حضارات أخرى للإنسان وحقوقه.

ويمكن تفسير الحقوق من منظور العديد من الاتجاهات الفكرية، فتفسر "كولين رينج "*Colline Wringe*" **الحقوق على النحو التالي:**

أ. الحقوق كاهتمامات

فاهتمامات الفرد ووجوده مرتبط أو مرهون بقوة الكبار وسلطتهم، وتتسع قوة الكبار وسيطرتهم لتشمل الاحترام المتبادل بينهم، بالإضافة إلى احترام وجود الصغار ومراعاة اهتماماتهم.

ب. الحقوق كالتزامات

بمعنى أن الحق مقترن بالواجب، فما للمواطن أو ما للفرد بصفة عامة فهو حق، وما عليه فهو واجب، أي أن وجود حق لشخص ما يفرض نوعا من الالتزام بهذا الحق لدى الآخرين ممن يتفاعلون مع الشخص ويدخل معهم في دائرة علاقات اجتماعية.

وهناك رأي يرى أن الحقوق ضرورات واجبة للإنسان، بل يمكن النظر إليها على أنها "واجبات عليه" ليس من حقه أو حق الجماعة التنازل عنها أو عن بعضها، فلا سبيل إلى حياة الإنسان بدون هذه الحقوق ومن ثم فإن الحفاظ عليها واجب، ويعد التفريط فيها خطأً كبيرا.

ت. الحقوق كمطالب

بمعنى أن الحقوق هي مجموعة من المطالب الحياتية التي لا تقوم حياة الفرد بدونها سواء كانت هذه المطالب مادية أم غير مادية، وتفرض هذه المطالب نوعا من الالتزام لدى الآخرين تجاهها، مع وجود قوة ضبط داخل المجتمع لينظم العلاقات الاجتماعية بما يكفل تحقيق تلك المطالب. وبهذا المعنى **يمكن تقسيم الحقوق إلى ثلاث فئات:**

الفئة الأولى : هي الحقوق السياسية والمدنية وتتمثل في حقوق الحياة والحرية والكرامة الشخصية البدنية والمعنوية وضمان المحاكمة العادلة وحرية العقيدة، والتعبير والتنظيم المهني والسياسي....وغير ذلك.

الفئة الثانية : هي الحقوق الجماعية مثل حقوق تقرير المصير والسلام والحفاظ على الثقافة القومية.

الفئة الثالثة : هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل حقوق العمل وفقا لأجر عادل والتعليم والعلاج والدخل المناسب... وغير ذلك.

وإدراك الفرد لتلك الحقوق وأهمية المحافظة عليها في تنمية المجتمع واستقرار حياة أفراده يساعده على احترام حقوق الآخرين كي يضمن احترامهم لحقوقه في ظل مجموعة توازنات واقعية وقانون وضعي ينظم هذه الحقوق المتبادلة، فهذا الإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع يساعده على إيجاد نقطة توازن بين منفعته ومنفعة الآخرين في كل علاقاته الاجتماعية والسياسية .

وتمتع الفرد بحقوقه كاملة وعدم حرمانه من أي منها يفرض عليه الالتزام بأداء بعض الواجبات الاجتماعية والسياسية مثل احترام حقوق الآخرين وإتباع القوانين ودفع الضرائب والدفاع عن أمن المجتمع والمشاركة في حل مشكلاته وتنميته.

وفي بعض الأحيان، فإن استغراق الفرد في السعي وراء حقوقه يؤدي إلى إهماله لواجباته.

ولكن إحساس الفرد بالانتماء لجماعة ومجتمع معين يجعله يتعلق بتلك الجماعة فيدرك ضرورة ترابط المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية والإنسانية للمجتمع.

فمصلحته مرتبطة بمصلحة الجماعة وحصوله على حقوقه مرهون باحترامه لحقوق الآخرين وقيامه بواجباته وأداء دوره في خدمة المجتمع.

وهذا التوازن بين الحقوق والواجبات ينبع من إحساسه بالمسؤولية تجاه جماعته، فالمسؤولية الاجتماعية تنمي إحساسه بالواجب الاجتماعي وقدرته على تحمله والقيام به لمصلحة نفسه والمجتمع.

رغم الاختلافات الظاهرية، فإن التطورات التكنولوجية أدت إلى تقارب العالم حتى أصبح كالمجتمع الواحد.

فالمشكلات التي تواجه العالم كالزيادة السكانية وتناقص الموارد الطبيعية ومشكلات البيئة جمعت بين الناس، ومواجهة تلك المشكلات يتطلب من كل فرد الإحساس بمسئوليته تجاه جماعته، فلا يعمل لمصلحته الشخصية فقط ولكن من أجل الجماعة والمجتمع ومن أجل العالم ككل.

ولا تكتمل المسؤولية الاجتماعية إلا بإدراك كل فرد لحقوقه وواجباته وسعيه لمحاولة إيجاد نقطة توازن بينهما بحيث لا يطغى أي منهما على الآخر.

٣. العلاقات الإنسانية

يؤدى انتماء الفرد لجماعة معينة إلى ارتباطه بعلاقات إنسانية مع أعضاء هذه الجماعة. وتعبر العلاقات الإنسانية عن تفاعل الناس مع بعضهم البعض كأفراد وجماعات، كما أنها تعبر عن طريقة ارتباط الناس بعضهم ببعض وما يحويه هذا الارتباط من أوضاع وأدوار ووظائف ونظم.

وترتبط العلاقات الاجتماعية بالعديد من الأنساق والنظم القائمة في المجتمع مثل القيم والثقافة والعادات والتقاليد والتنشئة الاجتماعية والقوانين والتشريعات، وهي أنساق مهمة ورئيسة في تشكيل العلاقات الاجتماعية وتحديد النظم وأدوارها بين أفراد المجتمع.

وتُعرّف العلاقات الإنسانية من الناحية السلوكية بأنها "عملية تنشيط واقع الأفراد في موقف معين على تحقيق توازن بين رضاهم النفسي وتحقيق الأهداف المرغوبة". ويتضمن هذا التعريف الإشارة إلى دور النظم الاجتماعية القائمة في تنظيم العلاقات الإنسانية ، فهي التي تساعد على تحقيق التوازن بين رغبات الفرد ومصلحة الجماعة.

ودخول الفرد في علاقات اجتماعية يفرض عليه القيام بأدوار معينة. وقيام كل طرف في العلاقة بدوره يؤدي إلى نجاحها وتحقيقها لنتائج تخدم مصلحة الجماعة والمجتمع. ولهذا يعرف الباحث العلاقات الإنسانية في هذه الدراسة بأنها "درجة تقبل الفرد للدور أو الأدوار التي تفرضها عليه الجماعة وما يرتبط بها من سلوكيات أو تبعات أو توقعات".

وتعد ممارسة هذه الأدوار حقا للفرد والمجتمع. فمن حق الفرد أن تتاح له الفرصة للتعبير عن نفسه من خلال أدائه لأدواره المجتمعية لأنه من خلال أدائه لأدواره وتفاعله مع الآخرين يعرف قدره ويتعرف على مكانه ومكانته، وهي وسيلة لاكتساب المهارات والقيم السائدة في المجتمع.

كما أن ممارسة الأدوار المجتمعية تعود الأفراد على تحمل المسؤولية تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، وهو ما يعمق لديهم قيم الانتماء والولاء للجماعة والمجتمع ككل، ويؤسس لديهم أسس الإيجابية والتجاوب والمشاركة والتفاعل".

كما أن ممارسة هذه الأدوار حق للمجتمع، فمن حق المجتمع أن يكون أفراده كاملين النمو قادرين على العمل والإنتاج والتواصل مع الآخرين والمساهمة في تنمية المجتمع، فمشاركة جميع فئات المجتمع وأفراده في تنمية مجتمعهم يعد مبدأ أساسيا من مبادئ تنمية المجتمع وتطويره.

ويختلف الدور الذي يؤديه الفرد باختلاف نوع العلاقة الاجتماعية. فيرتبط الفرد بعلاقات مع أسرته ومع جماعة الأقران ومع مؤسسات المجتمع.

وتغرس هذه العلاقات السلوك الاجتماعي لدى الفرد، ذلك لأن احتكاك الفرد بأفراد مجتمعه يُمكنّه من التعرف على عاداتهم وتقاليدهم وقيمه وأنشطتهم، فيتشرب هذه الأنماط حتى تصبح جزءا من شخصيته مما يساعده على التكيف معهم دون الشعور بالغربة نحو مجتمعه.

وتعد علاقة الفرد بأسرته أولى العلاقات التي يرتبط بها الفرد في حياته، ويؤدي الوالدان دورا أساسيا في تنمية المسؤولية الاجتماعية ، فقد أثبتت الدراسات أن الأطفال يتعلمون السلوك الاجتماعي عن طريق الاقتداء بالكبار وخاصة الوالدين، فكلما أظهر الوالدان الاهتمام بمصلحة الجماعة والحرص على تنمية المجتمع، كلما تشرب الطفل أهمية المسؤولية وأهمية العمل لخدمة المجتمع الذي ينتمي إليه.

وقد توصل "كولبي *Colby* " إلى أن اختلاف المتطوعين في مشروعات خدمة المجتمع عن غير المتطوعين رجع بشكل أساسي إلى العلاقات الأسرية. فالأسر التي انتمى إليها الفريق الأول حرصت على غرس قيم الاهتمام بالجماعة فيهم، بالإضافة إلى مشاركتهم فعليا في خدمة المجتمع، وتشجيع أطفالهم على ذلك. فعكس أُسر الفريق الثاني والذين تميزوا بالتمركز حول الذات والاهتمام باحتياجاتهم المادية، وكان مفهومهم للعلاقات الإنسانية أنها قائمة على تبادل المصالح المادية وليس على التواصل مع الآخرين، واتخذوا موقفا سلبيا من المشكلات التي تواجه المجتمع.

ويؤكد ذلك ما وجده "ميرلمان *Merelman* " في دراسته عن الناشطين السياسيين، فقد وجد أن المشاركين في الأنشطة السياسية والاجتماعية يتمتعون بعلاقات وثيقة مع أسرهم وخاصة والديهم، فقد قامت علاقاتهم بوالديهم على الحوار والديموقراطية حيث أشرك الآباء أولادهم في اتخاذ القرارات، وعززوا فيهم أهمية تحمل المسؤولية في كل المواقف التي تقابلهم، وذلك بتوضيح أثر أفعالهم على أنفسهم وعلى المجتمع ككل.

وقد قاموا بتوجيههم إلى أنماط السلوك التي يتقبلها المجتمع. ولم يلجأ الآباء إلى العقاب في حالة الخطأ ولكن قاموا بتوضيح أسباب الخطأ وتوجيههم إلى السلوك الصحيح. وقد نمى ذلك ثقة الأبناء في كفاءتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية في المواقف المختلفة.

ولا تقتصر العلاقات الإنسانية التي يرتبط بها الفرد على أسرته فقط، ولكنه يخرج إلى المجتمع ويتفاعل مع الآخرين، فيتعامل مع مؤسسات المجتمع التي تؤثر في شخصيته، وخاصة المؤسسات التعليمية. فيقول "إهمان *Ehman* " أن المؤسسات التعليمية –سواء كانت مدارس أم جامعات– التي تشجع طلابها على الحوار والمشاركة في العملية التعليمية تنمي لديهم الإحساس بالجماعة والرغبة في المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية .

وهذا الحس الاجتماعي ينمو مع احتكاك الفرد بجماعات الأقران. فالتواصل مع الأصدقاء يؤدي إلى نمو الجانب الخلقي والاجتماعي. فالتعاون والاحترام والثقة المتبادلة بين الأصدقاء تزيد من إحساس الفرد بالالتزام تجاههم وتجاه المجتمع الذي ينتمون إليه.

أوضح العرض السابق أن العلاقات الإنسانية بمختلف أنواعها تلعب دورا مهما في نمو الفرد وجدانيا وخلقيا واجتماعيا، وتزيد من إحساسه بالمسؤولية تجاه أفراد جماعته الذين يرتبط بهم بعلاقات وثيقة، ومن قدرته على القيام بدوره في تنمية المجتمع الذي يعيش فيه والمشاركة في مواجهة المشكلات التي يعاني منها.

٤. المشاركة السياسية والاجتماعية

يمثل الشباب أهم فئة في المجتمع، وهم أكثر الفئات تأثرا بالتغييرات التي يشهدها المجتمع. فخلال انتقال الشباب إلى مرحلة الرشد، يصبحون أكثر إدراكا

للمتغيرات المؤثرة في مجتمعهم، ويكونون مواقفهم السياسية والاجتماعية وفقا لطبيعة هذه المتغيرات.

ولقد أدركت الأمم المتحدة منذ وقت مبكر أهمية دور الشباب وأصدرت ميثاقا دوليا للشباب عام ١٩٦٥م، وكان من مبادئه أن على الشاب إدراك المسئوليات التي ستقع على عاتقهم في عالم يدعوهم إلى المثابرة والمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعهم. وكان من أبرز أنشطة الأمم المتحدة تخصيص عام ١٩٨٥م كعام دولي للشباب تحت شعار (مشاركة-تنمية-سلام)، إيمانا منها بأهمية مشاركة الشباب في بناء مستقبل الإنسانية. ولا يبدأ ذلك من فراغ وإنما يبدأ من مشاركة الشباب في بناء مجتمعاتهم المحلية.

وتُعرَّف المشاركة بأنها "العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة للمجتمع من خلال أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف". كما تُعرف بأنها "إسهام أهالي المجتمع تطوعا في الجهود التنموية سواء بالرأي، أم العمل، أم بالتمويل وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه". **وتتضمن المشاركة في هذه التعريفات ثلاث خصائص هي:**

الأولى:الفعل *Action* يعني الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف.

الثانية:التطوع *Voluntary* بمعنى أن تُقدم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم تحت شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة لمجتمعهم، وليس تحت تأثير أي ضغط مادي ومعنوي.

الثالثة:الاختيار *Choice* بمعنى إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقادة السياسيين.

ويُعرّف الباحث المشاركة بأنها "درجة قيام الفرد بالعمل الفعلي مع الجماعة سياسيا واجتماعيا وتنفيذ ما تتفق عليه الجماعة والقيام بدور الناقد الموجه في بعض الأحيان".

أ.صور المشاركة

هناك صور متعددة للمشاركة أهمها:

- **المشاركة المادية**

إن المشاركة بالأموال غالبا ما تكون لدى الفئة القادرة من أبناء المجتمع، أما غير القادرين فنادرا ما يقومون بالمشاركة المادية، وإذا قاموا بها فيكون ذلك من أجل إشباع حاجات أساسية يعجزون عن القيام بها وتكون متصلة باحتياجاتهم الضرورية.

المشاركة بالرأي

لا يتقيد هذا النوع من المشاركة بنوعية معينة أو بفئة عمرية معينة، وإنما يعتمد على من لديه المعلومات الكافية عن الموضوع. وقد يأخذ هذا النوع عدة أشكال منها ما يتعلق بنوعية المشكلات، ومنها ما يتعلق بأولوية المشكلات وأولوية إيجاد الحلول، ومنها ما يتعلق بإجراءات التنفيذ أو إعطاء النصيحة.

- **المشاركة بالجهد**

تتطلب عمليات التنمية القيام ببعض المشروعات، وهذه المشروعات بحاجة إلى من يقوم بتنفيذها، ويكلف ذلك المجتمع مبالغ طائلة، إلا أن قيام الأهالي بالعمل تطوعا في هذه المشروعات يجعلها تتم بأقل التكاليف وبصورة أكثر فاعلية.

- **المشاركة بِحثّ الآخرين على المشاركة**

يُعد هذا الجانب مهم جدا للمشاركة، فهناك بعض الأفراد في المجتمع لا يتوافر لديهم المال أو الجهد للمشاركة، ولكن لديهم القدرة على التأثير في الآخرين ودفعهم إلى حضور الاجتماعات أو المشاركة في تنفيذ بعض الجوانب المتصلة بالمجتمع.

- **المشاركة بحضور الاجتماعات والندوات واللقاءات**

وهو مظهر حضاري بالنسبة لأفراد المجتمع حيث إن تلبية أفراد المجتمع بالحضور في الاجتماعات والندوات واللقاءات العامة وكذلك في أعمال اللجان إنما يدعم ويقوي ويضفي الشرعية على هذه الاجتماعات واللقاءات.

المشاركة الاجتماعية

إن المشاركة الاجتماعية هي "تلك الجهود التطوعية التلقائية التي يبذلها الأهالي للنهوض بمجتمعاتهم المحلية عن طريق الانضمام إلى الجماعات الاجتماعية والمنظمات التطوعية".

وهي بذلك جهود غير حكومية تنتمي إلى مؤسسات المجتمع المدني، ويشير مصطلح "المجتمع المدني" إلى مجموعة واسعة من الكيانات غير الحكومية الرسمية وشبه الرسمية تعمل في خدمة المجتمع.

وهي تشمل جمعيات تنمية المجتمع المحلي وروابط القرى والمؤسسات الخيرية التعليمية والطبية والجمعيات النسائية.

وتساهم هذه الجمعيات والمؤسسات بالكثير من الجهود التطوعية لخدمة فئات المحرومين والمرضى والفقراء وذوي الحاجات الخاصة والمسنين والأطفال وغيرهم. وهي بذلك تؤكد على أهمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والإخاء ورعاية الجماعة وخاصة في وقت الأزمات الطارئة أو الكوارث غير المتوقعة.

وذلك لأنها أكثر مرونة من المؤسسات الحكومية فتتمكن من تنسيق الجهود التطوعية في الوقت المناسب للتخفيف من حدة المشاكل الطارئة ريثما تقوم الحكومة بالإعداد والتخطيط للمواجهة، والذي يستغرق زمنا طويلا.

فالمشاركة الاجتماعية تؤدي إلى تماسك المجتمع وتزيد من جوانب التعاون بين الأفراد والحكومة.

وليس أدل على ذلك من حديث أحد المتطوعين لخدمة المجتمع "لقد كنا فيما مضى نعمل كأفراد وكنا ضحايا سهلة للاستغلال، والآن نعمل كمجموعات، يشارك بعضنا البعض، ونلتقي أسبوعيا ونناقش مشكلاتنا المشتركة... وقد أدى هذا إلى تحسن الصلات الاجتماعية فيما بيننا... وقد استخدمنا قوة الجماعة هذه لمواجهة كثير من الصعوبات... ونحن نتعلم من خبراتنا ونمر بعملية من التعلم تنمي ثقتنا في العمل الجماعي وتشجعنا على المشاركة في كل قضايا المجتمع".

ب. المشاركة السياسية

تسير المشاركة في الحياة السياسية من حيث جديتها وأهميتها جنبا إلى جنب مع المشاركة الاجتماعية.

فالمشاركة السياسية هي جوهر التنمية البشرية، وهي تؤثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

والمشاركة السياسية هي "إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أم الرفض أم المقاومة أم التظاهر وما إلى ذلك".

ومن ثم فإن المشاركة السياسية تقتضي مشاركة أغلب المواطنين بوعي وإيجابية في صياغة السياسات والقرارات واختيار الحكام، وأعضاء المؤسسات التمثيلية على الصعيدين المركزي والمحلي.

وتتدرج مستويات المشاركة بدءا من مزاولة حق التصويت، مرورا بالمشاركة والمناقشات السياسية وتقديم الشكاوى والاقتراحات، واكتساب عضوية التنظيمات الحزبية والجماهيرية والترشيح للمناصب العامة وانتهاء بالوجود الفعلي في بنية السلطة. وتتطلب الممارسة الفعالة لهذه الأنشطة، اقتناعا بضرورة المشاركة بحيث ترقى إلى مرتبة الالتزام والواجب.

وتظهر مشاركة الأفراد في هذه الأنشطة من خلال أفراد أو جماعات ضمن نظام ديموقراطي.

فهم كأفراد يمكنهم المساهمة في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسيا، وكجماعات من خلال العمل الجماعي كأعضاء في منظمات مجتمعية أو نقابات عمالية.

ويواجه المجتمع الكثير من المعوقات التي تحول دون مشاركة الأفراد مشاركة فعالة في الحياة السياسية ، فالمواطنين لا يملكون إمكانات الضغط والاستحواذ على وسائل السلطة، كما يعاني المجتمع من غياب مؤسسات المشاركة السياسية وفي حال وجودها فإنها تعاني من ضعف التأثير بسبب دورانها في فلك الحكومة أو الحزب الحاكم، كما تؤثر الأمية والبطالة في رغبة الأفراد في المشاركة الفعالة في قضايا المجتمع. وفي ظل هذه المعوقات تصبح السياسة في خطر، فامتناع الشباب عن المشاركة السياسية يبقي السياسة في أيد قديمة لا تتجدد، وتبقى رهينة عقلية لم تستوعب روح العصر.

كما يؤدي ذلك إلى بروز الفئات الرافضة التي تميل إلى السلبية والانعزال وتقف موقف المتفرج من قضايا الأمة ومشاريع النهضة والتنمية.

ولا يمكن نجاح عمليات التنمية والإصلاح الاقتصادي للمجتمع دون أن يكون للشباب دور إيجابي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك يجب علاج أزمة الهوية لدى الشباب ودعم ولائهم وانتمائهم لمجتمعهم وللوطن ككل حتى تزيد من فعالية مشاركتهم في قضايا الوطن.

يتضح مما سبق مدى الترابط والتداخل بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدرجة لا يمكن معها فصل أي بُعد من الأبعاد السابقة عن الآخر، فهي مترابطة ومتكاملة ويدعم كل منها الآخر.

ولا تكتمل المسؤولية الاجتماعية بغياب أي منها، فانتماء الفرد لمجتمع ما يشعره بالمسؤولية تجاهه، ويدعم إحساس الفرد بالانتماء تمتعه بعدد من الحقوق والواجبات وإحساسه بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع ومشاركته في مواجهتها، كما أن إدراك الواقع السياسي والاجتماعي والقيم السائدة فيه يساعد على تنمية مسئولية الفرد تجاه الجماعة. وغياب أحد هذه العناصر أو ضعفها يؤدي إلى ضعف المسؤولية الاجتماعية.

ثانياً: خصائص المسؤولية المجتمعية

١.المسؤولية المجتمعية بشكل عام

الخاصية الرئيسية للمسؤولية المجتمعية هي رغبة المنشأة في دمج وإدراج الموضوعات الاجتماعية والبيئية في عملية صنع قراراتها وأن تكون مسؤولة عن

تأثيرات أنشطتها وقراراتها على المجتمع والبيئة حيث يقتضى ذلك وسلوك أخلاقي يتسم بالشفافية مما يسهم في التنمية المستدامة امتثالا بالقانون المطبق والدي يتفق والمعايير الدولية للسلوك وهي تعرض أيضا أن المسؤولية المجتمعية متكاملة في جميع أنحاء المنشأة ويتم ممارستها في علاقاتها مع الأخذ في الاعتبار مصالح الإطراف المعنية لدى الطرف المعني مصلحة أو أكثر والغني قد تتأثر بقرارات وأنشطة المنشأة.

وهده المصلحة تعطي الطرف " المعنى" في المنشأة حيث أنها تخلق علاقة مع المنشأة.

وينبغي أن تكون هده العلاقة رسمية أو معرفة من قبل الطرف المعني أو المنشأة.

ويمكن الإشارة إلى الإطراف المعنية باعتبارها " أطراف لديها مصلحة أو أطراف مهتمة" بتحديد مصالح الإطراف المعنية أو أصحاب المصلحة للمعرفة، فينبغي على المنشأة أن تحترم شرعية هده المصالح وتماسكها بالمعايير الدولية للسلوك.

٢.توقعات المجتمع

تتضمن المسؤولية المجتمعية تفهم لتوقعات المجتمع. على نطاق أوسع فالمبدأ الرئيسي للمسؤولية المجتمعية هو احترام سيادة القانون والانصياع للالتزامات القانونية.

وعلى الرغم من ذلك تقوم المسؤولية المجتمعية بالإلزام بإجراءات بما يتجاوز الالتزام القانوني وإقرار التزامات الأخرين التي ليبست ملزمة قانونيا. وتنبثق هده الالتزامات من القيم الاخلاقية المشتركة على نطاق واسع وغيرها.

وعلى الرغم من أن توقعات السلوك المسؤول ستختلف بين الدول والثقافات، إلا أنه ينبغي على المنشآت أن تحترم المعايير الدولية للسلوك مثل تلك الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من المواثيق.

٣.دور الإطراف المعنية في المسؤولية المجتمعية

يعد تحديد والمشاركة مع الإطراف المعنية أمراً أساسيا في المسؤولية المجتمعية، وينبغي أن تقوم المنشأة بتحديد الإطراف المعنية بقراراتها وأنشطتها حيث يمكنها من خلال ذلك فهم تأثيراتها وتحديد كيفية تناولها.

بينما يمكن للأطراف المعنية مساعدة المنشأة في تحديد مدي صلة مواضيع معينة بأنشطتها، إلا أن الإطراف المعنية لا نحل محل باقي المجتمع في تحديد المعايير والتوقعات الخاصة بالسلوك ،حيث أنه من الممكن أن يكون موضوعا بعينه ذا صلة بالمسؤولية المجتمعية بالمنشأة حتى لو لم يتم تحديده من قبل الإطراف المعنية التي تستشيرها.

تكامل المسؤولية المجتمعية

حيث أن المسؤولية المجتمعة تهتم بالتأثيرات المحتملة والفعلية الخاصة بأنشطة المنشأة وقراراتها، فان الأنشطة اليومية المستمرة المنتظمة للمنشأة تعد هي السلوك الأهم الواجب تناوله.

يجب أن تكون المسؤولية المجتمعية جزءا متكاملا مع الإستراتيجية التنظيمية الجوهرية ذات مهام محددة وقابلة للمسائلة على كافة مستويات المنشأة .

ويجب أن ينعكس ذلك على القرارات المتخذة ويتم دراسته عند تنفين الأنشطة.

يمكن أن يكون للأعمال الخيرية تأثيرا ايجابيا على المجتمع ولكن على الرغم من ذلك فانه لا ينبغي استخدامها من قبل المنشاة كبديل لدمج المسؤولية المجتمعية داخل المنشأة.

يمكن أن تتأثر تأثيرات أنشطة أو قرارات منشأة ما بشكل كبير بعلاقاتها مع المنشآت الأخرى فقد تحتاج المنشاة إلي العمل مع الآخرين لتناول مسؤولياتها وقد يكون هذا العمل مع المنشآت المناظرة أو المنافسين (أو مراعاة تجنب السلوك غير التنافسي) أو أجزاء أخرى من سلسة القيمة أو أي طرف وثيق الصلة ضمن مجال تأثير المنشأة.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي لمجتمع المعرفة

وتعرضه الدراسة على النحو التالي:

١.مفهوم مجتمع المعرفة وتطوره

يشير مفهوم المجتمع (*Society*) في الأساس إلى ما يعادل مفهوم الدولة القومية بكل مقوماتها وإمكانياتها وحدودها. أما مصطلح " مجتمع المعرفة " فيشير إلى أي مجتمع تكون فيه المعرفة هي المصدر الأساس للإنتاج بدلاً من رأس المال والأيدي العاملة، كما يشير إلى قدرة المجتمع على استخدام واستغلال المعلومات المتاحة .

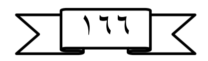
فمجتمع المعرفة – في ضوء ما سبق – مصطلح يعبر عن الصيغة الحضارية التي يعيشها عالمنا المعاصر، فهو عالم يتسم بكثافة المعرفة وسيطرتها على كافة قطاعات ومجالات الحياة المختلفة، ولقد حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين، فهناك محاولات فكرية عديدة اختلفت فيما بينها في الصياغة، لكنها اتفقت في المضمون، **وفيما يلي استعراض لهذه المحاولات الفكرية:**

يعرف تقرير التنمية العربية (٢٠٠٣) –"نحو إقامة مجتمع المعرفة"– مجتمع المعرفة بأنه: "المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة، وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والتعليم، والصحة، والسياسة، وصولاً إلى ترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية".

ويتضح من هذا التعريف أن إنتاج المعرفة، ونشرها، وتوظيفها المكون الأساسي والمحور الجوهري لمجتمع المعرفة، ويتفق "جاكي برين" *Jacky Brine* مع ذلك، فقد وضع وصفاً دقيقاً لمجتمع المعرفة، ظهر واضحاً من خلال تعريفه الذي جاء فيه أنه: "المجتمع القائم والقادر على إنتاج واستغلال المعرفة محلياً، وتطبيقها، ونشرها معتمداً في ذلك على ما لديه من موارد وإمكانات ذاتيه محلية، علاوة على كون صناعة المعرفة قطاعاً قائماً بذاته".

وهناك تعريفاً عملياً لمجتمع المعرفة فهو ذلك "المجتمع الناجح الذي يعتمد على المعرفة في محتوى وهيكل كل أنشطته الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية بكل ما يتطلبه ذلك من عاملين في مجال المعرفة، ومستخدمين لها، فالرابطة الأساسية التي تربط بين الأنشطة، والمؤسسات، والأفراد هي المعرفة، كما أنه يمكن تمييز مجتمع المعرفة عن المجتمعات الأخرى التي سبقته (المجتمع الزراعي، والمجتمع الصناعي) بمعدل ومدى توليد المعرفة واستخدامها".

وتقدم اليونسكو مفهوماً شاملاً لمجتمع المعرفة، ترى فيه أنه" المجتمع الناجح الذي يتمتع فيه الأفراد بحرية الوصول إلى المعلومات، ويتشاركون في توظيفها لخدمة الأهداف الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية للمجتمع، وهو يستند إلى قيم المشاركة، والحرية، والتعددية"، يتضح من هذا التعريف أن أفراد مجتمع المعرفة يتسمون بمجموعة من القيم، كقيمة الحرية، والمشاركة، والتعددية، بالإضافة إلى القدرة على إنتاج، وتوظيف المعرفة في جميع مجالات الحياة المختلفة.



ويعرف مجتمع المعرفة بأنه هو ذلك المجتمع الذي يحسن استعمال المعرفة، في تسيير أموره واتخاذ القرارات السليمة ، والذي ينتج ويستهلك ويوظف المعلومة لمعرفة خلفيات وخفايا وأبعاد الأمور ، بمختلف جوانبها وأنواعها ، وهو اليوم أساس التنمية البشرية ، أذا وفر اشتراطات ثورة المعلوماتية بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

وكما يعرف أن مجتمع المعرفة هو المجتمع القائم علي استثمار المعرفة كأهم مورد للتنمية الاقتصادية والنماء الاجتماعي بصفة عامة ، ومجتمع اقتصاد المعرفة هو أساس مجتمع المعرفة ، باعتبار انه يمثل جيلا جديدا يتخذ من المعرفة وسيلة رئيسة لتوليد الثروة وزيادتها ، وبذلك يمثل مجتمع المعرفة قفزة جديدة علي طريق تكنولوجيا المعلومات واستثمار العنصر البشري.

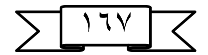
ومما سبق يمكن أن نستنتج أن التعريفات السابقة لمجتمع المعرفة تركز على:

أ. الإنسان كفاعل أساس، إذ هو معين الإبداع والابتكار الفكري، والمعرفي، والمادي، والغاية من بناء مجتمعات المعرفة التي يؤثر فيها، ويتأثر بها.

ب. إنتاج المعرفة، ونشرها، وتوظيفها في مجالات الحياة المختلفة.

ت. القيمة الاقتصادية للمعرفة.

ث. قيم الحرية، والمشاركة، والتعددية.



ج. القدرة على توظيف المعرفة في اتخاذ القرارات السليمة والرسمية.

وفي ضوء ما سبق عرضه ، يمكن تعريف " مجتمع المعرفة " إجرائياً بأنه يشير إلى قدرة المجتمع – كدولة ومؤسسات وأفراد – على إنتاج ونشر المعرفة، بل وتوظيفها بكفاءة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية.

أما تطور مفهوم مجتمع المعرفة

فإن أول من استخدم مصطلح "مجتمع المعرفة" عالم الاجتماع "بيتر دراكر" *Peter Drucker* في نهاية الستينيات من القرن العشرين بالتزامن مع مفاهيم أخرى تتعلق بمجتمعات التعلم *Learning Societies*، والتعلم مدى الحياة *Lifelong learning*، ويعد "بيتر دراكر" من أوائل المفكرين الذين رصدوا إرهاصات هذا التحول العظيم، فقد رأى من خلال كتابه "مجتمع ما بعد الرأسمالية" عام ١٩٩٣ أن المجتمعات في سبيلها لدخول مجتمع المعرفة الذي لم يعد المورد الاقتصادي الأساسي فيه رأس المال، أو الموارد الطبيعية، أو العمل، بل المعرفة، وأكد على أنها تلعب دوراً محورياً فيه.

وفي هذا الصدد أيضاً، قدم عالم الاجتماع الأمريكي "دانيل بيل" *Daniel Bell* عام ١٩٧٣ مصطلح "مجتمع المعرفة" *Knowledge Society*، واصفاً التحول الاقتصادي من اقتصاد قائم على الصناعة يركز على إنتاج السلع وتسويقها إلى اقتصاد معرفي قائم على المعرفة يركز على إنتاجها وتطبيقها.

هذا، و"قد تعمق المفهوم في تسعينيات القرن العشرين، وخاصة عبر الدراسات المفصلة التي نشرت من قبل الباحثين أمثال: "*Robert Mansil*"، أو "*Neko Stehr*"، كما ظهرت كتابات عدة حول هذا المفهوم، وأعدت تقارير، وخطط، وبرامج لإعداد الشعوب لهذا المجتمع، ولعل تقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢، و٢٠٠٣، وتقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩ يشكلون أبرز هذه الجهود في المنطقة العربية.

فمجتمع المعرفة – على ضوء ما سبق – هو حالة من حالات التطور التاريخي للمجتمعات المصنِّعة، وقد ساعدت في نشأتها وبزوغها "التحولات التقنية في مجال المعلومات والاتصالات، والتي تتجسد فيما يسمى "الثورة المعرفية" التي تفجرت بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي، واتخذت طابعاً كوكبياً شاملاً"، ونظام ديناميكي فاعل وحيوي يعتمد المعرفة، والابتكار، والعمل أساساً لتقدمه بين المجتمعات؛ لأن المعرفة أهم أدوات الإنتاج فيه، وهي أساس للدخل القومي، ومجال للقوة العاملة، فالمعادلة الاقتصادية الجديدة للمجتمعات أصبحت لا ترتكز على الأرض، ورأس المال، والعمل، بل على المعرفة، والابتكار، والإبداع العلمي، والتقدم التكنولوجي.

ويتطلب دخول مجتمع المعرفة توافر بنية تحتية متطورة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ويتطلب مناخا ًمواتياً من الاستقرار ، والشراكة في أداء المهام ، وتبادل السلع والخدمات ، هذا فضلاً عن نشر ثقافة جديدة تؤكد

أهمية التعليم المستمر ،والتواصل مع الآخرين ، أن مجتمع المعرفة يتطلب نظم تعليم معاصرة تأخذ بالتقنيات ،وبالمهن الجديدة ، وتقوم علي أساس تكنولوجيا المعرفة ، ومجتمعات التعلم ، وتوفير بيئات فاعلة ومشاركة في اتخاذ القرار، نظم تعليمية تؤكد العمليات العقلية العليا ، ولا تقف عند حد المعرفة التي تقدم للطلاب ، وإنما تتعدي ذلك إلي عمليات التطبيق والإبداع والابتكار وإنتاج المعارف .

وربما يكون التطور الكبير الذي شهده العالم في مختلف مجالات الحياة، هو الذي جعل مصطلح مجتمع المعرفة يستخدم – مع نهاية التسعينيات من القرن العشرين – كبديل لمصطلح مجتمع المعلومات الذي انتشر بصورة كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. ويمكن تحديد الفروق الجوهرية بين المصطلحين في نقطتين رئيستين، هما:

أن مفهوم مجتمع المعلومات يرتكز على الإنجازات التكنولوجية، في حين أن مفهوم مجتمع المعرفة يتضمن أبعاداً اجتماعية وأخلاقية وسياسية أكثر اتساعاً بكثير، كما أن البعد الإنساني يجبرنا على أن نهدف للوصول إلى مجتمع المعرفة وليس فقط لمجتمع المعلومات. فجميع تعريفات مجتمع المعلومات تشير إلى أهمية وجود البنية التحتية التكنولوجية التي توفر الوسائل العلمية للنفاذ إلى مصادر المعلومات وتبادلها، أما مفهوم مجتمع المعرفة فهو أعم وأشمل وأعمق فهو يقوم على استغلال المعرفة كأهم الموارد لتنمية جميع القطاعات الاقتصادية والنماء الاجتماعي بصفة عامة .

ولذا فإن عملية التمييز بين المفهومين تكمن في التوظيف الصحيح للمعلومات التي أصبحت متاحة للجميع في أنماط وصور رقمية أتاحتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة لم يشهدها العالم من قبل. فمجتمع المعرفة مثل مجتمع المعلومات مجتمع قائم بصورة أساسية على التكنولوجيا ولكنه يختلف عن مجتمع المعلومات في كيفية توظيفها لخدمة كافة قطاعات المجتمع. وليس أدل على هذا من أن التقرير العالمي لمنظمة اليونسكو الخاص بمجتمع المعرفة لعام ٢٠٠٥م خصص الفصلين الأول والثاني للحديث عن المجتمع الرقمي ودور شبكات المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية المجتمع.

أن مصطلح مجتمع المعرفة أرقى من مصطلح مجتمع المعلومات، فليست هناك معلومات خام تهيم على وجهها دون مرشد أو منظومة فكرية ما، أما المعرفة فهي منظومة من البيانات ذات دلالة ومعنى، وبالتالي فإن مصطلح مجتمع المعرفة مصطلح أهدف وأرقى، لأننا لا ننشد المعلومات بذاتها ولذاتها، وإنما لما فيها من دلالة ومعنى. لذا فإن مفهوم مجتمع المعرفة يستعمل في معظم الأحيان للدلالة على تطوير في مجتمع المعلومات أو على جيل ثانٍ منه. ففي حين يهدف الأخير إلى جعل المعلومات متيسرة، ويعمل على توفير التكنولوجيا اللازمة لها، فإن الأول يرمي إلى توليد المعرفة وخلق ثقافة التقاسم

والتطوير في التطبيقات المبنية أساساً على الإنترنت، وهو يهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية وتوليد الثروة وتعزيز الرفاهية على نحو مستدام.

وهنا لا ينبغي لبروز مجتمع عالمي للمعلومات أن ينسينا أنه لا يصلح إلا وسيلة لتحقيق مجتمع حقيقي للمعرفة، فازدهار الشبكات لا يمكن أن يقيم وحده قواعد مجتمع المعرفة. فالمعلومة هنا أشبه ببضاعة تباع وتشترى، في حين يمكن تشبيه المعرفة بالعقل المفكر.

إلا أنه يجب أن نلاحظ أيضا أن مفهوم مجتمع المعرفة لا يمكن فصله عن الدراسات حول مجتمع المعلومات. فمجتمع المعلومات هو لبنة في بناء مجتمع المعرفة.

هذه الفروق الجوهرية جعلت مصطلح مجتمع المعرفة يستخدم كبديل في الألفية الثالثة لمصطلح مجتمع المعلومات، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعتبر أن مصطلح مجتمع المعرفة يعبر عن عصر جديد يختلف عن العصر الذي يعبر عنه مصطلح مجتمع المعلومات، خاصة وأن " العلماء يصنفون تطور العالم من خلال ثلاث ثورات فقط هي: الثورة الزراعية، الثورة الصناعية، الثورة المعلوماتية ". فالانبثاق التاريخي لمصطلح مجتمع المعرفة لم يحدث فجأة، ولا يمثل تطوراً ثورياً، بل تضمن مجموعة من العمليات التدريجية التي شملت عدداً من السمات الجديدة التي بدأت في الظهور. وإذا كانت بعض

التغيرات الاجتماعية قد حققت قفزات مذهلة، إلا أن معظم الجوانب الاجتماعية الرئيسة تطورت بشكل تدريجي.

وهذا ما يتفق مع ما أورده تقرير الأمم المتحدة الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام ٢٠٠٥م والذي أكد على أن مصطلح مجتمع المعرفة يُعبر عن مجتمع معلومات من الجيل الثاني، ويشير إلى مرحلة أكثر تقدماً من مراحل التنمية، ولا يشير إلى ثورة حديثة أو عصر جديد.

٢.ملامح وأركان مجتمع المعرفة

إن التحكم في البيانات ومعالجتها ونقلها وتوزيعها قد أدى إلي نشوء مجتمع المعرفة ، ذلك المجتمع الذي يتميز بقوته في أربعة قطاعات أساسية **ألا وهي ما يلي :**

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الملكية الفكرية والعلامات التجارية والإعلانات والخدمات المالية
- قواعد البيانات وخدمات الترفيه
- التكنولوجيا الحيوية

وكل ذلك قد أدي تغير مكونات المجتمع وطبيعة الاقتصاد وعمليات الاتصال لتعتمد كلها علي المعرفة واستخدام شبكة الانترنت .

أما أركان مجتمع المعرفة فهى كالآتي : -

- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم
- النشر الكامل للتعليم الراقي النوعية

- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية علي البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية
- التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية
- تأسيس نموذج معرفي أصيل ، ومنفتح ومستنير

٣.أبعاد مجتمع المعرفة

ويمكن تحديد أبعاد مجتمع المعرفة كالآتي :

أ. **البعد الاقتصادي** : إذ تعتبر المعلومات في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسة والمصدر الأساس للقيمة المضافة ، وخلق فرص العمل، وترشيد الاقتصاد ، وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين حياته الاقتصادية ونشاطاته المختلفة ، هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه في العصر الرقمي الحالي .

ب. **البعد التكنولوجي** :إذ أن مجتمع المعرفة يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مختلف مجالات الحياة ، وكما يعني البعد التكنولوجي لثورة المعلومات ، توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع .

ت. **البعد الاجتماعي** : إذ يعني مجتمع المعرفة ، سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع ، وزيادة الوعي بتكنولوجيا ، كما أن التغيير

والتكيف علي وفق قيام المجتمع المعرفي وقوانينه سيطور أسس العمل نفسها ، ذلك أن العمل في أي حقل كان سيتوق علي إدارة المعلومات والتصرف بها ، مما سيطرح مفهوما جديدا ، مصطلحا جديدا هو (العمالة المعرفية)

ث. **البعد الثقافي** :إذ يعني مجتمع المعرفة ، إعطاء أهمية معتبرة للمعلومة والمعرفة ، والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص ، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع ، والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع .

ج. **البعد السياسي** : إذ يعني مجتمع المعرفة ، إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات، بطريقة رشيدة وعقلانية ، أي مبنية علي استعمال المعلومة ، لا يحدث إلا بتوفير حرية تداول المعلومات ، وتوفير مناخ سياسي مبني علي الديمقراطية والعدالة والمساواة ، واقتحام الجماهير في عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة.

٤.خصائص مجتمع المعرفة

لكل مجتمع خصائصه، وتمثل الخصائص مؤشرات يمكن من خلالها التنبؤ بدخول مجتمع ما أو تحوله إلى مجتمع المعرفة، ويمكن تصنيف خصائص مجتمع المعرفة حسب مجالات الحياة المختلفة ومفهوم مجتمع المعرفة إلى:

الخصائص السياسية لمجتمع المعرفة

ويقصد بها طبيعة الحكم السائد في المجتمع، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ودور المعرفة فيها. وعليه فإن أهم سمات مجتمع المعرفة السياسية **تتحدد في:**

- نشر السلم، والاستقرار، والتعاون، والتشارك بين جميع أفراد المجتمع، وبين الحاكم والمحكوم.
- توظيف الإنتاج العلمي لخدمة البشرية وليس للصراعات وايجاد التوتر.
- تطبيق القواعد والقوانين الشرعية المتعلقة بحقوق الأفراد في الحياة، والحرية، والملكية، والمساواة.
- الربط بين الماضي، والحاضر، والمستقبل بشكل تصالحي يمكنه من تعزيز التناغم بين مختلف الهويات والانتماءات، وكذلك بين الخصوصية والكونية؛ وذلك بهدف إثراء التجربة الإنسانية في مختلف الميادين.

أ. الخصائص الاقتصادية لمجتمع المعرفة

ويقصد بها الخصائص التي تحدد طبيعة العلاقة بين المعرفة واقتصاد المجتمع، فمن أهم الخصائص الاقتصادية لمجتمع المعرفة:

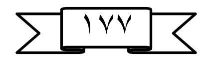
- الاعتماد على المعرفة في عمليات الإنتاج، فالأفكار منتجاتها، والبيانات موادها الأولية، والعقل البشري أداتها.
- انتشار التجارة الإلكترونية، وظهور السوق العالمية الإلكترونية، وتزايد حدة المنافسة الاقتصادية بين الدول.



- التغيير الجذري في مفهوم العمل، ومجالاته، وآلياته، ومهاراته.
- بروز مجموعات جديدة من الأعمال والوظائف المرتبطة بالمعارف والمعلومات، فالتجارة الرابحة تجارة المعرفة.
- امتلاك عمال المعرفة* يتميز بثلاث صفات مهمة، هي: القدرة الإبداعية، والمواهب الابتكارية، والقدرة على تحديد العلاقات.
- ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة الخبيرة (المتخصصة) في التعامل مع المعلومات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع المعرفة.
- ظهور أساليب جديدة للتقسيم الدولي للعمل، حلت فيه التكنولوجيا محل الأيديولوجيا في صناعة شكل النظام العالمي الجديد، وتحديد شكل العلاقات الدولية في هذا النظام في المجالات المختلفة.
- إرساء مفاهيم وقواعد جديدة للتراكم الرأسمالي، مثل مفهوم رأس المال الفكري الذي يعترف ويؤكد على أهمية الفكر والإبداع في تطوير المجتمعات، وتحقيق الريادة والسبق لها، ومفهوم رأس المال العقلي الذي يؤكد على أن القدرات العقلية الخلاقة للبشر تمثل معيناً لا ينضب، وهي التي تحسم معركة

---

* إن أول من تحدث عن جيل عمال المعرفة هو عالم الإدارة الأمريكية بيتر دراكر *Peter Drucker* منذ عام ١٩٥٤، ويعرف محمد عبد الواحد، وآصف دياب عمال المعرفة بأنهم الفئة من البشر الذين يعملون فيما يسمى "الصناعات المرتكزة على المعرفة" *Knowledge-Based Industries*، وعنون بشكل خاص بمهام وضع المفاهيم، والتصميم، والتطوير، والاختبار، والأقلمة، والزرع، والنشر، والتدريب، والمساندة، والتوثيق، والإدارة لنظم التقانة العالمية، وعلى رأسها نظم تقانة المعلومات والاتصالات، مع مكوناتها، ومحتوياتها، وسائر تطبيقاتها، وتداخلاتها مع الصناعات، والخدمات الأخرى.

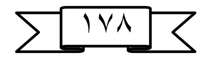


التنمية لأي مجتمع من المجتمعات، ومفهوم رأس المال المعرفي الذي يشير إلى أن المعرفة مصدر قوة أي مجتمع.

ب.الخصائص التكنولوجية لمجتمع المعرفة

ويقصد بها الخصائص التي تحدد العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع، **ومن أهمها:**

- التغيير الهائل والسريع للإنجازات العلمية التكنولوجية، مع انتشار واسع لتكنولوجيا المعلومات.
- التسارع: فالتسارع موجود في المواصلات، والنقل، والصوت، والصورة، وقد تقلصت الفترة الزمنية الفاصلة بين ظهور الفكرة وتطبيقها.
- تقلص قيود الزمان والمكان: انهيار الفواصل الجغرافية بفعل ظهور الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) التي أتاحت الفرصة أمام الإنسان للتواجد في كل مكان، وفي أي وقت، وفي اللحظة نفسها.
- التوسع في الصناعات المعرفية، مع القدرة على إنتاج البرمجيات وليس إنتاج المعدات الصلبة، أو الأجهزة التي تستخدم في الحصول على المعرفة.
- الإنتاج باستخدام الذكاء الصناعي، وتحول مؤسسات المجتمع جميعاً الخاصة والحكومية، ومنظمات المجتمع المدني إلى هيئات، ومنظمات ذكية، مع الاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك المعلومات، وإمكان إعادة صياغتها، وتشكيلها.



- الاستخدام المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات *Condense Use of ICT*.
- الثورة المعرفية الهائلة من خلال توظيف المعرفة، وتطبيقاتها التكنولوجية.
- غياب المستندات الورقية في المعاملات.
- بروز مساحات معرفية جديدة، وظهور تنظيرات أكثر جدة في مجالات المعرفة المتداولة، الأمر الذي أدى إلى بروز تقنيات إبداعية جديدة في هذه المجالات المعرفية، كتكنولوجيا الوراثة، وتكنولوجيا الطاقة، والهندسة الوراثية، والتكنولوجيا فائقة الصغر، وتكنولوجيا الاتصالات.

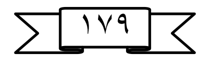
و ملامح مجتمع المعرفة التكنولوجية تتداخل في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فنجد أن التطبيقات العملية التكنولوجية عمت كافة هذه المجالات، فهناك الحكومة الإلكترونية (*E-Government*)، والتجارة الإلكترونية (*E-Commerce*)، والتعليم الإلكتروني (*E-Learning*)، والرعاية الصحية الإلكترونية (*E-Health*)، والثقافة الإلكترونية (*E-Culture*)، والإعلام الإلكتروني (*E-Media*)[(١)].

ت. الخصائص التربوية لمجتمع المعرفة

ويقصد بها الخصائص التي تتحدد العلاقة بين أفراد المجتمع وإتاحة فرص التعلم تتحدد الخصائص التربوية لمجتمع المعرفة **في التالي:**

---

(١) يوسف نصير ،"التعاون العربي والدولي في بناء مجتمعات المعرفة"، المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دمشق ١٥–١٨ من ديسمبر ٢٠٠٣، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية،٢٠٠٦، ص٦٧.



إتاحة الفرصة أمام المواطنين للتعلم مدى الحياة.

- توفير فرص التعلم حسب احتياجات المواطنين، ومتطلباتهم.
- إيجاد فرص تكيف بين مصادر التعلم الذاتي والبرامج التعليمية.
- التعاون بين مزودي التعليم كفروع العمل، والصناعات، ووكالات الحكومة في الحفاظ على مجتمع المعرفة.
- تطور المنهجيات العلمية المستخدمة لحل المشكلات، والتعامل مع الظاهرات المختلفة من خلال مؤسسات التربية.
- توافر مستوى عالٍ من التعلم والنمو المستمر في الوسائل التعليمية.
- إنتاج المعرفة، وابتكارها، وامتلاكها، واستخدامها بكفاءة، مع الاستغناء عن استيرادها، أي الإنتاج الذاتي للمعرفة.
- تزايد الاهتمام بالبحوث والدراسات المستقبلية التي تستند إلى حسابات علمية موضوعية، وقواعد منهجية، وأساليب علمية.
- تزايد مشاريع تطوير التعليم على المستوى العربي العالمي.
- تنامي حركة المعايير العالمية لضمان جودة التعليم، باعتبار الجودة الشاملة معياراً أساسياً للتنافس والتميز في التعليم، وانتشار جماعات النقد والتقويم للتعليم في ظل الحاجة إلى التوازن بين الممارسات المحلية والعالمية.

الخصائص الاجتماعية والثقافية لمجتمع المعرفة

ويقصد بها إتاحة فرص التواصل التكنولوجى عبر شبكات الاتصال بين كافة أفراد المجتمع و تتحدد خصائص مجتمع المعرفة الاجتماعية والثقافية **في:**

- انتشار تكنولوجيا المعلومات النظيفة مع البيئة، والتي تخلص البشرية جمعاء من سلطة المؤسسات، وتتيح المعرفة للجميع، وتطلق القدرات الإبداعية للفرد، وتخلص العالم من أسباب النزاع بفضل شفافية التواصل الإنساني التي توفرها.
- الإنسان فاعل أساس في مجتمع المعرفة، إذ هو معين الإبداع الفكري،والمعرفي، والمادي، كما أنه الغاية المرجوة من التنمية البشرية كعضو فاعل يؤثر، ويتأثر، ويبدع لنفسه ولغيره من خلال شبكات تبادل،وتخاطب، وتفاعل تآزر.
- المشاركة المجتمعية بين جميع أفراد المجتمع من كافة الفئات والمستويات، وفي جميع قطاعات ومجالات الحياة المختلفة في رسم السياسات الخاصة بهم من خلال التواصل عبر شبكات الاتصال بين الحكومة والمواطنين وموظفيها.

"أصبحت المعارف والمعلومات مقوماً اجتماعياً قائماً بذاته، وعنصراً فاعلاً بالغ التأثير في حياة الأفراد والمجتمعات" والمعرفة متاحة للجميع، فهي حق من حقوق المواطنة، وهذا يعني شفافية أكثر، وسيطرة أوسع على الفساد والانحراف.

وبلورة ثقافة إلكترونية زادت من عمليات التلاقح الثقافي بين المجتمعات، وإتاحة الفرص أمام الأفراد لمقارنة "صورة الذات" مع "صورة الآخر"، وما يرتبط بذلك من رضا وقناعة، أو تمرد وعصيان، ولقد ساعدت تقنية المعلوماتية في انتشار لغة إلكترونية تعتمد على الرمز، مما كان له أثره على طريقة التفكير، وتحقيق نوع من "التوحد اللغوي" بين أفراد مجتمع المعرفة على اختلاف مشاربهم الثقافية.

٥.نظريات مجتمع المعرفة

وعلى الرغم من حداثة مفهوم " مجتمع المعرفة " نسبيا فان هناك مجموعة من النظريات كل منها يتعلق بظاهرة مجتمع المعرفة من منظور مختلف . **ومن هذه النظريات :**

أ. **النظرية السياسية :** وتركز على دور المعرفة في رسم السياسات العامة للدولة ، حيث تعتمد أي دولة في اتخاذ قراراتها ورسم استراتيجياتها على مدى توافر المعارف والمعلومات ، ومدى استخدامها بصورة صحيحة في اتخاذ القرارات .

ب. **النظرية الاقتصادية :** تركز على دور المعرفة في الاقتصاد القومي، فالمعرفة أصبحت عنصرا من عناصر الناتج المحلى الإجمالي للعديد من المجتمعات ، واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال كأكبر اقتصاد عالمي قائم على المعرفة.

النظرية التكنولوجية : هي واحدة من أكثر النظريات انتشاراً بخصوص مجتمع المعرفة ، والمؤيدون لهذا الاتجاه يؤكدون على أن التكنولوجيا واحدة من ابرز مميزات العصر الحالي وانتشارها في أي مجتمع يشير إلى بروز مجتمع المعرفة .

ت.**النظرية الاجتماعية والثقافية :** على الرغم من صعوبة قياس تأثير مجتمع المعرفة على الثقافة ، فلا أحد يستطيع أن يذكر أن ثقافة المجتمعات قد تغيرت في نواحٍ كثيرة بفضل تدفق المعرفة على الأفراد بوسائل مختلفة كالكتب والصحف والإذاعة والتلفزيون والانترنت.

هذه النظريات في مجملها تعكس ما أصبح يعرف الآن بمتطلبات مجتمع المعرفة ؛ حيث أصبح كل بعد أو نظرية تُشكل متطلباً رئيساً من متطلبات مجتمع المعرفة . فأصبحت هناك المتطلبات السياسية لمجتمع المعرفة ، وكذا المتطلبات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية .

رابعاً: المتطلبات التربوية لمجتمع المعرفة

من خلال الاطلاع على الأدبيات المختصة بهذا الموضوع، تمت صياغة مجموعة من متطلبات مجتمع المعرفة، **هي:**

١.**توطين العلم وبناؤه:** وذلك من خلال النشر الكامل لتعليم راقي النوعية مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية من خلال تشجيع البحث الأساسي.

٢. **الأخذ بفلسفة التعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة:** وذلك من خلال اعتماد التعليم المتطور القائم على كل من التعلم الذاتي، والتفكير المنطقي الإبداعي الابتكاري، والاستمرار في بناء المهارات، والخبرات طوال الحياة، فالتعليم المستمر يجب أن يصبح قاعدة لاكتساب مهارات من خلال العمل، وتطور المعارف بهدف إذكاء روح الابتكار.

٣. **التحول نحو إنتاج المعرفة وتوظيفها:** التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على زيادة الإنفاق المخصص للتعليم العام والجامعي، مع إعطاء اهتمام خاص بمراكز البحث العلمي.

٤. **التأكيد والحفاظ على الهوية الثقافية والانتماء الوطني:** من خلال "تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح، ومستنير يعتمد على صحيح الدين الإسلامي، وتحريره من التوظيف المغرض، مع النهوض باللغة العربية، وإطلاق نشاط بحثي معلوماتي جاد في ميدانها، مع الاعتزاز بالتراث المعرفي المشرق، والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى، والتفاعل معها".

٥. **تحول المؤسسات التربوية إلى منظمات تعلم:** يقصد بمنظمة التعلم "مجموعة من الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم، ومع العالم المحيط بهم، يعملون كفريق ضمن مؤسسة، ويشعرون بالانتماء إليها، وتتاح لهم فيها

الفرص لاكتشاف المعرفة، وإنتاجها، وتطبيقها، بامتلاكهم القدرة والدافعية للتعلم المستمر، والانفتاح على الآخرين". وقد اقترح "*Sing*" خمسة شروط مهمة لتتحول المنظمات إلى منظمات تعلم: التفكير النظمي، والإتقان الشخصي، والنماذج العقلية، والرؤية التشاركية، وتعلم الفريق.

٦. **التمكين والتطوير الإداري للمؤسسات التعليمية:** وذلك من خلال تطبيق المرونة الإدارية للمؤسسة التعليمية لتتكيف مع متطلبات العصر ومستجداته،وذلك من خلال تكييف البرامج، والأدوات المعرفية لإمكانات واحتياجات الطلاب المعرفية المستمدة من الواقع الاقتصادي والاجتماعي، مع التأكيد على مبدأ المساءلة، ويهدف التمكين الإداري لإدارة المؤسسات التعليمية إلى إحداث تغيير جذري في عملية صنع القرار والصلاحيات الممنوحة لرؤساء وأعضاء هذه المؤسسات، وتوفير مشاركة أكبر لجميع المستفيدين من العملية التعليمية.

٧. **التحول لتوظيف المعرفة نحو سوق العمل:** وذلك بتوظيف المعرفة لتلائم سوق العمل، والتوجه نحو التخصصات المتعددة؛ لمساعدة المتعلمين على القيام بعديد من المهام في هذا العصر، أي إيجاد جيل من عمال المعرفة.

٨. **التحول نحو التشبيك والشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي والعالمي وقطاعاته:** وذلك من خلال التعاون المستمر بين مراكز البحوث الأكاديمية ومراكز البحوث في الشركات الصناعية من أجل تحقيق تنمية المجتمع، على أن يتم تطبيق المعارف والمعلومات في التكنولوجيا، والمصانع، وفي خطوط الإنتاج.

٩. **التحول نحو معايير الجودة والاعتماد:** في ظل التوسع الكبير في التعليم بمراحله قبل الجامعي والجامعي، وانتشار كثير من مؤسساته الحكومية، والمحلية، والعالمية، الجيدة والرديئة، وأصبح من الضروري والملح وضع معايير لضمان جودة التعليم؛ لتواكب مستجدات عصر المعرفة، لذا يتطلب من النظم التعليمية أن تصمم آليات داخلية تضمن لها وللمنتسبين إليها جودة في برامجها، وخدماتها التعليمية، بحيث يستطيع خريجوها المنافسة في السوق العالمية.

١٠. **توظيف مفهوم تدويل التعليم الجامعي:** وذلك من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات والأنشطة التي تهدف إلى إتاحة الخبرة التعليمية والبحثية عبر التبادل الثقافي العالمي والابتعاث، وتبادل الخبرات،ووجهات النظر المختلفة المنتشرة حول العالم، "بالإضافة إلى إدخال الملامح الدولية على المناهج، وتكنولوجيا التعليم، وأشكال التقييم،ومعاييره، علاوة على تيسيرات الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب، والمعلمين، والباحثين،

هذا فضلا عن أشكال التعاون الأكاديمي الدولي"، في إطار احترام الخصوصيات الثقافية.

١١. **التأكيد على القيمة الاقتصادية المضافة للمعرفة:** يعد إنتاج المعرفة وتنظيمها لحل مشكلة قيمة اقتصادية مضافة؛ لذا على الجامعات الاعتماد على استراتيجيات للإنتاج المعرفي الشبكي، والتفاعل المستمر مع مؤسسات المجتمع، وقضاياه.

١٢. **حفز المنافسة بين الجامعات العربية والخاصة والأجنبية في اللدان العربية :** يستخدم التنافس بين الجامعات في مختلف مكونات المؤسسة وأنشطتها وطلابها ومبانيها ومعداتها وهيئات التدريس فيها،وطلابها وكل ما يرتبط بمعايير الجودة الشاملة، وتستطيع الجامعة أن تحقق التنافسية في هذه الوظائف والأهداف إذا أتيحت لها الحرية الأكاديمية والاستقلالية في إدارة شئونها بعيدا عن قيود البيروقراطية والمركزية.

فالإبداع يحتاج إلي عقل حر، وتلك الحرية لا يمكن تحقيقها بدون أنظمه جامعيه حرة ،لذا لابد من توجيه النظام الجامعي نحو الحرية الأكاديمية واللامركزية بما يحقق لها التنافسية بين الجامعات الحكومية والخاصة والأجنبية.

وبنظرة متفحصة لخصائص مجتمع المعرفة، ومتطلباته التربوية،يتضح أن أهم ركائز مجتمع المعرفة تتمثل في: رأس المال المعرفي، وما تمتلكه

المجتمعات من وسائل اتصال، وتقنيات، وقدرتها على الاستفادة منها في جميع مجالات الحياة المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية، فثروة المجتمعات تكمن في عقول أبنائها، وما تمتلكه من معارف، فالمعرفة الأساس في بناء المجتمعات؛ لذا فقد أصبحنا في عصر باتت السيادة فيه للعقل وقدراته المبدعة، والغلبة فيه للأمة المالكة للطاقات البشرية ذات القدرات الإنتاجية العالية، فرأس المال المعرفي أصبح قوة استراتيجية تحتاج إلى أنظمة فاعلة لاحتضان القدرات المبدعة، والعمل على تنميتها، كالأنظمة التربوية والتعليمية.

أما المتطلبات التعليمية لمجتمع المعرفة على وجه الخصوص تتضح من خلال أن التربية والتعليم هي صَانعة مجتمعات المعرفة، ولكنها قبل أن تنتج أجيال هذه المجتمعات، ينبغي أن تدار إدارة معرفية، وأن تتمثل النموذج الأرقى لمجتمع المعرفة، فمادتها الخام هي الكوادر البشرية، وهي المنتج المستقبلي لهذا المجتمع. الأمر الذي يستدعي تحديد وظائف التربية والتعليم في بناء مجتمع المعرفة، وإعادة صياغتها ودمجها بما يتسق وينسجم مع أهداف تكوين مجتمع المعرفة .

ويعتبر التعليم في مجتمع المعرفة أهم مصادر تعزيز التنافس الدولي. وذلك على اعتبار أن التعليم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال تنمية حقيقية لرأس المال البشرى والذي يعتبر محور العملية التعليمية، بما يعنى أن مجتمع المعرفة مرتبط بمفهوم مجتمع التعلم

الذي يتيح كل شيء فيه فرصاً للفرد ليتعلم كي يعرف، ويتعلم كي يعمل، ويتعلم كي يعيش مع الآخرين، ويتعلم كي يحقق ذاته.

ويقع على النظام التعليمي في المجتمع المعاصر عبءٌ ثقيلٌ لإقامة واستمرارية مجتمع المعرفة، إذ إن التربية تلعب الدور الرئيس في بناء القدرات البشرية التي يُعتمد عليها في إنتاج المعرفة واستخدامها' فالعالم يعيش مرحلة جديدة من الصراع تعرف باسم (دروانية مجتمع المعرفة) حيث البقاء من نصيب: الأعقل القادر على توظيف المعرفة القائمة بالفعل لحل مشكلاته وتحقيق غاياته، والإبداع القادر على ابتكار معارف جديدة أو إعادة صياغة معارف قديمة في صورة غير مألوفة. وهذه المرحلة الجديدة من الصراع البشري تتطلب نظاماً تعليمياً يتسم بكونه:

- **تعليماً توقعياً:** يسعى لإعداد الإنسان القادر على التحسب للتغيرات المتوقعة والمحتملة والاستعداد القبلي لها، والتعامل بفاعلية مع أحداثها، بل والسعي لإحداثها.
- **تعليماً ديمقراطياً:** يعد الإنسان للتعامل مع الآخرين وقبولهم والتعاون معهم في إطار من حرصه على الاختلاف عنهم وليس معهم، بما يدعم ثقافة الاختلاف والتباين.

- **تعليماً علمياً ناقداً:** ينمي في الإنسان رفض أية حتمية أو التسليم بالحقائق أو الاستسلام للمعرفة السائدة، أو العمل بموجبها قبل التحقق من صحتها وتمحيصها واختبارها.
- **تعليماً إبداعياً:** يكسب الإنسان مهارات التفكير الإبداعي الخلاق، ويدربه على أصول الإنتاج المعرفي والإبداع التكنولوجي الذي ينطلق من مفهوم للإبداع يؤكد على أن الإبداع هو اكتشاف علاقات جديدة من أجل تغيير الواقع.
- **تعليماً مستمراً وذاتياً:** يدعم لدى الإنسان مبدأ مواصلة التعلم مدى الحياة، ويكسبه مهارات التعلم المستقل والذاتي، ويسعي إلى تعظيم وتكريس مفهوم التعلم الذاتي بدلاً من التعليم.
- **تعليماً مواكباً للتغيرات المعرفية:** يسهم في إحداثها ويواكب تطوراتها، فلا معنى لتعليم لا يواكب التغيرات المعرفية. كذلك فإن أي مجتمع لا يتفاعل مع التغيرات المعرفية، ولا يسهم في إحداثها وتطويرها، هو مجتمع يعيش متطفلاً على الآخرين، مجتمع تابع، عاجز عن المنافسة والتطور.
- **تعليماً للمعرفة:** يساعد الأفراد على اكتساب أدوات الفهم، واستعمال المعرفة الجديدة وإيجاد الطرق الصحيحة للتعلم بفعالية، إذ إن التطبيق النظري والتحليلي للمعرفة يعد من القدرات المهمة لعمال المعرفة، والذي يقود بالتالي إلى تعزيز قدراتهم على تطوير المعرفة واكتساب المعارف الجديدة.

- **تعليماً تكنولوجياً:** يعمل على توسيع نطاق التعليم في المجتمعات الحديثة، وتوسيع التدريب ونشر المعرفة بشكل أفضل بكثير مما هو سائد الآن، ولكن يجب أن ندرك أن التكنولوجيا ليست عاملاً مهيمناً يعمل بشكل مستقل، إنها نتاج الإبداع الإنساني، وهي قابلة للاستخدام بشكل جيد، ولكنها أيضاً قادرة في الوقت نفسه على تقديم أسوأ التطبيقات إذا لم نفهمها، وقادرة على دفع الوضع في المؤسسات التعليمية إلى الوراء إذا لم نحسن استخدامها.

وإذا كان البعض يتخوف من أن تجرد التكنولوجيا التعليم الرسمي من طابعه الإنساني إلا أن المتخصصين في مجال تكنولوجيا التعليم يدركون أن التكنولوجيا يمكنها أن تؤنسن بيئة التعليم، ونفس القوى التكنولوجية التي ستجعل التعليم مطلباً ضرورياً سوف تجعله أيضاً شيئاً عملياً وممتعاً.

ويشكل الارتباط الوثيق بين التربية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العصر الحديث المحرك الرئيس نحو بناء مجتمع المعرفة، ولكي تقوم المؤسسات التعليمية بدورها فلا بد أن يكون هناك منطلقات إستراتيجية لتوصيف هذا الدور المتوقع أمام المؤسسات التعليمية عند صياغة أهدافها وبرامجها لأن النظام التقليدي سوف يعجز عن الاستجابة بفاعلية لحاجات المجتمع المتسارعة في ظل مجتمع موجه بالتقنية.

وهذا يتطلب دمج التقنية في التعليم، والانتقال من المواد المنفصلة إلى التكامل المعرفي، ومن تلقين المعرفة وحفظها إلى بنائها وإنتاجها، ومن التقويم الخارجي إلى التقويم الداخلي، ومن تلقي الأوامر والتعليمات إلى القدرة على اتخاذ القرار، ومن المعلم المرسل والملقن إلى المعلم الميسر لعملية التعلم، ومن الكتاب المدرسي كمصدر وحيد للمعرفة إلى تنوع مصادر المعرفة .

ويعتبر واقع البحث العلمي وتطويره والإنفاق عليه أحد المحددات الرئيسة في إقامة مجتمع المعرفة وتطويره.

وهنا تبرز أهمية تبني البحث العلمي من أجل التنمية كأحد المتطلبات الرئيسة لبناء مجتمع المعرفة، حيث تبرز مفاهيم البحث من أجل التنمية، والمعرفة من أجل التطبيق، والعلم من أجل التطوير.

وهذا يتطلب قاعدة واسعة من العلماء والباحثين الذين ينتظمون في فرق بحثية، والتأكيد هنا على أهمية دور الفرق البحثية كنظام بحثي ينقصنا في اللدان العربية.

وربما يرتبط واقع البحث العلمي في اللدان العربية بواقع الجامعات العربية، إذ توجد ٧٠% من قوة البحث العلمي في اللدان العربية بالجامعات، وهو الأمر الذي يفسر تراجع دور البحث العلمي في اللدان العربية كلما تراجع الدور التعليمي والبحثي للجامعة.

وقد بذلت العديد من المجهودات في اللدان العربية لتطوير منظومة التعليم بشكل كلي، فمع بداية التسعينيات من القرن العشرين حظي التعليم بمكانة غير مسبوقة واعُتبر المشروع القومي الأكبر لمصر، وبدأت سلسلة من المؤتمرات القومية لتطويره ففي عام ١٩٩٣م عُقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الابتدائي، وفي عام ١٩٩٤م عُقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الإعدادي، وفي عام ١٩٩٦م عُقد المؤتمر القومي لإعداد المعلم وتطويره ورعايته، وفي عام ٢٠٠٠م عُقد المؤتمر القومي لاكتشاف الموهوبين ورعايتهم، وفي عام ٢٠٠٧م طرحت الحكومة العديد من السياسات الهادفة لتطوير العملية التعليمية تضمنت: (الكادر الخاص للمعلمين، الارتقاء بالتعليم الفني والتدريب المهني، الاهتمام بنظم التعليم غير التقليدية كالتعليم المفتوح)، وفي عام ٢٠٠٨م عُقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم الجامعي.

كما أن هناك اتجاهاً كبيراً في اللدان العربية لدمج التكنولوجيا بالعملية التعليمية، وتمثلت هذه المجهودات في عدد من المبادرات، **أهمها:**

- تبني وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم منذ عام ٢٠٠٣م، مشروعاً لتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس يسمى مشروع المدارس الذكية.

- قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ببناء المركز القومي للتعليم الإلكتروني في عام ٢٠٠٥م كجزء من مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (*ICTP*) أحد مشروعات تطوير التعليم العالي (*HEEP*)، بهدف تقديم المعرفة وأحدث التطورات في تطوير المقررات الدراسية في الجامعات العربية والمعاهد العليا.
- تبني وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي عدة مشروعات ومبادرات لتطوير التعليم الإلكتروني في اللدان العربية، ومن بين أهم هذه المبادرات (مبادرة التعليم العربية) التي تم اعتمادها عام ٢٠٠٦م، وتهدف هذه المبادرة إلى إعداد طلبة التعليم الأساسي والجامعي للعمل في بيئة متطورة ومتقدمة.
- قيام وزارة التربية والتعليم في مايو ٢٠٠٧م بإطلاق البوابة الإلكترونية للوزارة والتي تهدف إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية.

إنشاء الجامعة العربية للتعليم الإلكتروني عام ٢٠٠٩م، وذلك باعتبارها جامعة خاصة مصرية لا تهدف إلى الربح يكون مقرها الرئيسي في القاهرة الكبرى ومقراها الفرعيان: الأول بدلتا مصر (طنطا)، والآخر بمصر العليا (أسيوط). وتهدف الجامعة إلى إنشاء قاعدة علمية وتكنولوجية متميزة في كافة

المجالات العلمية المتقدمة والتخصصات البيئية بالتعاون مع أكبر الجامعات والمراكز البحثية العالمية لإعداد خريج ذي مهارات عالية تتوافق مع متطلبات سوق العمل وتتكون الجامعة من ٨ كليات ومركزين بحثيين ومراكز دراسية في المحافظات.

وعليه، أصبحت على منظمات التعليم بكافة أنواعها ومستوياتها مسئوليات جمة في إعادة التفكير في تنظيم رأس المال المعرفي لدى الإنسان، هذا بالإضافة إلى أن الحكومات أصبحت مسئولة عن توفير البنية الأساسية المطلوبة، وإعادة صياغة سياسات، وأهداف التعليم، والعمل، والأسواق التي تعزز المعرفة بوصفها مصدراً للثروة القومية.

خامساً: منظومة التعليم الجامعي في البلدان العربية

وسوف تتناول الدراسة في هذه المنظومة ما يلى:

١. سياسة القبول في نظم التعليم الجامعي بمصر

من المهام الملقاة على نظم التعليم الجامعي إعداد الكوادر المدربة علمياً ومهنياً، والواعية بمسئولياتها والتزاماتها الاجتماعية، لتصبح قادرة على توظيف معارفها، ومعلوماتها المتخصصة في تحقيق متطلبات التنمية، وبناء مجتمع المعرفة، ولمواكبة مستجدات المعرفة، وإنجاح حركة التنمية لا بد من إعادة النظر في معايير وسياسات القبول الجامعي، وفي نوعية الطلاب المراد إعدادهم لتحقيق أهداف الجامعة، وطموحات المجتمع التنموية، بناءً على ذلك،

أكدت عديد من الدراسات على أهمية تنوع معايير القبول في الجامعات، **والتي يمكن ذكر البعض منها كالتالي:**

أ. اعتبار شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها إحدى متطلبات القبول الرئيسة للدراسة الجامعية.

ب. الاستناد إلى اختبارات الذكاء، والاستعدادات العقلية كما هو مستخدم في الجامعات الأمريكية، والبريطانية، وكذلك الاعتماد على اختبارات قياس سمات الشخصية، واختبارات الميول، والاتجاهات، والاهتمامات.

ت. تنويع التخصصات في التعليم الجامعي بما يقابل القدرات والاستعدادات المتنوعة للطلاب.

ث. اعتماد اختبار خاص بكل كلية أو جامعة وفقاً للتخصص المرغوب في دراسته، بغض النظر عن نتائج امتحانات الثانوية، كما هو الحال في بعض الجامعات البريطانية، والاسترالية، والأمريكية.

ج. الأخذ بعين الاعتبار سجل الطالب الدراسي في المدرسة الثانوية، والتقارير الشخصية كما هو الحال في بعض الجامعات الاسترالية، والأمريكية، والبريطانية.

ح. الاعتماد على بنية جديدة في التعليم الثانوي يتيح الفرصة أمام الطلاب لكي يتوجهوا إلى تخصصات متنوعة في التعليم الجامعي، كفكرة المدرسة الشاملة

التي تؤدي إلى تنوع التعليم الثانوي في تخصصات متعددة، أو فكرة الثانويات المتخصصة التي تتصف بالتنوع الكافي في التخصصات.

خ. الاستناد إلى برامج التوجيه والإرشاد الطلابي المبكرة في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي.

د. اعتماد سياسة القبول المعتمدة على القدرة الاستيعابية للجامعة من حيث مدى توافر الإمكانات المادية والبشرية للتعليم الجامعي.

هذا، وقد اقترحت دراسة "أسامة حسين" (٢٠١٠) عدة سيناريوهات لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي، منها السيناريو المستقبلي الذي يقوم على عدة منطلقات، **هي:**

- شهادة إتمام المرحلة الثانوية ليست المعيار الوحيد للقبول بالتعليم العالي.
- مراعاة حاجات سوق العمل المحلي والعربي.
- مراعاة المواصفات المأمولة لخريجي التعليم العالي.
- التأكيد على تخصصات العلوم الأساسية، والرياضيات، والعلوم التطبيقية في الاتصالات، والمعلومات، والهندسة الوراثية.
- إعادة هيكلة المرحلة الثانوية بما يتلاءم مع تقسيمات القطاعات المعتمدة بالتعليم العالي.
- تطبيق اختبارات قومية مقننة في مرحلة التعليم قبل الجامعي تسهم في تعود التحاق الطالب باختبارات القدرات المؤهلة للالتحاق بالتعليم العالي.

- تصميم اختبارات عامة للقبول بالتعليم العالي تعقد من خلال وزارة التعليم العالي تركز على محوري القدرات العامة والمهارات.
- الجودة الحقيقية تتضمن في طياتها تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب.
- الإبقاء على مكاتب التنسيق كجهة تحقق العدالة والشفافية في توزيع الطلاب على مستوى التعليم العالي وفقاً للمنطلقات السابقة.

٢. البرامج الأكاديمية والتخصصات العلمية بالجامعات العربية

تعتبر البرامج الأكاديمية أحد العناصر الرئيسة في العملية التعليمية الجامعية التي ينبغي تطويرها وتحديثها باستمرار لمواكبة عصر المعرفة، وتلبي حاجات المجتمع، فالتعليم الجامعي مطالب بتطوير برامجه ومناهجه، وأن ينتقل من "نقل المعرفة إلى عملية استحداث المعرفة"، وهناك من يرى أن تطوير البرامج الأكاديمية ينطلق من عدة أمور: "الانفتاح الأكاديمي على تخصصات جديدة، ومحتوى أحدث للتخصصات القائمة، وإتاحة فرصة الإبداع لعضو هيئة التدريس للإنتاج العلمي والتواصل المتجدد مع فعاليات تخصصه خروجاً عن حظيرة الموضوعية والالتزام بنص جامد، وتعدد الصيغ للبنى المعرفية متعددة التخصصات *Multidisciplinary*، وبينية التخصصات *Interdisciplinary*، وتعددية *التخصصات Tran disciplinary*.

فقد أكدت عديد من الدراسات والأبحاث على ضرورة إعادة النظر والتفكير في البرامج الأكاديمية والتخصصات العلمية التي تطرحها النظم التعليمية الجامعية، **وذلك على النحو التالي:**

أ. امتلاك المناهج الدراسية مرونة عالية في المنهج الدراسي المعتمد، مع التأكيد على وضوح أهدافه، وتوصيف مكوناته، محتوياً على أساليب ونماذج متعددة.

ب. التوازن أفقياً وعمودياً بين المواضيع الأساسية، والمساندة، والمكملة، مما تفرضه متطلبات الثقافة العامة، والجامعة، والكلية، والقسم، مع ضمان تطوير التخصصات التي تعنى بالحفاظ على الثقافة، والهوية الوطنية، والقومية.

ت. إدخال مواضيع علمية في التخصصات الإنسانية، وبالعكس إدخال مواضيع إنسانية في التخصصات العلمية.

ث. زيادة الاهتمام بالبرامج الأكاديمية في مجال علوم وتكنولوجيا الحاسبات والمعلومات والاتصالات.

ج. زيادة الاهتمام بالبرامج التي توجه الجامعة لتتحول من جامعة مستجيبة *Reaction* إلى جامعة قائدة *Proactive* للتحولات، مما يبقيها في طليعة المجتمع، من خلال استشرافها للمستقبل، وعدم الاكتفاء بتخريج الطلبة.

ح. زيادة ارتباط المنهج الجامعي في البيئة والواقع بدافع النهوض به، وذلك من خلال تمكين الطالب من فهم وتقدير خصائص المهنة التي سيزاولها، والمقدرة على الاحتفاظ بالمهارة والتفوق.

خ. طرح برامج ذات مدى واسع من النشاطات، والخدمات، والأبحاث، والتدريب، وبما يمكن الطالب من حل المشكلات، والإبداع في إيجاد الحلول البديلة.

د. العمل على تحديث المناهج دورياً بما ينسجم وتنامي المعلومات واستهلاكها في آن واحد، وتواكب روح العصر ومتغيراته المتواصلة.

ذ. الاهتمام عند تحديث المنهج بتوجيه الطلبة نحو القراءة الحرة الموجهة والتعليم الذاتي، والاعتماد على النفس في التحصيل والتدريب، وكيفية استخدام المعلومات والبيانات المتاحة.

ر. غرس آليات مواصلة التعليم مدى الحياة (التربية المستدامة).

ز. التوجه نحو الاختصاصات المتداخلة (البينية)، والعمل على التزاوج بين التخصصات العلمية والتخصصات البينية المتداخلة، والعمل على نقل التعليم من التركيز على الاختصاصات التقليدية إلى التفاعل والتزاوج بين اختصاصين أو أكثر.

وهناك ثلاث اتجاهات في مسار التطور العلمي في مجتمع المعرفة:

الأول: تزاوج وتداخل بين أقسام معينة ضمن مجال واحد.

الثاني: حدوث تداخل بين تخصصات متباعدة.



الثالث: حدوث تزاوج بين تخصصات تبدو متباعدة جداً.

التوسع في برامج التعليم الخاصة بإجراء واستحداث برامج جديدة: (برامج الانتساب الموجه، وبرامج التعليم المفتوح، وبرامج التعليم المميز في جميع الكليات حتى العملية منها، وبرامج التعليم بلغات أجنبية في بعض الكليات مثل التجارة، والآداب، والحقوق).

ويرى بعض التربويين أن برامج التعليم الجامعي المستحدثة في اللدان العربية **يجب أن تهدف فيما تهدف إليه إلى:**

- إحداث نقلة فكرية وسلوكية لدى الطالب ليتحول من متلقٍّ إلى باحث ومناقش وحلال مبدع لما يواجهه من مشكلات.
- ترسيخ الهوية الوطنية للطالب، ودعم فكرة المحاسبية لديه، والتأكيد على وعيه بمفاهيم العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص.
- رفع مستوى الوعي الاجتماعي للطالب إلى درجة النقدية، والتي تعني تمثيله للمعطيات اللازمة لحل مشكلات مجتمعه باستخدام ما تعلم، ونشر الثقافة العلمية مسهماً في رفع مستوى الوعي بين الأفراد والجماعات.
- توسيع قدرات الطالب الخريج بحيث يمكنه التفاعل مع الواقع الاقتصادي بتطوير ذاته الوظيفية في المجتمع، ويمكنه تحديث معارفه ومهاراته بسهولة.

أعضاء الهيئة التدريسية

لعل من أبرز تحديات هذا العصر الولوج إلى مجتمع المعرفة، والذي أصبح يشكل تحدياً يواجه مسئولي النظم التعليمية، بما فيها الجامعات، وقد أصبحت غير قادرة على مواجهة التغيرات الدولية ومتطلباتها بمعزل عن أستاذ الجامعة؛ لذا بات من الضروري السعي في اتجاه تطوير مسؤولياتهم الجامعية.

ولكي يقوم الأستاذ الجامعي بدوره المهم والحساس بكفاءة واقتدار، لا بد أن يتمتع بقدر كافٍ من القدرات والكفايات التعليمية، فقد اتفقت نتائج معظم الدراسات التي أجريت في هذا المجال على عدد من الخصائص أو المقومات التي يجب أن تتوافر في عضو هيئة التدريس في المجتمع المعاصر، حددتها دراسة "على الخشيبي" في:

سمات شخصية ومن أهمها:

- الاقتداء بالقيم الدينية في سلوكه داخل الجامعة وخارجها.
- التواضع في معاملة الطلاب، والزملاء، وجميع العاملين بالجامعة، وخارجها.
- الاتزان الانفعالي، وعدم التسرع أو التهور في المواقف المشكلة، والامتثال لأخلاقيات المهنة.
- الذكاء وحسن التصرف في المواقف، والثقة بالنفس.
- الدافعية للعمل وإنجاز المهام.
- حسن المظهر العام، والأمانة، والصدق، واحترام الذات، والآخرين.

- تقديم المصلحة العامة على المصلحة الذاتية.
- الخلو من الأمراض المعدية أو العاهات المزمنة التي تعوق مهامه.

سمات مهنية وأكاديمية منها

- الثراء في مادة التخصص، والثقافة العلمية في بعض المجالات العلمية الأخرى.
- المهارة في التدريس، والعدالة والموضوعية في تقويم أداء الطلاب.
- المهارة في البحث العلمي، والالتزام بمواعيد العمل.
- المحافظة على النظام، والالتزام بساعات الإرشاد الأكاديمي.
- التفاعل الإيجابي مع الطلاب، ومناقشة الطلاب دون إحراجهم.
- الإخلاص في التدريس والبحث العلمي.
- الاستخدام الجيد لوسائل وتكنولوجيا التعليم في التدريس.
- إثارة حماس الطلاب ودافعتيهم للتعلم.
- المشاركة في الأنشطة الجامعية، والدفء، والصداقة مع طلابه.
- إتباع أساليب التدريس الشيق، والإعداد الجيد للمحاضرات.
- تشجيع الطلاب على ممارسة التفكير العلمي، والتفكير الناقد، والتفكير الإبداعي، وتقبل آراء الطلاب في جو ديمقراطي.

هذا، وينظر إلى الأستاذ الجامعي في عصر المعرفة كمنتج للمعرفة،

وليس كمستهلك لها فقط، **وتمكينه من الإنتاج المبدع المستمر يعتمد على:**

- تنمية رأس المال الذهني لعضو هيئة التدريس بالجامعة.
- التمكين البيداجوجي المعرفي.
- ولكي يتمكن عضو هيئة التدريس بالجامعة من البيداجوجيا المعرفية، لا بد من رفع قدراته الاستيعابية *Capacities* لكلاً من علم وفن البيداجوجيا، بحيث يحقق أهداف التمكين الأساسية:
- تسليم الطالب مفتاح المعرفة (*Knowledge Key*)، لا المعرفة ذاتها، بحيث يستطيع أن ينتج المعرفة بنفسه ولنفسه، ويوظفها، ويتغلب على صعوبات الانتفاع بها، ويعمل على إثرائها دائماً.
- تطويع الإمكانات المتاحة (*Available Resources*) لتحقيق هدفي التنمية المهنية.
- ابتكار عدة بدائل (*Options*) من المعرفة المتعلقة بالأفكار، والتطبيقات، والأنشطة، وطرائق التدريس، واستراتيجيات التعلم التي تناسب تنوع، وميول، واتجاهات، واستعدادات الطلاب.
- مساعدة الطلاب على الاستمرارية والتقدم (*Proceed*) في إنتاج المعرفة، وتوظيفها، والانتفاع بها.



- رفع الروح المعنوية للطلاب من خلال أساليب الثناء، بدلاً من التقريع، ومن خلال جودة التواصل معهم.
- تمليك أرصدة معرفيه *sAsseta* للطلاب تشبيهاً بالأرصدة والودائع في البنوك، والتي تنمو وتتكاثر بمضي الزمن، فرصيد الطالب المعرفي الضخم يجعله أكثر ثراءً وتقدماً في مجال التحصيل الدراسي.

ولتأصيل السمات السابقة لدى عضو هيئة التدريس في نظم التعليم الجامعي وتنميتها، **هناك بعض الآليات التي يمكن أن تساعد في ذلك، منها:**

الاختيار الجيد للمعيدين والمدرسين المساعدين طبقاً لمعايير موضوعية عالمية متفق عليها.

- يعتبر التفوق العقلي معياراً جيداً لاختيار المعيدين والمدرسين المساعدين، ولكنه وحده لا يكفي، حيث من الضروري أن ترافقه سمات الشخصية، والشروط التي يجب أن تنطبق على عضو هيئة التدريس.
- توفير الأجهزة، والأدوات التكنولوجية، والإمكانات المادية التي تساعد عضو هيئة التدريس في أداء مهام عمله.
- التنمية المهنية والأكاديمية المستمرة، والمتنوعة لعضو هيئة التدريسية من خلال عقد المؤتمرات، والندوات، والبرامج التدريبية المختلفة.

- تطبيق نظام التعاقد الحر بين الجامعة وعضو هيئة التدريس كالمتبع في جامعات العالم المتقدم، بدلاً من التعيين مدى الحياة الذي يشجع عضو هيئة التدريس على الكسل وضعف مجاراته لما يدور حوله من تطورات.
- توفير قدر من الحرية الأكاديمية المستمرة والمتنوعة لعضو هيئة التدريس بالجامعة.
- توفير فرص السفر للخارج لأعضاء هيئة التدريس في بعثات ومهمات علمية، ومؤتمرات، وندوات للتعرف على الجديد في مجالات تخصصاتهم، والاحتكاك بنماذج متميزة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العلمية.
- تطبيق نظام الإجازة لمدة عام أو عامين أو ثلاثة لكل عضو هيئة تدريس يثبت جدارته ودافعيته للبحث والدراسة، على أن يقضى هذه المدة خارج الدولة أو داخلها بشرط أن يتفرغ تماماً للبحث والدراسة، ويقدم تقريراً أو بحثاً فيما قام بدراسته.
- نتيجة لكثرة الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية لعضو هيئة التدريس، والاهتمام بمظهره العام داخل الجامعة وخارجها، فمن الضروري النظر إلى دراسة زيادة دخله الشهري أو السنوي حتى يستطيع أن يعيش حياة تتفق مع طبيعة عمله، والسنوات الطويلة التي قضاها في البحث والدراسة، ويتفرغ لأعماله التدريسية، والبحثية، والمجتمعية، وينفق على أبحاثه، ومؤلفاته.

بالإضافة إلى ما سبق وتأكيداً عليه، وأمام تحدي عصر المعرفة للنظم التعليمية العالمية، فقد أصبحت المعارف مفتوحة للجميع، فعملية التعليم الجامعي لم تعد مجرد عملية تلقين أحادية القطب تقوم على براعة الأستاذ الجامعي وحده، والذي دائماً يتولى الدور الرئيس في منح المعارف، بل صار هندسة تعنى ببناء هذه المعارف بناءً متماسكاً، وبتطوير ما يستلزم هذا البناء من مهارات ذهنية ثقافية، واجتماعية وجدانية، وسلوكية حضارية –تنمية رأس المال الذهني– فالتعليم الجامعي أصبح أمام أحد خيارين: "إما التجدد، وإما التبدد".

من هنا، تبرز أهمية إعادة النظر والتفكير في النظم التعليمية،كإستراتيجية قائمة على المقاربة بالكفاءات، باعتبارها منهجية جديدة، وأداة مجدية لرفع هذا التحدي؛ ولأن الأستاذ الجامعي طرف في النظام التعليمي الجامعي ومؤثر في العملية التعليمية، فلا بد أن يكون صاحب إستراتيجية دقيقة وقادراً على تنفيذها، فعليه أن يكون مفكراً،صاحب قرار، محفزاً على التعلم، نموذجاً يحتذى به، وسيطاً، مدربا ناجحاً، وخبيراً في طرق التدريس ووسائله، وباحثاً متميزاً تتوافر فيه مقومات وكفاءات الباحث الجيد في مجال تخصصه، قادراً على إنتاج المعرفة، إدارياً ناجحاً،مستخدماً جيداً لتكنولوجيا العصر لتيسير عملية التعليم والتدريب،أخصائياً نفسياً واجتماعياً، ومرشداً تربوياً.

الدراسات العليا

تعد الدراسات العليا من أبرز ما تقدمه الجامعات من برامج، وتعنى أساساً بدراسة، وتطوير، وتنمية المقدرات المختلفة للمجتمع، فإذا كان التعليم الجامعي المصنع الذي يمد المجتمع بالقوى العاملة التي تمثل مواقع الخدمة والإنتاج، فإن الدراسات العليا المصنع الذي ينتج العلم والفكر الذي يقوم عليه العمل بمعناه الواسع، والذي يشمل كل ما من شأنه أن يدفع المجتمع إلى التقدم.

وتعمل برامج الدراسات العليا على امتلاك خريجيها لأسس وأساليب البحث العلمي الذي يؤهلهم لأخذ مواقع ريادية في المجتمع، سواء على صعيد تأهيلهم كمعلمين في الجامعات، أم على صعيد المشاركة الفاعلة في صياغة التوجيهات، ورسم السياسات العامة، الأمر الذي يجعل تطور المجتمع وتقدمه مرهون بدرجة كبيرة بنجاح العملية التعليمية والتربوية التي يشكل المعلم الصالح أحد أركانها، فالدراسات العليا قمة التعليم العالي، وعقله الوعي، نظراً لما تقوم به من دور فعال في تحقيق سوق العمل، وفي دفع النظام الثقافي في المجتمع بصفة مستمرة نحو المستقبل.

لذا لا بد من تطوير الدراسات العليا، وتحسين مستواها، وحسن استثمارها استجابة لتحديات التغير السريع في جميع مجالات الحياة المختلفة، وتلبية

لمتطلبات مجتمع المعرفة، ففي هذا الصدد اقترحت إحدى الدراسات تصوراً لتطوير برامج الدراسات العليا في ضوء متطلبات العصر على **النحو التالي:**

- تطوير المعرفة من خلال البحث العلمي في مجال العلوم والعلوم الإنسانية، وذلك من خلال تبني إستراتيجية التحديث، وإستراتيجية تداخل العلوم *Interdisciplinary*،وإستراتيجية عبور التخصصات *Trans-disciplinarily*.
- تطوير البحث في جميع المجالات الاجتماعية، والهندسية، والطبيعية.
- تعزيز التنوع من خلال تبني عدة نماذج وعدة أساليب من التعليم العالي تتميز بالمرونة فيما يتعلق بنقاط الدخول والخروج من الجامعة
- تنويع نظم التعليم الجامعي لتشمل التعليم الحكومي، والتعليم الأهلي، والتعليم الربحي، والتعليم التقليدي، وتعليم الكبار.
- تنمية مهارات التحول، مثل مهارات التفكير الناقد، ومهارات حل المشكلات.

سادساً: أهداف نظم التعليم الجامعي بمصر
في ظل مجتمع المعرفة

فرضت مستجدات عصر المعرفة على نظم التعليم الجامعي تحولات عدة تناولت مهامها، وأصبح التعليم يعني تمكين المتعلمين من الكفاءات التي يمكنهم توظيفها في سائر المجالات، يواجهون بها مختلف مواقف،ووضعيات الحياة. من هذا المنظور يتبين أن مهمة التعليم أصبحت أكثر تركيباً وتعقيداً.

فمهام النظم الجامعية في التحولات التي فرضها مجتمع المعرفة **أصبحت تتمحور حول:**

١.إعداد الكوادر المدربة عملياً ومهنياً والواعية بمسئولياتها:

أو تحضير الطلبة لمهن المستقبل، وتنمية الشخصية المتكاملة للطلاب، فقد أصبحت مهمة الجامعة العمل على تمكين كل طالب أياً كان وسطه من العثور على مجال تفوقه الذاتي، وتحضير الجميع لمهن المستقبل، كما يجب بذل مجهود جبار لترسيخ ثقافة تكنولوجية في كافة مستويات التعليم العالي، والقضاء على العقلية الاتكالية، وتعويضها بثقافة تفاعلية مقاولاتيه بمفهومها الإيجابي، أي تلك التي تعنى بتطوير روح المبادرة، والبحث، والتساؤل، وعدم التصديق، مع توجيه الاهتمام الخاص بذوي القدرات العقلية العليا، مثل الإبداع، والنقد، والتحليل، والتقويم؛ حتى يستطيع خريجوها أن يتعاملوا بإيجابية وفاعلية مع مستحدثات عصر المعرفة.

٢.المساهمة في توليد وتطور المعرفة: من خلال البحث، والقيام بالبحث المهمة التي لا يمكن تصور أي تعليم عالٍ بدونها، فتلازم مهام البحث العلمي والتدريس عملية أساسية لا يمكن أن يتطور أحدهما بمعزل عن الآخر.

٣. **مواكبة الحياة المهنية أو التعليم مدى الحياة:** إن القيام بالتعليم المستمر، وإعادة التعليم، واستكمال التعليم في مختلف التخصصات يسهم بشكل عام في الانفتاح الكلي على المحيط العام على مؤسسات التعليم العالي، فالتعليم المستمر يجب أن يصبح قاعدة لاكتساب مهارات من خلال العمل، وتطور المعارف بهدف إذكاء روح الابتكار من خلال التكوين والتفاعل الحسي والمعايشة مع المجتمع والبيئة بمعناها العصري، فالمجتمع يغذى الجامعة بقضاياه ومشكلاته، والجامعة تقدم له خلاصة أفكارها، وتجاربها، ونظرياتها العلمية.

٤. **الإسهام في الإشعاع العلمي، والثقافي، والفني، وتعزيز الانفتاح علي العالم:** فلابد للجامعة أن تمد نشاطها العلمي والثقافي خارج كلياتها، وذلك من خلال تزويد الجماهير بالمعرفة المتجددة، والخبرة التي تساعد في تكوين مواطن واعٍ مستنير.

٥. **الإسهام في تحسين تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية:** على التعليم العالي على وجه الخصوص تقليص الهوة المتسعة بين الفئات الاجتماعية المحظوظة التي تستفيد من التعليم العالي والفئات الأخرى المحرومة منه، وذلك بإيجاد جغرافية جديدة لتوزيع مؤسسات التعليم العالي عوضاً عن تمركزها في مناطق خاصة أو مدن أخرى جغرافية ترتكز على إحداث مراكز جامعية بالمدن الصغرى والمتوسطة وتسمح بتيسير ولوج الطلبة إلى الجامعات.

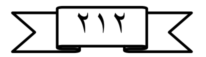
وفي السياق نفسه، أكدت عدد من الدراسات على أن الجامعات تطورت أهدافها، وتنوعت غاياتها، **فأصبحت أهدافها تشمل:**

- نقل المعرفة، وإنتاجها، والحفاظ عليها.
- توسيع قنوات خدمة المجتمع ومؤسساته، خاصة الصناعية منها.
- زيادة مرونة القبول زمانياً ومكانياً، وتعميق التداخل بين التخصصات ضمن مسار تطوير المناهج.
- التوسع في الجانب التقني، وإعادة هيكلة وتنظيم البنية الجامعية، والتوجه نحو اقتصاديات المعرفة، والإدارة المعرفية، حيث دخول الجامعة في مجال تسويقها.
- توعية الطالب بأن المعرفة البشرية من صنع البشر، وأنها قد تكون محل شك، وأننا في المجال العلمي لا بد أن نفرق بين الحقيقة واليقين.

سابعاً : انعكاسات مجتمع المعرفة على منظومة التعليم الجامعي

يعتبر التعليم أهم مصادر تعزيز التنمية في المجتمعات على اعتبار أنه مفتاح الدخول لعصر المعرفة من خلال تنميته لرأس المال المعرفي، والذي يعتبر محور العملية التعليمية، ولعل من أبرز مؤشرات التنمية في قطاع التعليم تلك التحولات التعليمية التي يرغبها ساسة التعليم وقادته، والتي توفر النوعية المواكبة لتطورات العصر، **ومتطلبات مجتمع المعرفة منها على سبيل المثال:**

١. التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى الإتقان والجودة.
٢. التحول من ثقافة الاجترار والتكرار إلى الإبداع والابتكار.



٣.التحول من ثقافة التسليم إلى التقويم .

٤.التحول من ثقافة القهر إلى المشاركة.

٥.التحول من ثقافة الاستهلاك إلى الإنتاج.

٦.التحول من أسلوب القفز إلى النواتج إلى أسلوب معالجة العمليات.

٧.التحول من التعليم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة.

٨.التحول من ثقافة الاعتماد علي الآخرين إلى الاعتماد على الذات إلى المشاركة.

٩.التحول من نشر ثقافة الموالاة إلى ثقافة المعاناة.

وعليه، وبناء على ما سبق من اعتبارات وتحولات لدور الجامعات في ظل مجتمع المعرفة ولمواكبته، يرى الباحث أنه يجب إعادة النظر في نظم التعليم الجامعي، من حيث مهامها، وأهدافها،وسياسة القبول فيها، والبرامج والتخصصات التي تطرحها، وأعضاء الهيئة التدريسية (التعيين والنمو المهني)، والدراسات العليا، والبحث العلمي؛ لتفي بمتطلبات مجتمع المعرفة.

الفصل الثالث

تصور مقترح لتطوير دور الجامعات في تنمية

مسؤوليتها الاجتماعية والثقافية
تجاه طلابها على ضوء متطلبات
مجتمع المعرفة

تـمـهـيـد :

لا خلاف بين المثقفين على أهمية الدور الإصلاحي الذى يناط بالجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي. فهذه المؤسسات أنشئت أساساً لتحقيق التنمية،وترشيدها، ودعمها.

غير أن الواقع يشهد بأن هذا الدور التنموي التثقيفي لمؤسسات التعليم العالي بعامة وللجامعات بوجه خاص قد تراجع تراجعاً ملحوظاً، وأكدت ذلك **دراسات علمية عديدة منها:**

١. دراسة عبد السميع سيد أحمد "وضعية التعليم الجامعي والعالي في اللدان العربية" المنشورة في كتاب (التعليم العالي في البلدان العربية) تحرير فاتن خليل البستانى. والصادر عن منتدى الفكر العربى، عمان،الأردن عام ١٩٩٧.
٢. دراسة نادر فرجانى "مساهمة التعليم العالي في التنمية" المنشورة في العدد ٢٣٧ من مجلة المستقبل العربى، نوفمبر ١٩٩٨.

٣. دراسات سعيد إسماعيل على وآخرين المنشورة في الكتاب السنوى للتربية وعلم النفس، المجلد ١٣، ١٩٨٦، تحرير سعيد إسماعيل على.

٤. دراسة محمد محمد سكران "الحرية الأكاديمية في ضوء وظائف التعليم الجامعي في اللدان العربية" وهى رسالة دكتوراه قدمت إلى جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

فقد انتهت هذه الدراسات– وغيرها– إلى أن وظيفة الجامعة التثقيفية قد تقلصت، وأصبحت الجامعات مجرد أوعية روتينية لتفريخ موظفين وفنيين قد تستعين بهم السلطة وقد تتجاهلهم، وقد ساهم انتشار البطالة بين خريجى الجامعات في السنوات الأخيرة في الحط من المكانة الاجتماعية للتعليم الجامعي.

وفي تقرير المجالس القومية المتخصصة عن العام ٩٩/٢٠٠٠ في الدورة السابعة والعشرين ورد أن الشكوى تكاد تكون عامة من هبوط مستوى الخريجين، سواء في التعليم الجامعي أو الجامعي والعالي، ويعبر عن ذلك بوضوح نسبة كبيرة من المسئولين في قطاعات الإنتاج والخدمات في المجتمع، كما ظهر جلياً في ارتفاع نسبة بطالة الخريجين التي لا تعود إلى زيادة أعدادهم فحسب، وإنما ترجع في جوهرها إلى نقص كفاءتهم، بل إن نسبة كبيرة من الطلاب أنفسهم يذكرون– كما تشير نتائج الدراسات– أنهم لا يستفيدون مما

يتعلمونه، بل إن بعضهم يشعر بعدم جدوى التعليم، وخاصة حين يواجه أزمة البطالة.

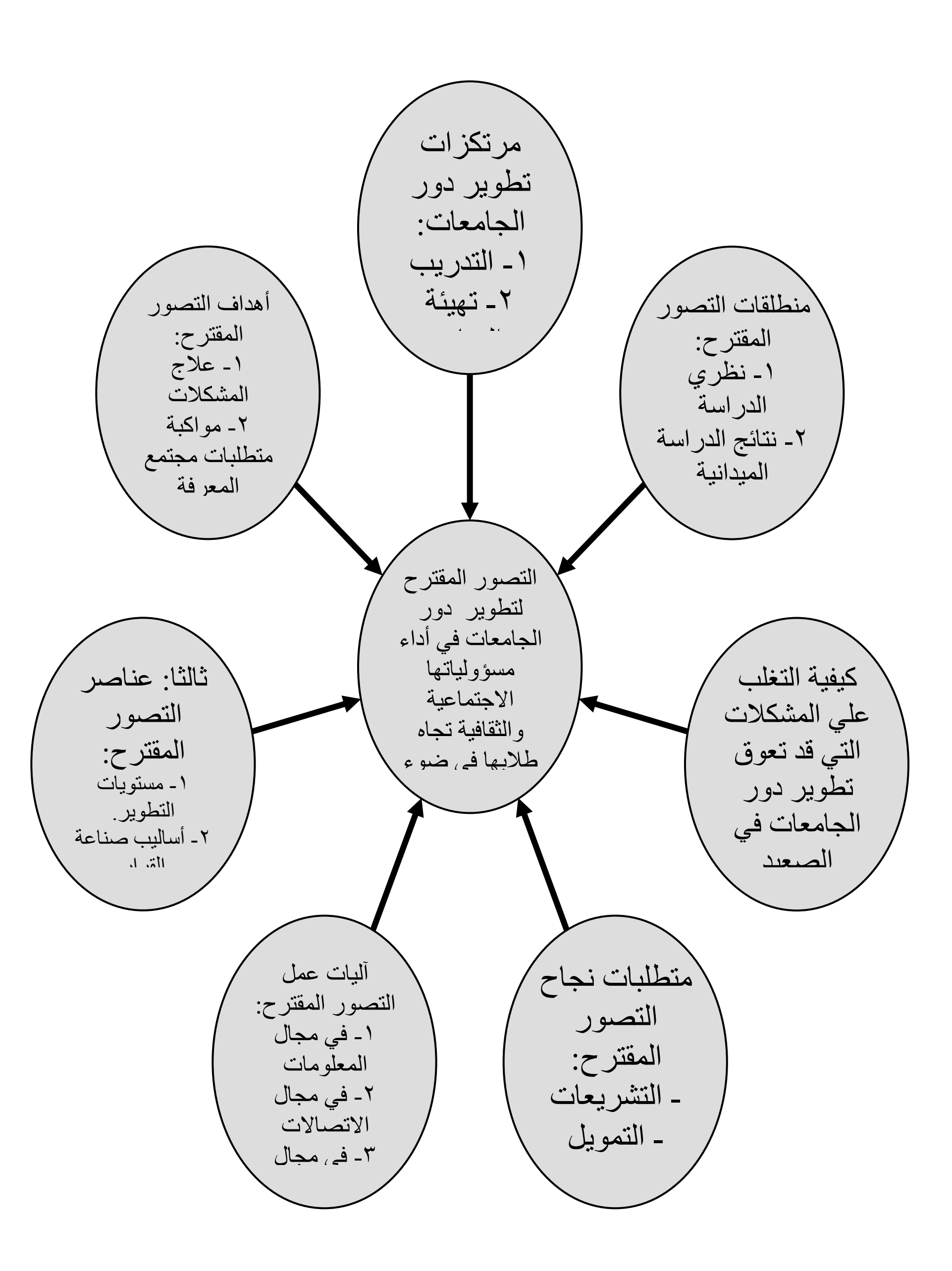
كما تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن أولياء أمور الطلاب يعبرون عن عدم رضائهم عن التعليم، فالحياة الجامعية بالنسبة لأبنائهم لا تتجاوز حدود الوجود في الجامعة، دون تفاعل إيجابى في بيئة جامعية صحية وسليمة، بل إن هؤلاء الأبناء- في رأيهم- لا يكاد يطرأ عليهم تغير يذكر نتيجة التحاقهم بالجامعة، بسبب نقص تفاعل أعضاء هيئة التدريس مع طلابهم.

وعدم جدية برامج الرعاية الاجتماعية والأنشطة الطلابية،والعزوف عن هذه الأنشطة، وهناك نسبة من أولياء الأمور ينصحون أبناءهم بالابتعاد عن الاتحادات الطلابية خشية الانخراط في أنشطة غير ملائمة، أو خوفاً من الانحراف السياسي أو السلوكي.

ويتناول الباحث في هذا الفصل عرضاً للتصور المقترح لتطوير دور الجامعات في تنمية مسؤوليتها الاجتماعية والثقافية تجاه طلابها على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة . وذلك استنادا إلى نتائج الدراستين النظرية والميدانية

وفيما يلي مخطط تفصيلي لمحاور التصور المقترح لتطوير دور الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية والثقافية لطلابها.




مرتكزات
تطوير دور
الجامعات:
١- التدريب
٢- تهيئة
منطلقات التصور
المقترح:
١- نظري
الدراسة
٢- نتائج الدراسة
الميدانية
أهداف التصور
المقترح:
١- علاج
المشكلات
٢- مواكبة
متطلبات مجتمع
المعرفة
التصور المقترح
لتطوير دور
الجامعات في أداء
مسؤولياتها
الاجتماعية
والثقافية تجاه
طلابها في ضوء
ثالثا: عناصر
التصور
المقترح:
١- مستويات
التطوير.
٢- أساليب صناعة
كيفية التغلب
علي المشكلات
التي قد تعوق
تطوير دور
الجامعات في
الصعيد
آليات عمل
التصور المقترح:
١- في مجال
المعلومات
٢- في مجال
الاتصالات
٣- في مجال
متطلبات نجاح
التصور
المقترح:
- التشريعات
- التمويل

شكل (٢) مخطط تفصيلي لمحاور التصور المقترح لتطوير دور الجامعات في تنمية المسؤولية الاجتماعية والثقافية لطلابها.

أولاً: فلسفة التصور المقترح

إن التعليم أو التدريس من أهم وظائف التعليم الجامعي . لهذا كان الهدف الأساسي من إنشاء الجامعات في الأقاليم هو التعليم أو التدريس، فعن طريق هذه الوظيفة الأساسية يتم نقل المعرفة إلى الطلاب من أجل تحسين مستوى نوعيتهم وحصيلتهم العلمية والمعرفية وتنمية قدراتهم الفكرية وإكسابهم خبرات واتجاهات ومهارات للاستفادة بها في الحياة العملية .

وهذا الدور الوظيفي للتعليم الجامعي – في ظل انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع معرفة – قد يفرض أدواراً جديدة على العملية التعليمية، فالتعليم الجامعي له فلسفته التي تختلف من مجتمع لآخر وهذه الفلسفة لها أهداف ومبادئ عامة قادرة على مجابهة التغيرات العالمية ولعل أهم المبادئ التي يمكن أن تركز عليها فلسفة التعليم الجامعي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة **ما يلي:**

أ. أن يسهم التعليم الجامعي في بناء مجتمع معرفي بحيث يصبح هذا التعليم منتجاً للمعرفة بأدواتها ومحتواها، على أساس أن التعليم وعاء القيم والمثل ومصنع للمهارات والمعارف ، وضابط للإيقاع العظيم لحركة العناصر المجتمعية الأخرى.

ب. أن يفتح التعليم الجامعي أبوابه لكل قادر عليه راغب فيه وذلك تبعاً للكفاءة.

ت. أن يتحول التعليم الجامعي إلى منظومة للتعليم مدى الحياة وذلك بأن يستجيب بسرعة للمطالب المتغيرة للمجتمع والاحتياجات المتجددة للمتعلمين والتطورات المتلاحقة في المعرفة والثقافة والتكنولوجيا.

ث. تعزيز دور التعليم الجامعي في الارتقاء بمستوى جودة الحياة ، وذلك من خلال تحقيق التوازنات الواجبة بين الوطني والإقليمي والعالمي وبين الشخصي والاجتماعي والمادي، وذلك لتحقيق التنمية الشخصية للفرد والتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.

ج. دعم التخصصات الحديثة والتخلي عن التخصصات التي أوجدتها مفاهيم القرن العشرين، وهي تخصصات صارت الآن من متطلبات تاريخ العلم ، مع العمل على دمج وتغيير وتبديل التخصصات العلمية بصورة حديثة ومتطورة.

ح. الربط بين النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل بما يحقق التوافق بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع ممثلاً في قطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية.

خ. الارتقاء بمستوى خريجي التعليم الجامعي من خلال برامج تعدهم كمواطنين مسئولين منتجين وتوفر لهم مجالات متجددة للتعليم على مستوى عال.

د. الاهتمام بدور التعليم الجامعي في تنمية أفراده وبيئته ومجتمعه ، بناء القدرات الذاتية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية المستديمة للسكان ، مع الاهتمام بالأنشطة التي تهدف إلى القضاء على التعصب والعنف والزيادة السكانية ... وغير ذلك ، وذلك من خلال التداخل بين التخصصات وتزاوجها وتنمية شبكات العلوم المتداخلة مما يؤدي إلى منهج جامع لفروع المعرفة.

ذ. بث المناخ الديمقراطي داخل التعليم الجامعي ، واحترام حرية التعبير والإبداع لهيئة التدريس والطلاب.

ر. تأكيد أن التعليم الجامعي ليس عملية خدمية ولكنه عملية إنتاجية من الطراز الأول وأنه يعطي مخرجات إنتاجية لها مردود اقتصادي.

وفي ضوء ما سبق، يؤسس التصور المقترح الذى يقترحه الباحث على فلسفة تنطلق من واقع مسؤوليات الجامعات القانونية ومدى قدرتها على تحسين التعليم الجامعي في اللدان العربية بما يواكب التغيرات العالمية في مجال العلم والمعرفة.**وتشتق ملامح فلسفة التصور المقترح من النقاط التالية:-**

- أن قيام الإدارات الجامعية بمسؤولياتها هو طريقنا إلى تحقيق تعليم متطور يسهم بدوره في إعداد الكوادر البشرية التي تلبى متطلبات المجتمع من عمالة ذات مهارات عالية في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية التي يفرضها تحول المجتمع المصري إلى مجتمع معرفة .

- أن الواقع الحالي للتعليم والخدمات الطلابية ببعض جامعات الصعيد مازال يتبع الأساليب والطرائق التدريسية التقليدية التي يعتمد فيها المحاضر على السبورة والكتاب و طريقة المحاضرة وفي نفس الوقت يعزف عن استخدام أساليب وطرائق تدريسية متطورة ، بالرغم من توافر الإمكانيات التكنولوجية ، وما يزال أداء الإدارات الخدمية يتم وفق الأساليب القديمة بما ينافي متطلبات مجتمع المعرفة .
- أن التحديات التي تفرض نفسها على المجتمع والمتمثلة في الثورة المعلوماتية و الاتصالاتية والتقدم العلمي والعولمة واتفاقية الجات ،واتجاه الدولة نحو الخصخصة والنظام الرأسمالي وغيرها يفرض هذا على التعليم الجامعي المصري ضرورة النهوض بمسؤولياته الاجتماعية والثقافية عبر نظم وأساليب وطرائق تعليمية متطورة باعتبار ذلك ضرورة من ضرورات العصر الحالي .
- أن التوجهات نحو تطوير التعليم الجامعي والخدمات الجامعية في اللدان العربية تعتمد على إصدار القرارات والتعليمات وتكتفي بإدخال التجهيزات التكنولوجية المتطورة دون اهتمام بالعنصر البشري ولكن ذلك غير كاف فلابد من أن تتجه الإدارة الجامعية نحو تنفيذ هذه القرارات بما يلبي طبيعة مجتمع المعرفة .

ثانياً: الأسس التي ترتكز عليها فلسفة التصور المقترح

ترتكز فلسفة التصور المقترح على مجموعة من المرتكزات التالية:-

- قيام المسئولين عن تحديث سياسات التعليم الجامعي والعاملين بالإدارات الجامعية بمسئولياتهم تجاه الطلاب بالتعليم الجامعي المصري.
- العمل على نشر مفاهيم مجتمع المعرفة بين العاملين بالجامعات وأولياء الأمور من خلال وسائل الإعلام المتنوعة متمثلة في الصحافة والإذاعة والتليفزيون والقنوات الفضائية وغيرها، بالإضافة إلى توفير النشرات التي تؤكد أهمية تطوير التعليم الجامعي بالنسبة للمجتمع والفرد.
- العمل على تطوير أساليب التدريب باستخدام التجهيزات التكنولوجية الحديثة التي تسهم بدورها في إعداد أعضاء هيئة التدريس والإداريين من خلال التنمية المهنية المستديمة في ضوء خطة إستراتيجية قابلة للتنفيذ تسهم بدورها في التخلي عن الأساليب التدريبية التقليدية المتبعة إلى اليوم في جامعات الصعيد .
- تطوير المتابعة والأداء من خلال وضع برامج متابعة غير تقليدية – متطورة – لقياس أداء أعضاء هيئة التدريس والإداريين تقوم على مدى استخدامهم للأساليب والطرائق التدريسية الحديثة . والتخلي عن أساليب المتابعة الشكلية المتبعة حاليا .

- العمل على تأكيد التنمية المهنية المستمرة لعضو هيئة التدريس بما يحقق متطلبات مجتمع المعرفة حتى يمكنه مواكبة ما هو جيد متطور بالتعليم الجامعي .
- تدعيم التكامل بين الجامعات بالصعيد والمؤسسات الأهلية المجتمعية للقيام بدورها تجاه التعليم الجامعي من خلال تقديم المساعدات المادية والدعم المعنوي.
- إنشاء إدارات جامعية جديدة ومتطورة بكل كلية تعنى بنشر مفاهيم جديدة للتعليم الملائم لمجتمع المعرفة المنشود .
- سرعة العمل لتوفير البرامج التعليمية لكل مقرر دراسي وبكل جامعة ترتبط مباشرة بما تم إدخاله من تجهيزات تكنولوجية حديثة بالتعليم الجامعي تحقق أهداف تطوير المناهج.
- العمل على ربط الخطط التدريسية لكل مقرر دراسي بجوانب المعرفة المتجددة ويكون ذلك موزعا على مدار السنة .
- توفير المواقع التعليمية باللغة العربية لتقديم مساعدات تعليمية حقيقية لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداري بالجامعة من خلال شبكة الإنترنت المتوفرة حاليا بمعظم الجامعات العربية .

ثالثاً: أهداف التصور المقترح.

يهدف التصور المقترح تحقيق نوعين من الأهداف :-

أ.أهداف عامة تخدم التصور المقترح باعتباره نموذجا يستهدف تطوير العملية التعليمية بجامعات الصعيد في ضوء الاتجاه نحو مجتمع المعرفة وذلك على النحو التالى :-

- يساهم التصوير المقترح في الحد من المشكلات التي تعرقل قيام الجامعات بمسؤولياتها **في الجوانب الآتية :**
  - المناهج.
  - تكنولوجيا التعليم والمعلومات .
  - المباني الجامعية .
  - التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس.
  - تدريب وتفعيل وتنمية مهارات الإداريين.
- أن يكون هذا التصور بمثابة الاستجابة الواعية الضرورية التي تحاول وضع الإجراءات والجوانب المختلفة التي تضمن قيام المسؤولين والعاملين بجامعات الصعيد بمسئولياتهم تجاه طلابهم حتى يسهموا بدورهم في رفع كفاءة مستوى الطلاب بما يلبى متطلبات مجتمع المعرفة.

ب.أهداف خاصة يسعى التصور إلى تحقيقها من خلال القيام بما يلى :-

- زيادة التعاون بين المسئولين والقائمين بالعمل بجامعات الصعيد للحد من المشكلات التي تؤثر على جوانب واقع مسؤولية الجامعات .
- التعاون بين جامعات الصعيد ووسائل الإعلام المختلفة لنشر الوعى التكنولوجى بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب وأولياء الأمور كاتجاه نحو قبول جوانب التجديد المعرفي بالتعليم الجامعي .
- تفهم الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس والطلاب لمدى أهمية التجهيزات التكنولوجية التي تم إدخالها بالتعليم الجامعي في اللدان العربية بما يواكب ما يحدث في الدول المتقدمة .
- تفهم الآباء لطبيعة أداء الجامعات لمسؤولياتها كاتجاه نحو التطوير وذلك من خلال تشجيع أبنائهم من الطلاب للإقبال عليه سواء داخل الجامعة أو خارجها.
- تفهم المؤسسات المجتمعية الأهلية لأهمية التطوير بالتعليم الجامعي والعمل على زيادة الدعم المادي الذي يخدم الجامعات بالصعيد ومدها بالتجهيزات التكنولوجية المتطورة .

رابعا: إجراءات وآليات تنفيذ التصور المقترح :

أ.فتحدد جوانب المسؤولية الاجتماعية والثقافية في مجال السياسة التعليمية بكل جامعة من جامعات الصعيد الثلاث من الآتي:

إجراءات تنفيذ التصور المقترح في ضوء توجهات السياسة التعليمية:

- أن يتم توفير القرارات التي تصدرها الجامعة والمتعلقة بتطوير التعليم الجامعي بكل جامعة.
- أن تحرص السياسة التعليمية بكل جامعة من جامعات الصعيد الثلاث على تحقيق فرصة حقيقية لربط التعليم بسوق العمل لتلبية متطلبات المجتمع.
- أن تحرص السياسة التعليمية بكل جامعة من جامعات الصعيد الثلاث على تطوير المقررات الدراسية باستمرار بهدف خدمة الطلاب.
- أن تحرص السياسة التعليمية بكل جامعة من جامعات الصعيد الثلاث على إصدار القرارات التي تعمل على زيادة المشاركة المجتمعية للقيام بدورها في تحديث التعليم العام المصري.
- أن تحرص السياسة التعليمية بكل جامعة من جامعات الصعيد الثلاث على تطبيق المعايير القومية للتعليم بكل كلية بحيث تلائم الواقع المصري والإمكانيات المتاحة.
- أن تحرص السياسة التعليمية بكل جامعة من جامعات الصعيد الثلاث على نشر التعلم الإلكتروني بجميع كلياتها.
- أن تحرص السياسة التعليمية بكل جامعة من جامعات الصعيد الثلاث على إدخال كل ما هو حديث وجديد في خدماتها الطلابية.



- أن تحرص السياسة التعليمية بكل جامعة من جامعات الصعيد الثلاث على إدخال مواد جديدة تعليمية تنمي لدى الطلاب القدرة على التعامل مع الكمبيوتر والإنترنت كاتجاه لتطبيق التكنولوجيا في نواحي الحياة المختلفة.

- **آليات تنفيذ جوانب أداء جوانب المسؤولية الاجتماعية والثقافية في ضوء توجهات السياسة التعليمية:-**

- العمل على إصدار جريدة دورية تهتم بالقضايا التعليمية والقرارات والقوانين المتعلقة بتحديث التعليم بصفة دورية تصل إلى كل جامعة.
- العمل على توفير مناهج مطورة تستطيع أن تلبي استعداد وقدرات الطلاب وتنمي لديهم المهارات العلمية المتنوعة والتي ترتبط باحتياجات ومتطلبات مجتمع المعرفة في ضوء التغيرات العالمية والمحلية للقرن الحادي والعشرين.
- إنشاء مراكز متخصصة بكل جامعة تبحث آراء كل من عضو هيئة التدريس والطالب وأولياء الأمور تجاه المناهج المطورة الحالية والعمل على الأخذ بهذه الآراء بهدف توفير مناهج تعليمية تخدم الواقع الحقيقي للطالب والمجتمع.
- العمل على إصدار تشريعات تجبر الشركات والهيئات الخيرية على توفير الدعم المادي اللازم لتحديث التعليم الجامعي في مقابل أن الجامعات توفر التخصصات التي تحتاجها هذه الشركات وتزود العاملين بها من خلال التدريب بالخبرات الحديثة



- إنشاء مركز إعلامي بكل جامعة من جامعات الصعيد لنشر الوعي التكنولوجي والفكر الجديد بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وأولياء الأمور بهدف تقبل قيام الجامعات بمسؤولياتها .
- أن توفر الجامعات لطلابها أنشطة تتيح لهم المعرفة الكافية حول :

1. حقوق المواطنة الفعالة.
2. حرية الرأي والتعبير.
3. المشاركة في صنع القرار.
4. روح الانتماء.
5. الهوية العربية.
6. الوحدة الوطنية.
7. التعددية سواء أكانت حزبية أم عرقية أم دينية.
8. الديمقراطية.

ب. جوانب المسؤولية الاجتماعية والثقافية من خلال مجال تكنولوجيا التعليم والمعلومات بكل جامعة من جامعات الصعيد الثلاث :

- **إجراءات تنفيذ التصور المقترح في ضوء تحقيق الهدف من تطبيق تكنولوجيا التعليم والمعلومات .**

- يتم توفير التشريعات الإدارية المساعدة لاستخدام توجهات مجتمع المعرفة نحو تكنولوجيا التعليم والمعلومات .



- يتم الاعتماد على تكنولوجيا التعليم والمعلومات في فهم واستيعاب المقررات الدراسية حتى تنمى لدى الطلاب مهارة الحصول على المعلومة بأنفسهم.
- يتم توفير برامج الكمبيوتر وأفلام الفيديو التعليمية والاسطوانات لجميع المواد الدراسية بكل كلية .
- يتم توفير عدد كاف من الأجهزة بكل كلية في ضوء خطة إستراتيجية طويلة الأمد تتم على مراحل في ضوء خطة زمنية .
- يتم إتاحة الفرص الحقيقية لأعضاء هيئة التدريس لاستخدام تكنولوجيا التعليم والمعلومات بالكليات كاتجاه نحو تحديث التعليم الجامعي في اللدان العربية .
- يتم توفير التجهيزات التكنولوجية المتطورة والتي لها علاقة مباشرة بالمقررات الدراسية الحالية والتي تستخدم في توضيحها .
- يتم توفير الوقت الكافي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب للقيام بالرحلات التعليمية لزيارة المناطق الصناعية ومراكز التعليم وأندية العلوم والآثار وغيرها .
- يتم استخدام التجهيزات التكنولوجية في إجراء الأنشطة التعليمية المتنوعة
- يتم بث البرامج التعليمية بما يتناسب مع اليوم الدراسي للطالب.
- يتم استخدام القنوات الفضائية التعليمية الموجودة حاليا على القمر الصناعي نايل سات في شرح وتوضيح المقررات الدراسية .

- يتم توفير دليل لعضو هيئة التدريس وللطالب بكل كلية يوضح المواقع التعليمية التي تخدم المناهج الدراسية من خلال شبكة الإنترنت.
- تتاح الفرصة الحقيقية لعضو هيئة التدريس لاستخدام الكمبيوتر في تصميم الاختبارات وتصحيحها إن أمكن ذلك أو في رصد الدرجات وعمل ملف لكل طالب.
- يتم تدريب الطلاب على عمل مشاريع إنتاجية تتم داخل الكلية وتخدم المجتمع الخارجى بحيث تعتمد على الأنشطة الصناعية أو التجهيزات التكنولوجية الحديثة .

- **آليات تنفيذ جوانب أداء المسؤولية الاجتماعية والثقافية من خلال تكنولوجيا التعليم والمعلومات .**

- إصدار تشريعات إدارية تكون واضحة للإدارة ومباشرة لاستخدام تكنولوجيا التعليم والمعلومات بالكليات .
- يخصص وقت مناسب لاستخدام تكنولوجيا التعليم والمعلومات والاتصالات في التدريس والتقويم.
- استخدام مراكز التطوير التكنولوجى لإنتاج برامج الكمبيوتر وشرائط الفيديو التعليمية والاسطوانات بهدف توفيرها بالكليات المختلفة.

- إتاحة الفرصة لرجال الأعمال والجمعيات الخيرية المهتمة بالتعليم لتقديم المساعدات في صورة أجهزة تكنولوجية تخدم العملية التعليمية من خلال زيادة المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم .
- يتم تعديل خطط المناهج الدراسية بحيث يتم إدراج وقت كاف لاستخدام تكنولوجيا التعليم والمعلومات لكل مادة دراسية على حدة.
- يتم وضع خطة بكل كلية لتحديد أوقات الرحلات على مدار العام تشمل زيادة المراكز العلمية والمناطق الصناعية والأثرية وغيرها.
- يتم التعاون بين الجهات ذات الصلة بهدف ضبط الوقت المخصص لبث البرامج التعليمية عبر القنوات الفضائية التعليمية في ضوء واقع الخطة الزمنية للمواد الدراسية المعتمدة .
- يتم توفير وقت بمعدل أسبوعى لاستخدام القنوات الفضائية لتوضيح المناهج الدراسية من خلال الدروس العملية.
- يتم تطوير أساليب الامتحانات الشهرية باستخدام الكمبيوتر .
- توفير أنشطة تعليمية متطورة غير تقليدية تعتمد على التجهيزات التكنولوجية تسهم بدورها في زيادة دعم المشروعات الإنتاجية لتنمية المهارات المتعددة لدى الطلاب، وأيضا إقامة معارض دائمة بكل جامعة

ت. جوانب المسؤولية الاجتماعية والثقافية من خلال التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة:

- **إجراءات تنفيذ التصور المقترح لتفعيل أداء المسؤولية الاجتماعية والثقافية من خلال مجال التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة:**

– يتم الاهتمام بتدريب عضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة على استخدام الكمبيوتر والإنترنت في التدريس سواء في شرح المواد الدراسية أم في العمل الإداري بالجامعة.

– يتم الاهتمام بتدريب عضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة على عمل مشاريع إنتاجية تخدم البيئة المحيطة بكل كلية.

– يتم توفير الحوافز والمكافآت المادية لعضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة نتيجة تحقيق مستوى متميز أثناء التدريب.

– يتم إتاحة الفرصة الحقيقية للتدريب على تنوع مصادر التقويم بما يتمشى مع المناهج المطورة والتجهيزات التكنولوجية المطورة الموجودة حاليًا بمعظم الكليات.

– يتم توفير التدريب لعضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة على نشر الوعي التكنولوجي بين الطلاب لنشر التعلم الإلكتروني.

- يتوفر بكل كلية خطة إستراتيجية للتدريب تقوم على أسلوب علمي في إعداد عضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة مع البعد عن الأساليب التقليدية في التدريب والمتابعة.
- يتم توفير مركز تدريبي لعضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة بالقرب من أماكن تواجدهم.
- تتاح فرصة التدريب لكل من عضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة في أيام محدودة من كل شهر مع التركيز على ذلك في الإجازات الصيفية.
- يتم توفير كوادر بشرية مدربة ذات كفاءات عالية في مجال التدريب الحديث الذي يعتمد على التجهيزات التكنولوجية المتطورة كمساعد لهم في هذا المجال.
- يتم توفير برامج تدريبية لكل من عضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة مكملة للبرامج السابقة حتى تستمر عملية التدريب.
- يتم عمل تقييم فعلي لكل من عضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة في نهاية كل تدريب بعيداً عن الأسلوب المتبع حالياً الذي يعتمد على الناحية الشكلية وبذلك يفقد التدريب قيمته التي يهدف إلى تحقيقها.
- يتم توفير برامج تدريبية لعضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة على إتقان اللغة الإنجليزية لإكسابهم القدرة على التعامل مع الكمبيوتر وشبكة الإنترنت.

- **آليات تنفيذ جوانب التجديد في التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة:**

– العمل على توفير مراكز تدريبية بكل كلية مجهزة بالكمبيوتر والإنترنت والوسائط المتعددة والقنوات الفضائية التعليمية وغيرها وأن تركز على التدريب الفعلي المبني على أسس عملية سلمية .

– العمل على إنشاء وحدات إنتاجية بكل كلية يتلقى بها عضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة والتدريب على كيفية تنفيذ وتشغيل وإنتاج منتجات تلبي احتياجات المواطن في ضوء إمكانيات الكليات.

– العمل على زيادة المشاركة المجتمعية لزيادة الدعم المادي المخصص للتدريب حتى يقبل عضو هيئة التدريس والإداري بالجامعة على التدريب بجدية ويمكن تطبيق ما تدرب عليه بالكليات العربية.

– العمل على إسناد التدريب إلى متخصصين أكفاء تكون لديهم القدرة على تطبيق الأساليب التدريبية الحديثة وفي نفس الوقت يمكن التخلي عن الروتين الإداري في التدريب.

– العمل على تنوع أساليب الامتحانات وتسجيل بيانات ودرجات الطلاب على أجهزة الكمبيوتر.

– العمل على زيادة البعثات الخارجية لعضو هيئة التدريس والإداريين بالجامعات وأيضًا زيادة البعثات الداخلية للتدريب على الأساليب التدريسية

- والطرائق الحديثة والعمل الإداري الذي تستخدم فيه تكنولوجيا التعليم والمعلومات.
- عمل خطط إستراتيجية لكل برنامج تدريبي يستفاد منه لمدة (١٠) سنوات مستقبلية كاتجاه للاستفادة الحقيقية من برامج التدريب المطورة.
- التركيز في التدريب على عضو هيئة التدريس والإداريين بالجامعة الأصغر في السن حتى نضمن استمرار خبراتهم التعليمية التي اكتسبوها أثناء التدريب.

آليات دعم المسؤولية الاجتماعية للجامعات :

لا يمكن للجامعة أن تطور من أدائها ما لم يتدخل المجتمع في العملية التعليمية الجامعية ، فالوعي المجتمعي بأهمية التطوير يسهل علي الجهات القائمة علي ذلك التطوير من تحقيق أهدافها .

وغياب الربط بين الجامعة والمجتمع يضعف قدره كليهما علي أداء دوره ، ونعني بالمشاركة المجتمعية الفعالة مثلا : بعض الكليات العلمية التي لا تستطيع أن تطبق دراستها النظرية في داخل المعامل أو الورش ، مثل كليات العلوم والهندسة يمكن من خلال المعامل والمصانع الخاصة الخارجية تحقيق ذلك الهدف ، بالتالي توفر للطالب الجامعي إلى جانب التطبيق العملي لدراسته ، الاحتكاك بسوق العمل ، فضلا أن هذه العلاقة تخدم المجتمع أيضا فسوق العمل لا يمكن أن يتطور بدون المؤهلين ذوى المهارة والعمل معا ، فيتخلص سوق العمل من المشكلة التي يعاني منها ، وهي أداء الخريجين الضعيف.

ومن آليات تحسين قيام الجامعات بمسؤوليتها الاجتماعية ما يلي :

١.مساندة الرأي العام في تطوير المنظومة الجامعية :

إن وقوف مؤسسات الرأي العام كالتلفاز والصحف والإذاعة..... وغير ذلك خلف المنظومة الجامعية من شأنه أن يعجل من ذلك التطوير ، فحشد الرأي حول ضرورة التطوير وأهميته في تغيير صورة المجتمع ، يغير من صورة البيت ومن جهتها نحو الجامعة ، فالرأي العام البناء الذى يهتم بتنمية النقاط الإيجابية ، والقضاء على السلبيات من شأنه أن يرفع من كفاءة النظام الجامعي ، أما الرأي العام الهدام فهو معوق من معوقات التطوير، فالنقد الهادم من شأنه أن يصيب المجتمع بالإحباط ، وباستحالة التطوير مما يجعل المجتمع يتوجه بأبنائه ، إلى التعليم المتوسط والاكتفاء به، أو توجيههم نحو العمل الحرفي ، دون إعطاء اهتمام كاف بذلك النمط من التعليم الجامعي .

٢.فتح قنوات تواصل بين التعليم الجامعي وقطاعات المجتمع :

يحتاج التعليم الجامعي لتحقيق القدرة التنافسية إلى بعض القطاعات في المجتمع ، فنجد التعليم الجامعي لا بد من الوصول إلى مختلف طوائف المجتمع ، أي أن التعليم الجامعي يصبح في متناول الجميع ، سواء الطبقات الفقيرة والمتوسطة والعالية ، أيضا يراعي التعليم الجامعي التوزيع الجغرافي فيقترب من المناطق النائية والمناطق القليلة في عدد سكانها ، أيضا فإن عليها تقديم المشورة ونتائج البحث لقطاعات الإنتاج والخدمات ، فضلا عن علاقتها المتبادلة مع نظام التعليم قبل الجامعي.

تحويل استقلال الجامعات إلى واقع:

المؤسسة التربوية التي تتمتع بقدر من الحرية والأكاديمية ، تستطيع أن تبدع وتخرج كل ما عندها ،" فإزالة القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، تحفز عضو هيئة التدريس والطلاب لحرية التفكير ، والبحث ونشر نتائج الأبحاث ، ودعم الأنشطة المختلفة ، وتأكيده مبدأ الشفافية في نشر النتائج ، وتجنبهم مساءلة السلطة حول نتائج أبحاثهم العلمية وأفكارهم الاجتماعية ، وبذلك يمكن أن تنطلق وتنمو الطاقات الإبداعية للفكر المتجدد والبحث العلمي المبدع ، الذي يوجه عمليات التغيير في المؤسسة الجامعية وفي المجتمع عامة "، وحينما يصبح التعليم الجامعي أداة الدولة لتحقيق سياستها ، فإنها ستصبح رهينة هذه السياسة ، لن يمكنها أن تبدع وأن تنافس ، ما لم تحصل علي استقلاليتها الفكرية ، ولقد أدى " القرار السياسي في تحديد عدد المقبولين بالجامعات العربية – نتيجة ضعف استقلالية الجامعات العربية في اتخاذ القرارات التي تتماشى مع إمكانيتها الاستيعابية – إلى ضعف قدرة الجامعات العربية للتصدي إلى التعليمات العليا لاستيعاب الطلاب المفروضة عليه ، وترتب علي ذلك ارتفاع الكثافة الطلابية".

٣.تطوير وتفعيل العلاقات مع القطاعات الإنتاجية والخدمية :

تسعى الجامعة لاستغلال نتائج أبحاثها العلمية والتكنولوجية من خلال المؤسسات الإنتاجية والخدمية وسوق العمل وبذلك تستطيع أن تستفيد من

تسويق خدماتها البحثية في تدعيم مواردها المالية ، ويمكن للجامعة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم أن تحسن مخرجات التعليم المدرسى؟ ، وذلك عن طريق تخريج كوادر بشرية مؤهلة في هذه المدارس ، ومع تطور الصناعات والتكنولوجيا واجتياح الثورة المعلوماتية بدأ التركيز علي الموارد البشرية ذات القدرات العالية لأنها الصانع الأساسي في برامج التقدم التكنولوجي الهائل .

٤.تحسين تمويل البحث العلمي الجامعي :

لا تقاس درجة التطور في التعليم الجامعي بحجم الإنفاق عليه ، ولكن لا نستطيع أن نطور من أداء الجامعات ما لم تعمل علي زيادة التمويل المقدم لهذه المؤسسات الجامعية ، والعالم العربي يتفاوت في مقدار ما ينفق علي التعليم الجامعي ما بين ٠.٥% ، ٤.٥% وهي نسبة ينبغي علي زيادتها لقلتها " ويلاحظ ضعف التمويل الذي ينفق علي التعليم الجامعي ، وذلك إذا علمنا أن ٩٠% من حجم هذا الإنفاق يصرف كأجور ومرتبات للأساتذة والعاملين بالجامعة ، ويتطلب البحث العلمي الأموال اللازمة للمشتغلين به ، ويحتاج أيضا إلى التجهيزات والمعامل والأدوات التي تلزمهم ، ويكفي حتى ندلل على ضعف التمويل المقدم لدعم البحث العلمي الإشارة إلى أن إسرائيل تنفق علي البحث العلمي مثلما تنفق الدول العربية .

ويعتمد التعليم الجامعي علي الحكومة في تمويله ، ويعد ذلك التمويل غير كاف ، فلابد من توفير مصادر تمويل جديدة ، كأن تفرض ضريبة عامة رمزية بصورة دورية (شهري) وتفعيل نظم المشاركة المجتمعية والتبرعات الخيرية والمعونات الدولية والاعتماد المتبادل بين الجامعات في الدول المختلفة محليا وعالميا .

٥.تحسين مناخ الخصخصة وآليات السوق :

" يحظي خريجو الجامعة الأمريكية وغيرهم من خريجي الجامعات الأجنبية ، وعما قريب من خريجي الجامعات الاستثمارية الخاصة ، يحظي هؤلاء بنصيب الأسد من فرص العمل ، بسب تمايزاتهم النوعية والاجتماعية، وسيؤدى ذلك الالتزام الأدبي بتعيين الأوائل من جامعاتنا العربية عمليات التعلم".

يسعى التعليم الجامعي من خلال نظم الخصخصة وآليات السوق إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، وجعل التعليم حق للجميع ، إلا أن خريجي الجامعات الخاصة لم يؤهلوا تأهيلا كافيا ، ذلك لان الجامعات الخاصة تصب اهتماماتها علي الأنشطة الترفيهية التي تجذب طلاب الطبقات العالية اقتصاديا ، كما أن هذه الجامعات تهتم بالرسوم المحصلة أكثر من اهتمامها بتحسين جودة المتعلم أو الخريج فهي مؤسسات استثمارية لا تسعي للتعليم بقدر ما تسعي لجذب المتعلمين للالتحاق بها " الجامعات الخاصة تتخلي عن معيار

الجودة نظرا لاضطراب بيئة التعلم من حيث كونها مؤسسة عاملة تخضع له سوق العمل عامة من قوانين الجدوى والربحية والتنافسية ومن ثم فإنها تتخلى عن وظيفتها الأساسية والثقافية المعهودة بنقد التراث ورعاية القيم الأصيلة وإعلاء قيمة اللغة العربية بين طلابها ". لذا حتى نحقق التنافسية في الجامعات العربية ، فلابد من أن نحقق الهدف الأسمى من إنشاء الجامعات الخاصة ، وهو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، فضلا عن ضرورة إيجاد نوع من التنافسية بين الجامعات الحكومية والخاصة في اللدان العربية ، ويمكن للجامعات الحكومية والخاصة أن تتبادل الخبرات من خلال إعارة الأساتذة الجامعيين ، للتدريس في الجامعات الخاصة والحكومية بما يخدم جانب التطوير في كليهما

ولا يقتصر مبدأ تكافؤ الفرص على الدراسة في الجامعات الخاصة والحكومية ، أو الخدمات المقدمة في هذين النمطين من الجامعات ، ولكن يتطور ذلك المبدأ ليشمل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في سوق العمل ، فأهم ما يشغل خريج الجامعات العمل في المجال الذي تخصص فيه أثناء دراسته الجامعية ، وربما كان الدافع وراء هجرة العقول أو الكفاءات البشرية هو تشغيل خريج الجامعة في غير تخصصه .

لذا فعلى المجتمع أن يوفر لخريجي الجامعات أعمالا تتناسب وتخصصاتهم الجامعية ، أيضا علي الجامعة أن تؤهل خريجها بالصورة التي تساعدهم على الأداء المتميز في سوق العمل .

إنشاء مكاتب للخريجين في مؤسسات التعليم العالي للوقوف علي أدائهم في أسواق التوظيف:

الجامعة ليست المؤسسة التي تؤهل الطلاب وتخرجهم إلي سوق العمل فقط ،ولكن لابد أن يكون لها دور في متابعه ذلك الخريج ،فهذه المتابعة تجعلها علي صلة مستمرة بسوق العمل ،حيث ترفع من قدراتها ،وتعالج جوانب الضعف لديها،والخريج المتعامل مع سوق العمل وغير المؤهل بصورة كافية يمكن عمل دورات تدريبية في الجامعة تشرح له كيفيه تحقيق آليات السوق بما يضمن جودة المنتج ،وتحسين سوق العمالة.

لذا فعلي الدولة أن تعم فكره إنشاء مكاتب التوظيف في الجامعات، حتى تيسر عمل وزارة القوي العاملة ، وتطور الكفاءات البشرية العاملة لديها في سوق العمل .

٦.تحقيق التميز بين الخريجين طبقا للقدرات والمهارات التنافسية في السوق:

إن رغبه المجتمع في تطوير جامعاته ،هي رغبه في تطوير أداء طلابه في سوق العمل ،فلا يمكن أن نحصل علي منتج جيد من مؤسسة رديئة ،لذا فإن التطوير حل لا بديل عنه ،ولكن لابد من المفاضلة بين الخريجين كل حسب قدراته ، فلا يمكن أن نساوي بين خريج قدراته عاليه ، وبين أخر قدراته منخفضة ،بل لابد من أن نميز بينهم في الأجر والعائد ،لأن ذلك من شأنه أن

يفرض نوعا من التنافسية بين الطلاب لتحقيق التميز ،وهذا يدفع بالوسط الجامعي إلي الصورة التي يبغيها المجتمع.

٧.تنميه الوعي الإعلامي لمواجهه الغزو الثقافي:

أن الإيمان بإمكانية التطوير وتحقيق التنافسية هو الأساس الذي لا بنيان بدونه ، فلا يمكن تحقيق التنافسية في مجتمع لا يؤمن بها ،والغرب يحاول دائما إثارة الشكوك حول قدرات العرب ،وفي مدي قدرتهم علي الرقي ،لذا فالإعلام عليه دور كبير في بث الإيمان العرب والمصريين ،علي تطوير مؤسساتهم التربوية في إطار الحرية الأكاديمية والتنافسية المعرفية.

٨. تطوير المقررات بما يساعد الطلاب على الاستيعاب والتمكن التكنولوجى.

يجب أن تتضمن تلك المقررات ما يساعد الطلاب على الاستيعاب والتمكن التكنولوجى وعلى ممارسة الحياة التعاونية، وعلى اكتساب مهارات المحافظة على البقاء وعلى الاختيار المهنى المناسب لهم، وعلى التمكن من التعلم الذاتى، وعلى التفكير والابتكار في حل المشكلات واتخاذ القرارات، وعلى التواصل، وعلى اكتساب المواطنة الصالحة على المستويين المحلى والعالمي، وعلى اكتساب مقومات السلوك الحميد والتربية الأخلاقية وعلى ما يبرز الاهتمام بإنسانية الإنسان.

إخضاع المناهج والمقررات الدراسية بصفة دورية لما تسفر عنه نتائج الدراسات العلمية، وذلك لتحديد جوانب السلوك التي تحتاج إلى تعديل، كذا عدم الاقتصار على الجانب المعرفي والتركيز على وحدة السلوك الإنسانى.

خامساً : الصعوبات التي قد تعوق تنفيذ التصور المقترح وكيفية التغلب عليها :

١.هناك مجموعة من الصعوبات قد تعوق تطبيق التصور المقترح، وكما أشارت إليه نتائج الدراسة الميدانية وهي:

٢.صعوبة توفير الجامعة للإمكانات المادية اللازمة للنهوض بمسؤولياتها الاجتماعية والثقافية .

٣.تغير اتجاهات أفراد المجتمع لتفعيل عملية قيام الجامعات بمسؤولياتها الاجتماعية والثقافية سوف تأخذ وقتا طويلا.

٤.صعوبة اقتناع القائمين بالمسؤوليات في الجامعة بأن يشاركهم آخرون في ذلك.

٥.قلة حماس الجهاز الإداري بالجامعات ومقاومته للتطور.

٦.مقاومة الأفراد للنهوض بمسؤولياتهم الاجتماعية والثقافية التعليمية لشعورهم بأن ذلك سوف ينال من سلطاتهم.

كيفية التغلب على الصعوبات التي قد تعوق تنفيذ التصور المقترح:

يقترح الباحث مجموعة من الحلول للتغلب على الصعوبات التي قد تعوق تنفيذ التصور المقترح **وهي كالآتي:**

١. بالنسبة لصعوبة توفير الجامعة للإمكانيات المادية اللازمة للنهوض بمسؤولياتها الاجتماعية والثقافية التعليمية؛ **للتغلب على هذه المشكلة يقترح الباحث الآتي:**

أ. تطوير خطة الجامعة الواردة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير تخطيطا وتمويلا .

ب. توفير الإمكانيات المادية لتدريب أعضاء هيئة التدريس والإداريين على المشاركة في صناعة القرارات التعليمية، وذلك بتطوير خطة الجامعة لتشمل قيام الجامعات بمسؤولياتها الاجتماعية والثقافية ، وذلك من خلال إدخال برامج تدريب المجتمع المحلي على المشاركة في صناعة القرار التعليمي، وكذلك النفقات المالية المعتمدة لتقوية العلاقة بين المجتمع والحكومة باتجاه المشاركة المجتمعية.

٢. بالنسبة للتغلب على مشكلة توفير الأموال يتم من خلال إشراك المجتمع في تمويل عملية قيام الجامعات بمسؤولياتها الاجتماعية والثقافية .

وقد تتمثل المشاركة في الآتي على سبيل المثال :

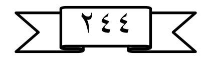
أ. التبرع بالأثاث للجامعات

ب. نقل الطلاب والعاملين والأثاث والتجهيزات والكتب المدرسية من خلال شركات متطوعة .

ت. تحمل كافة نفقات النقل.

ث. المساهمة بـ٥٠% من تكلفة المباني اللازمة التي نفذت خلال تلك الفترة

٣. بالنسبة لقلة حماس الجهاز الإداري بالجامعات وللتغلب على هذه المشكلة يقترح الباحث تدريب الإداريين على عملية المشاركة من خلال إكسابهم خبرات **في الآتي:**



أ. التدريب على العمل ضمن فرق عمل.

ب. التدريب على تبادل المعلومات.

ت. التدريب على سيادة الديموقراطية.

ث. إكسابهم مهارات الفريق.

ج. تحديد المشكلات.

ح. الاستفادة من خبرات الآخرين.

خ. جمع المعلومات.

د. المفاضلة بين البدائل وتقديم الحلول.

٤. مقاومة الأفراد للنهوض بمسؤولياتهم الاجتماعية والثقافية التعليمية لشعورهم بأن ذلك سوف ينال من سلطاتهم ، وللتغلب على هذه المشكلة يقترح الباحث نشر ثقافة التغيير **وذلك من خلال الآتي:**

أ. تدعيم الدافعية لدى الأفراد ليشاركهم الآخرون.

ب. اعتماد حوافز لعملية المشاركة.

ت. التحفيز من خلال تنمية الشعور بالثقة والارتياح وتدعيمها وإزالة المخاوف والشكوك.

ث. توضيح فوائد المشاركة بأنها سوف تعود بالفائدة ولن تنال من سلطاتهم.

ج. إقناع الإدارة العليا بأهمية التغير من خلال إذابة وإضعاف الأفكار والمفاهيم السلبية، وذلك بنشر قيم التعاون والمشاركة وإقامة دورات تدريبية بهذا الخصوص.



المراجـع

أولا : المراجع العربية

أ. القواميس والمعاجم

١) جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية: **المعجم الوجيز**، القاهرة، وزرة التربية والتعليم، ١٩٩٥.

٢) محمد بن آبى بكر الرازى : **مختار الصحاح**، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة،١٩٦٢م.

ب. الكتب

٣) إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم، الأردن، دار الوراق للنشر ، ٢٠٠٧.

٤) إبراهيم عصمت مطاوع: التنمية البشرية بالتعليم والتعليم في الوطن العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٥) أحمد إسماعيل حجى .: التعليم الأساسي الإلزامي (وتخفيض سنواته في اللدان العربية) – أصول نظرية وخبرات أجنبية، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٤م.

٦) : التعليم في اللدان العربية، ماضيه وحاضره ومستقبله، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٦م.

٧) أحمد الخطيب ، البحث العلمي والتعليم العالي ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع٢٠٠٣.

٨) أحمد أمين :الأخلاق. القاهرة: النهضة العربية، ١٩٦٥م.
٩) أحمد حسين الصغير ، التعليم الجامعي في الوطن العربي " تحديات الواقع ورؤي المستقبل "،القاهرة، عالم الكتب ، ٢٠٠٥.
١٠) إسماعيل عبد الفتاح : التنشئة السياسية للطفل ، القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٩م.
١١) انتونى جدنز ، علم الاجتماع ، (ترجمة) فايز الصياغ ، بيروت ، دار الوحدة العربية ،٢٠٠٥.
١٢) توفيق مرعي وآخرون: مدخل للتربية، ط٢،مسقط، وزارة التربية والتعليم– دائرة إعداد وتوجيه المعلمين، ١٩٩٠م.
١٣) ج ملتون سميث ، الدليل الإحصائي في التربية وعلم النفس ، ترجمة إبراهيم بسيونى عميرة ، القاهرة:دار المعارف، ١٩٧٨م.
١٤) جردونمرشال، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرين ، المجلس الاعلى للقادة ، ٢٠٠٠م .
١٥) حامد عمار . ، نحو تجديد تربوى ثقافى ،دراسات في التربية الثقافية ،ع (٥) ، القاهرة : الدار العربية للكتاب ،سنة ١٩٩٨م.
١٦) : مواجهة **العولمة في التعليم والثقافة،** القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٠م.

١٧) : دراسات **في التربية والثقافة**، جزء٤، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦م.

١٨) حسن حنفي : **دور الموروث الثقافي في تحقيق الوفاق العربي**،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٩) حسن شحاتة ، **التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق** ، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠١ .

٢٠) : **البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، د٠ت٠

٢١) حسن صالح العناني، التنمية الذاتية والمسئولية في الإسلام، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٠م.

٢٢) حسنية عنيمي عبد المقصود ، المسئولية الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة (دليل عمل)، القاهرة، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٢ م.

٢٣) حسين حسن طاحون، تنمية المسؤولية الاجتماعية – دراسة تجريبية.

٢٤) حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل، القاهرة ، الهيئة العربية العامة للكتاب ١٩٩٩.

٢٥) دوهرت جيوفري: تطوير نظم الجودة في التربية ، (ترجمة)عدنان الأحمد وآخرون ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دمشق ، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف ١٩٩٩.
٢٦) زايد بن عجيز الحارثي ، واقع المسئولية الشخصية والاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها، الرياض ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٢م.
٢٧) سعيد التل وآخرون: قواعد التدريس في الجامعة – دليل عمل لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالى في الوطن العربى، عمان، دار الفكر، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
٢٨) سعيد محمود، والسيد محمد ناس ، قضايا في التعليم العالي والجامعي، القاهرة، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر، ٢٠٠٣.
٢٩) سليمان حزين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٤.
٣٠) سهيلة الفتلاوي ، الجودة في التعليم،عمان، الشروق٢٠٠٨.
٣١) سيد أحمد عثمان المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، دراسة نفسية اجتماعية، ط٣،القاهرة: مكتبة الأنجلو العربية، ١٩٩٣م.
٣٢) التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية ، القاهرة: مكتبة الأنجلو العربية، ١٩٩٦م.
٣٣) سيد محمد جاد الرب (د.ت)، إدارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، استراتيجيات التطوير ومناهج التحسين، مراجع إدارة الأعمال.

٣٤) شبل بـدران: التربية والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م.
٣٥) شعبان حامد ، نادية حسن ، تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة فىالالفية الثالثة لدى طلاب المرحلة الثانوية ، دراسة تجريبية ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠١م.
٣٦) شفيق بلبع ، رجائي شريف: دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع، القاهرة المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٨٣م.
٣٧) صلاح الدين محمود علام ، الاساليبالاحصائية الاستدلالية البارامترية و اللابارامترية في تحليل البحوث النفسية والتربوية، القاهرة ، دار الفكر العربي ،١٩٩٣.
٣٨) صوفي عبد اللطيف، المراجع الرقمية والخدمات المرجعية في المكتبات الجامعية. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى، ٢٠٠٤م.
٣٩) ضياء الدين زاهر ، الإنتاجية العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الخليج العربي، الرياض، مكتب التربية العربية،١٩٩٨.
٤٠) عبد الحسن الحسيني ، استراتيجيات العلوم والتعليم في إسرائيل والوطن العربي ودورها في بناء الدولة، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون،(٢٠٠٨) ص٤٢.
٤١) عبد الرحمن توفيق:الإدارة بالمعرفة، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، بميك، ٢٠٠٧.

٤٢) عبد الكريم مكروم: الأصول التربوية لبناء الشخصية المسلمة، القاهرة، دار الفكر العربى،١٩٩٦م٠

٤٣) عثمان الجزار واكرام غلاب : دور البنية الثقافية في تنمية ؛الوعى بالتحديات المستقبلية لطلاب كلية التربية في القرن الحادي والعشرين.

٤٤) عزيز حنا داود ، مناهج البحث في العلوم السلوكية، (القاهرة : مكتبة الأنجلو العربية ، ١٩٩١ م.

٤٥) على جريشه: نحو نظرية للتربية الإسلامية (ليس بالتفكير والتجهيل نربى الأجيال)القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٦م.

٤٦) عليه حسن حسين : التنمية نظريا وتطبيقيا ، الهيئة العصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٧ م .

٤٧) فرح محمد:البناء الاجتماعي والشخصية. الإسكندرية: دار المعرفة، ١٩٨٩.

٤٨) فؤاد البهى السيد،علم النفس الإحصائى وقياس العقل البشرى، ط٣ ،القاهرة: دار الفكر العربى،١٩٧٩م .

٤٩) كمال الدسوقي ، دينامية الجماعة في الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، القاهرة : مكتبة الأنجلو العربية ، ١٩٩٦ م.

٥٠) لمياء محمد السيد ، العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية ، سلسلة أفاق تربوية متجددة ، القاهرة : الدار العربية اللبنانية سنة ٢٠٠٠ .

٥١) لويس كوهين ، لورانس مانيون ،مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ،(ترجمة) وليم تاوضروس عبيد وكوثر حسين كوجك، القاهرة : دار التربية للنشر والتوزيع عام ١٩٩٠م.

٥٢) مجدى عزيز إبراهيم: المنهج التربوى وتحديات العصر، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٥٣) محسن خضر ، من فجوات العدالة في التعليم ، القاهرة : الدار العربية اللبنانية ، سنة ٢٠٠٠م.

٥٤) محمد الحامد، ونايف الرومي،. الأسرة والضبط الاجتماعي، الرياض، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ٢٠٠١م.

٥٥) محمد الشبني : أصول التربية الاجتماعية والثقافية والفلسفية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠م

٥٦) محمد القطرى: الجامعات الإسلامية ودورها في مسيرة الفكر التربوي، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت.

٥٧) محمد أمين المصري:المسئولية ، ط٢، دمشق: دار الأرقم، ١٩٨٠م.

٥٨) محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في بحوث الإعلام ، القاهرة عالم الكتب ، ١٩٩٣م.

٥٩) محمد فتحي عبد الهادي: مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق، القاهرة، الهيئة العربية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م.

٦٠) محمد محمد سكران: وظائف الجامعة على ضوء الاتجاهات التقليدية والمعاصرة، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.
٦١) محمد منير مرسى: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعى والبحث العلمى، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٢م.
٦٢) البحث التربوي كيف نفهمه، القاهرة: عالم الكتب،١٩٩٤م
٦٣) محمود كسبر : الأيديولوجيا والمجتمع – دراسات في المجتمع المصري، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.
٦٤) مقداد بالجن: أساسيات التأصيل والتوجيه الإسلامى للعلوم والمعارف والفنون، الرياض، دار عالم الكتب، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
٦٥) منير المرسي سرحان :فى اجتماعيات التربية، ط (٩) ، مكتبة الأنجلو العصرية ، القاهرة ،١٩٩٧م.
٦٦) ناصر الدين الأسد: تصورات إسلامية في التعليم الجامعي والبحث العلمي، عمان، روائع مجدلاوي ١٩٩٦م.
٦٧) نبيل على: الثقافة العربية وعصر المعلومات، عدد ٢٧٦ الكويت،،عالم المعرفة، ٢٠٠١م٠
٦٨) نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، اربد – الأردن، دار الكتاب العالمي ، ٢٠٠٩م.
٦٩) هبة رؤوف عزت: المرأة والعمل السياسي، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥م.

ت. التقارير والوثائق

٧٠) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا هياكل وأنماط التعليم الجامعي في اللدان العربية، الدورة العاشرة ، ١٩٨٣م.

٧١) اليونسكو ، من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة، التقرير العالمي لليونسكو، فرنسا مطبوعات اليونسكو، ، (٢٠٠٥).

٧٢) ج.م.ع، وزارة الإعلام: قرار جمهوري بإنشاء الجامعة العربية للتعليم الإلكتروني، الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات، مصر، ٢٠٠٨. *Retrieved, Feb. ٦, ٢٠١٤. Available at: http://www.sis.gov.eg*

٧٣) مصر – الكتاب السنوي ٢٠٠٧، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٠٧م.

٧٤) رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة، دور الأزهر وجامعته في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مجلد ٢٤، ١٩٩٨.

ث. المجلات والدوريات العلمية

٧٥) إبراهيم أحمد النجار: "نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية، الديمقراطية،مجلة الخدمة الاجتماعية العدد السادس، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ،٢٠٠٢م.

٧٦) أحمد تهامي عبد الحي: "التوجهات السياسية للأجيال الجديدة"،الديموقراطية، العدد السادس، ٢٠٠٢م، .

٧٧) السعيد محمود السعيد وآخرون: "ممارسة طلاب الجامعة في اللدان العربية لأدوارهم المجتمعية"، مجلة كلية التربية ، العدد ١٠٨، كلية التربية جامعة عين شمس، أبريل ٢٠٠٢م.

٧٨) آمال حمزة المرزوقي: "التعليم حق من حقوق الإنسان في الإسلام"، المجلة التربوية،: المجلد الثالث عشر، العدد ٥١ ،جامعة الكويت ، ١٩٩٩م.

٧٩) أنور عبد الغفار: "إدراك الإعزاز الاجتماعي وسلوك الانتماء للطلاب المعلمين بكلية التربية الأساسية، مجلة كلية التربية بدمياط، العدد الخامس والعشرون، الجزء الأول، كلية التربية بدمياط،أكتوبر ١٩٩٥م.

٨٠) بشار عباس: التعليم العربي أمام تحديات مجتمع المعلومات، مجلة العربية ٢٠٠٠، العدد٢، دمشق، الجمعية العربية للمعرفة، النادي العربي للمعلومات، يونيو ٢٠٠٥م.

٨١) بلقيس غالب الشرعي: "دور الجامعات العربية في صناعة المعرفة: الواقع والمستقبل"، مجلة التربية، السنة التاسعة، العدد التاسع عشر، إبريل ٢٠٠٦، القاهرة ، الجمعية العربية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية .

٨٢) بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت – طريق المستقبل، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد ٢٣١، ترجمة: عبد السلام رضوان، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس ١٩٩٨م.

٨٣) جبرائيل بشارة ، نحو رؤية مستقبلية للتعليم فى الوطن العربي ، المجلة العربية للتربية ، العدد الاول ، المجلد السابع عشر، تونس ، يونيو ١٩٩٧.

٨٤) حامد عمار: دور التعليم العالمى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مجلة دراسات تربوية،مجلد ٢، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، جزء ٨، القاهرة، ١٩٨٧م٠

٨٥) حنان عبد الحليم رزق: "دور بعض الوسائط التربوية في تنمية وتأصيل القيم الأخلاقية لدى الشباب في ظل ملامح النظام العالمي الجديد"، مجلة كلية التربية ، العدد الثامن والأربعون، كلية التربية جامعة المنصورة ، يناير ٢٠٠٢م.

٨٦) خلف أحمد عبد الرسول ، الوعي الديني والمسئولية الشخصية والاجتماعية لطلاب الجامعة وعلاقة كل منهما بالتحصيل الأكاديمي ، المجلة التربوية ، العدد الثالث والعشرون ، كلية التربية بسوهاج – جامعة سوهاج ، يناير ٢٠٠٧ م

٨٧) رشاد أحمد عبد اللطيف: "المشاركة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي"، دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد الأول، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، أكتوبر ١٩٩٦م.

٨٨) زايد بن عجيز الحارثي : "المسئولية الشخصية الاجتماعية لدى عينة من الشباب السعودي بالمنطقة الغربية وعلاقتها ببعض المتغيرات " ، مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر ، العدد السابع ١٩٩٥م .
٨٩) سحبان خليفات، "المسئولية وفكرة النسق، مجلة الباحث، بيروت، العدد الرابع، مارس ١٩٨١م.
٩٠) سعد الدين إبراهيم: دور الجامعات ومراكز البحث العلمى في دعم ثقافة المجتمع المدنى (حلقات نقاش)، مركز ابن خلدون، القاهرة، دار الأمين، ١٩٩٧م.
٩١) سعيد إسماعيل القاضي: "بعض القيم الأخلاقية لدى المعلمين – دراسة ميدانية بمحافظة أسوان"، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، نوفمبر ١٩٩٠م.
٩٢) سعيد محمد محمد السعيد: "أهم القضايا والمشكلات العالمية والعربية المؤثرة على برامج إعداد المعلم العربي وتدريبه"،مجلة دراسات تربوية، المجلد العاشر، الجزء (٧٦)، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٥م.
٩٣) سفانة أحمد المرايات، محمد أمين حامد القضاة: اتجاهات مدراء المدارس الحكومية الثانوية والمشرفين التربويين في جنوب الأردن نحو برامج التطوير المهني والتدريب لتحقيق اقتصاد المعرفة، مجلة علوم إنسانية، العدد٤٢، يوليو ٢٠٠٩م،. *Available at: http://www.ulum.nl*

٩٤) سليمان عبد الله العقيل: "المسئولية الاجتماعية نحو الأمن"،مجلة التربية، العدد ١١١، سبتمبر ٢٠٠٢م،الجمعية العربية للتربية المقارنة .

٩٥) سمير عبد القادر خطاب و عبد الناصر سعيد عطايا، وعي طلاب كلية التربية ببعض جوانب القضايا الوطنية، مجلة التربية، كلية التربية، عدد(٩٩)، كلية التربية جامعة الأزهر، إبريل ٢٠٠١م.

٩٦) سيد أحمد طهطاوي: "دور المدرسة في تعميق الانتماء الوطني لدى طلاب التعليم الثانوي"، مجلة كليةالتربيةالمجلد الثاني، العدد الحادي عشر، كلية التربية جامعة أسيوط، يونيو ١٩٩٥م.

٩٧) صبحي عبدالحفيظ قاضي . " عضو هيئة التدريس الجامعي : إعداده ، ومسؤولياته ، ومشكلاته،مركز البحوث التربوية والنفسية ، كلية التربية ، جامعة أم القرى،١٩٨٣ .

٩٨) صفاء محمود عبد العزيز ، "التوجيه التربوي في مجتمع المعرفة وإدراكات الموجه الجديد"،مجلة مستقبل التربية العربية، مج١٠، ع٣٤، القاهرة ،المركز العربي للتعليم والتنمية٢٠٠٤.

٩٩) صلاح الدين محمد توفيق وهاني محمد يونس موسي ، دور التعلم الإلكتروني في بناء مجتمع المعرفي العربي " دراسة استشرافية "، مجله البحوث النفسية والتربوية ، العدد الثالث ، السنة الثانية والعشرون، كلية التربية ، جامعة المنوفية ، ٢٠٠٧ .

١٠٠) عامر يوسف الخطيب: نموذج للتربية البيئية في الجامعات، الجامعة الإسلامية بغزة، دراسة حالة، مجلة كلية التربية، ع١٠، ج٣، كلية التربية جامعة المنصورة ١٩٨٩م.

١٠١) عبد الإله الخشاب ومجذاب بدر العناد: الجامعة المنتجة – الفلسفة والوسائل، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد ١٣، عمان، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، شعبان ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

١٠٢) عبد السلام عبد الغفار: "دعوة لتطوير التعليم الجامعي" مجلة "دراسات في التعليم الجامعي" جامعة عين شمس" مركز تطوير التعليم الجامعي" القاهرة، عالم الكتب ١٩٩٣م.

١٠٣) عبد الفتاح أحمد جلال ، تجديد العملية التعليمية بجامعة المستقبل ، مجلة العلوم التربوية ، العدد الاول ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ١٩٩٣.

١٠٤) عبد الله السيد عبد الجواد ومحمد إسماعيل عمران :" المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الخلقي لدى طلاب الجامعة " ، مجلة كلية التربية ، المجلد الأول ، العدد السادس ،كلية التربية جامعة أسيوط ، يناير ١٩٩٠م.

١٠٥) عبد الله عبد العزيز الهلاوى: الأستاذ الجامعى الجيد، صفاته وخصائصه من وجهة نظر عينة من هيئة تدريس طلاب كلية التربية، جامعة الملك

١٠٦) فيصل، مجلة دراسات تربوية، عدد٤٧، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، ١٩٩١م.

١٠٧) عفاف محمد أحمدمحمد : " الاتجاهات نحو المسنين وعلاقتها بالمسئولية الاجتماعية لطلاب وطالبات كلية التربية " ، مجلة كلية التربية، المجلد الأول العدد ١١،كلية التربية جامعة أسيوط ، يناير ١٩٩٥م.

١٠٨) على الكاشف وآخرون: التغير الاجتماعي واغتراب الشباب الحضري– العمال، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، (المجالس النوعية)، مجلس بحوث العلوم الاجتماعية والسكان، شعبة التربية وعلم النفس بالاشتراك مع كلية التربية جامعة الأزهر، ١٩٨٧م.

١٠٩) على بن محمد المصورى: نحو تأصيل إسلامي للتربية العربية، مجلة كلية التربية، مجلد٥، عدد١، كلية التربية جامعة الاسكندرية، ١٩٩٢م٠

١١٠) علي حسن أحمد محمد: "دور الشباب في العمل التطوعي"، مجلة كلية التربية ، العدد ١٤٤، السنة ٣٢، مارس ٢٠٠٣.

١١١) عنتر لطفي محمد : " المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات جامعة الإسكندرية، مجلة دراسات تربوية،المجلد العاشر ، الجزء ٧٣ ،كلية التربية بدمنهور ، جامعة الاسكندرية(١٩٩٤).

١١٢) فاروق عبده فليه: التعليم والمستقبل (نظرة تأملية)، مجلة كلية التربية بدمياط، جزء١، عدد ٣٣،جامعة المنصورة، يناير ٢٠٠٠م.

١١٣) فتحي كامل وهاشم فتح الله: "حقوق الطلاب الجامعية ومعوقات ممارستها"، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، يوليو ١٩٩٨م،كلية التربية – جامعة المنيا.

١١٤) فهيمة لبيب بطرس : " دور التعليم الثانوي العام وذي المصروفات في تنمية المسئولية الاجتماعية " ، مجلة كلية التربية ، العدد ١٥ ، الجزء الثاني، كلية التربية جامعة أسيوط ، ١٩٩٩م

١١٥) فيصل الملا عبد الله ، الاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي مفهومه ، أهدافه ، أسسه ، منظماته، مجلةالتربية القطرية، العدد (١٥٩) السنة الخامسة والثلاثون ديسمبر ٢٠٠٦ ، الدوحة : دار الكتب القطرية ، ٢٠٠٦م.

١١٦) مجدي أحمد محمود إبراهيم: "روية مستقبلية لإمكانية التغلب على بعض مشكلات التعليم الجامعي في ظل سياسة الاقتصاد الحر بمصر"، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد الرابع، العدد الثاني،كلية التربية جامعة حلوان، يونيو ١٩٩٨م.

١١٧) مجدي محمد مصطفى: تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين، مجلة التربية،العدد ١٠٩ الجزء الثاني – كلية التربية جامعة الأزهر ، يونيه ٢٠٠٢.

١١٨) محمد إبراهيم عايش ، "وسائل الإعلام الجديدة ومجتمع المعرفة في الوطن العربي: الواقع الحالي والاتجاهات المستقبلية"، مجلة تواصل ع٦، عمان،٢٠٠٧.

١١٩) محمد المصيلحي سالم (١٩٩٨) : " وعي الطالب الجامعي ببعض التحديات التي تواجه المجتمع المصري في الآونة الراهنة : دراسة ميدانية " مجلة كلية التربية ،العدد ٤٨، جامعة الأزهر بالقاهرة .

١٢٠) محمد بن أحمد الاحمد (٢٠٠٥)، "الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التقاني خدمة للتميز والتجديد والإبداع تشييد لمجتمع المعرفة العربي"، مجلة العربية للتربية، مجلد ٢٥، عدد ٢، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

١٢١) محمد بيومي : "الشعور بالوحدة لدى أطفال يفتقرون إلى أصدقاء"، مجلة علم النفس، السنة الرابعة، العدد ١٥، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٠م.

١٢٢) محمد حربي حسن: دور الجامعة في تنمية بيئتها، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية ع٦٨، ١٩٩٠م.

١٢٣) محمد عبد الحميد إبراهيم : الوعى الثقافي لطلاب كليات التربية بجامعة الأزهر، مجلة التربية للبحوث التربوية، العدد ١٠٤، ديسمبر ٢٠٠١ م.

١٢٤) محمد عبد الغني حسن هلال ، الإطار القانوني والتنظيمي للموارد البشرية – التخطيط والتحليل والتطوير، مركز تطوير الأداء والتنمية ، القاهرة ، ٢٠٠٩.

١٢٥) محمد قاسم أحمد القريوني: "إدارة المعرفة التنظيمية في الهيئات العامة ذات المهام العلمية والبحثية في دولة الكويت من منظور العاملين فيها"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٢٦، السنة ٣٣، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، يوليو ٢٠٠٧م.

١٢٦) محمد مرسي محمد مرسي: "العلاقات الإنسانية في الإدارة المدرسية"، مجلة كلية التربية ، العدد ١٢٢، كلية التربية جامعة عين شمس، سبتمبر ١٩٩٧م.

١٢٧) محمود كامل الناقة: فن التدريس الجامعى، مجلة دراسات تربوية، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، جزء ١، مارس ١٩٨٦م.

١٢٨) مصطفى الحسيني النجار: "مشكلات العلاقات الاجتماعية بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمارات ومدخل تنظيمي/ نسقي لتدعيمها"،مجلة كلية التربية، العدد ١٠٢، أغسطس ٢٠٠١م، كلية التربية جامعة حلوان.

١٢٩) مصطفى سويف: نحن والمستقبل، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٤م.

١٣٠) مصطفى عبد العزيز مرسي- أجهزة إدارة التكامل في التجمعات الإقليمية العربية -مجلة التعاون- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. العدد السادس عشر- ديسمبر ١٩٨٩م.

١٣١) مليجان معيض الثبيتى ، الجامعات ، نشأتها ، مفهومها ، وظائفها ، دراسة وصفية تحليلية ، المجلة التربوية ، العدد الرابع والخمسون ،الكويت، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، ٢٠٠٠م.

١٣٢) منصوري عبد الحق ،" أزمة التعليم الجامعي الأهداف والغايات أم الوسائل والأهداف ، " مجلة التربية القطرية" ،ع ،(١٤١) السنة الحادية والثلاثون ، يونيو ٢٠٠٢ ، الدوحة : دار الكتب القطرية ،٢٠٠٢م.

١٣٣) ميحا زيتون: "مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية"، المجلة العربية للتربية،تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يونيو ١٩٩٧م.

١٣٤) نادر أبو شيحة : "الندوة الأولى للمشاركة كأحد الاتجاهات الحديثة في الإدارة"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الرابع، ديسمبر ١٩٨١م.

١٣٥) نادية جمال الدين: التعليم الجامعي المعاصر، حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، مجلد ٨، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٣م.

١٣٦) نهلة عبد القادر هاشم: "إدارة المعرفة كحافز للإبداع التنظيمي في الجامعات العربية"،مجلة مستقبل التربية العربية، العدد الثلاثون، القاهرة ، المركز العربي للتنمية والتدريب، ٢٠٠٤.

ج. المؤتمرات العلمية

١٣٧) أسامة ماهر حسين ، "سيناريوهات مقترحة تطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في اللدان العربية"، المؤتمر الدولي الخامس مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة " تجارب ومعايير ورؤى"، ١٣–١٥ من يوليو، للمركز العربي للتعليم والتنمية. (٢٠١٠)

١٣٨) أسعد عطوان ، مستوى جودة الرسائل العلمية لطلبة الدراسات العليا بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بغزة"، المؤتمر العلمي الدراسات العليا ودورها في خدمة المجتمع، من ١٩–٢٠ من إبريل، عمادة الدراسات العليا والندوة الإسلامية للشباب الإسلامي، غزة ، الجامعة الإسلامية ٢٠١١.

١٣٩) إسماعيل الفقي : "إدراك طلاب الجامعة لمفهوم العولمة وعلاقته بالهوية والانتماء: دراسة أمبريقية"، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر بعنوان العولمة ومناهج التعليم (٢٠–٢٢) يوليو، ١٩٩٩م، الجمعية العربية للمناهج وطرق التدريس، تحرير محمود كامل الناقة، كلية التربية جامعة عين شمس، ١٩٩٩م.

١٤٠) أشرف السعيد أحمد محمد: "أدوار رؤساء الأقسام الأكاديمية لتطبيق مدخل إدارة المعرفة بالجامعات العربية"، في مؤتمر "التعليم في مطلع الألفية الثالثة: الجودة – الإتاحة – التعليم مدى الحياة"، مركز الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٥–١٦ يوليو ٢٠٠٩.

١٤١) الإدارة العامة للإشراف التربوي ، أدوار مؤسسات التربية والتعليم في ضوء متطلبات التوجه نحو مجتمع المعرفة، منتدى التعليم الرابع "التعليم في مجتمع المعرفة"، دبي، ٣-٥ من مايو،(٢٠١١) .

١)أمينة طاهر، **<u>المسؤولية المجتمعية للمؤسسات،</u>** منتدى الإمارات الاقتصادي، منشورة على الموقع الإلكتروني:

http//www.uaeec.com/articles-action-show-id-htm. ٣٢٧)

١٤٢) إيناس عبد المجيد حسن: "تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية وتحديات معوقات تحقيقها "دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق "المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي" الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي ٢١/١٠-٢/١١، ١٩٩٥م.

١٤٣) جمال على الدهشان .: "العلم هدفا ووسيلة للتغيير"، محاضرة ألقيت في المؤتمر الثالث للجمعية العربية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بعنوان "إدارة التغيير في التربية وإداراته في الوطن العربي"، ٢١-٢٣ يناير ١٩٩٥م.

١٤٤) جمال على الدهشان ، الخدمات الطلابية بجامعة المنوفية –دراسة تحليلية لاراء الطلبة ، المؤتمر السنوى العاشر (العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعى بعنوان جامعة المستقبل فى الوطن العربي ، كلية التربية جامعة عين شمس ، ديسمبر ٢٠٠٣ .

١٤٥) حسن أحمد عرابى همام ، دور الجامعة فى تنمية المجتمع ، مؤتمر جامعة القاهرة الأول (الجامعة والمجتمع) فى الفترة من ١٥–١٧ مايو ١٩٩٠ ، القاهرة ،جامعة القاهرة ، ١٩٩٠.

١٤٦) حفيظ بو طالب جوطى : الجامعة وتطور المعرفة والنمو الاقتصادي، المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دمشق ١٥–١٨ من ديسمبر ٢٠٠٣، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية،(٢٠٠٦) .

١٤٧) حفيظ بوطالب جوطي ، "الجامعة وتطور المعرفة والنمو الاقتصادي"، المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دمشق ١٥–١٨ من ديسمبر ٢٠٠٣، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية، (٢٠٠٦).

٢)شبل بدران:إصلاح التعليم الثانوي بين ضرورة المشاركة المجتمعية ومتطلبات مجتمع المعرفة، **المؤتمر العلمي السادس للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة – رؤى مستقبلية) المنعقد في الفترة من ٩–١٠ يوليو ٢٠٠٥م، الجزء الثاني، القاهرة**، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٥م. *Retrieved, Jan. ٢٢, ٢٠١٠. Available at: http://arabcin.net/arabiaall/index.html*

3) إصلاح التعليم الثانوي بين ضرورة المشاركة المجتمعية ومتطلبات مجتمع المعرفة، **المؤتمر العلمي السادس للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة – رؤى مستقبلية)** المنعقد في الفترة من ٩-١٠ يوليو ٢٠٠٥م، الجزء الثاني، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٥م.

4) عباس إبراهيم متولي :" المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بالقيم لدى شباب الجامعة " ، بحوث **المؤتمر السادس لعلم النفس في اللدان العربية ، القاهرة، الجمعية العربية للدراسات النفسية ، الجزء الثاني ١٩٩٠م.**

5) عبد الرحمن بن خليفة الملحم: مجتمع المعرفة (مفهومه – خصائصه – متطلبات بنائه)، تفعيل بيئات التعلم نحو الاستثمار الحقيقي في الإنسان – **مدارسنا لبناء مجتمع معرفي (اللقاء الرابع عشر للإشراف التربوي) المنعقد في الفترة من ٢٣-٢٥ مايو ٢٠٠٩م، السعودية،** وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنين بمنطقة الباحة، ٢٠٠٩م.

6) عبد الفتاح إبراهيم تركي: مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية، جدل البنى والوظائف، **مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي "آفاق مستقبلية" القاهرة**، رابطة التربية الحديثة مجلد أول، ١٩٩٠م.

7) عبد الله الخشاب وخالص الاشعب ، محتوى التعليم العالي لمواكبة مجتمع المعرفة، المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين **عن التعليم العالي والبحث العلمي**

٨) **في الوطن العربي**، دمشق ١٥-١٨ من ديسمبر ٢٠٠٣، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية، ٢٠٠٦.

٩) عبد الودود مكروم :الإعداد الثقافي لمعلمين كليات التربية ، **مؤتمر الأداء الجامعي في كليات التربية الواقع والطموح ن المؤتمر السنوي الثامن بقسم أصول التربية ، المجلد الأول ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ٧ : ٩ سبتمبر** ، ١٩٩١ م .

١٠) على السيد الشخيبي ، الطالب وعضو هيئة التدريس من منظور مجتمع المعرفة، **المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دمشق ١٥-١٨ من ديسمبر ٢٠٠٣، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية، (٢٠٠٦).**

١١) عمر الأسعد: الجامعات العربية حتى عام ٢٠٠٠ الواقع التصورات المستقبلية، **المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية، التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي عام ٢٠٠٠**، صنعاء الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ١٦-١٨ فبراير ١٩٨٨.

١٢) غرمان بن عبد الله بن سعيد آل غصاب الشهري: **أدوات القيادة الذاتية في مجتمع المعرفة**، تفعيل بيئات التعلم نحو الاستثمار الحقيقي في الإنسان – مدارسنا لبناء مجتمع معرفي (اللقاء الرابع عشر للإشراف التربوي) المنعقد في الفترة من ٢٣-٢٥ مايو ٢٠٠٩م،السعودية، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنين بمنطقة الباحة، ٢٠٠٩م.

١٤٨) فؤاد العاجز، وعصام اللوح (٢٠١١)، المشكلات الأكاديمية لطلبة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية وسبل التغلب عليها، **المؤتمر العلمي الدراسات العليا ودورها في خدمة المجتمع، من ١٩-٢٠ من إبريل**، عمادة الدراسات العليا والندوة الإسلامية للشباب الإسلامي، غزة ،الجامعة الإسلامية.

١٤٩) فيليب إسكاروس، "تنمية رأس المال الذهني لعضو هيئة التدريس بالجامعة من مدخل التمكين البيداجوجي المعرفي"، المؤتمر القومي السنوي الخامس عشر (العربي السابع)، نحو خطة إستراتيجية للتعليم الجامعي العربي، من ٢٣-٢٤ من نوفمبر، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس٢٠٠٨.

١٥٠) دور كليات التربية في الإعداد الثقافي لطلاب شعبة الرياضيات ، وقد نشر هذا البحث في مؤتمر (إعداد المعلم) ، التراكمات والتحديات، المؤتمر العلمي للجمعية العربية للمناهج وطرق التدريس، الإسكندرية : ١٥ : ١٨ يوليو ١٩٩٠ .

١٥١) مجدي عزيز إبراهيم .: دور كليات التربية في خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، المؤتمر السنوي الثالث عشر لقسم أصول التربية، الأداء الجامعي في كليات التربية الواقع والمأمولكلية التربية جامعة المنصورة،ديسمبر ١٩٩٦.

١٥٢) محمد إبراهيم الشطلاوي." بعض مشكلات أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية والتي تحول دون تحقيقهم لبعض وظائف الجامعة " المؤتمر السنوي

الثامن لقسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، تحت عنوان " الأداء الجامعي في كليات التربية : الواقع والطموح "١٩٩٦.

١٣) محمد أمين المفتي: **دور المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة – تحديات ومقترحات، أبحاث مؤتمر التربية في مجتمع المعرفة**، تحرير: عبد السلام عبد الغفار، محمد إبراهيم عيد، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٦م.

١٥٣) محمد سيد أبو السعود جمعة: تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، المؤتمر الدولي الأول للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد (صناعة التعلم للمستقبل) المنعقد في الفترة من ١٦–١٨ مارس ٢٠٠٩م،الرياض،المركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد،وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٩م.

١٤) محمد عبد الظاهر الطيب: العملية التعليمية ومجتمع المعرفة، أبحاث مؤتمر التربية في مجتمع المعرفة، تحرير: عبد السلام عبد الغفار، محمد إبراهيم عيد، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٦م.

١٥٤) محمد عبد الواحد، وآصف دياب ، "المقومات الأساسية لمجتمع المعرفة"،المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دمشق ١٥–١٨ من ديسمبر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية،(٢٠٠٦).

١٥٥) محمد مختار علي الشرقاوي: العولمة والتنشئة الاجتماعية والمشاركة الشعبية والمواطنة وقضايا المجتمع"، ندوة التنشئة الاجتماعية ومواجهة التحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل، ٢١–٢٣ أكتوبر ١٩٩٨م، القاهرة: رابطة الجامعات الإسلامية، جامعة الأزهر، ١٩٩٨م.

١٥٦) مختار عبد الجواد السيد : تطوير رعاية الطلاب في الجامعات العربية في ضوء تحديات الانفتاح الثقافي في عصر المعلومات ، أعمال مؤتمر الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ، ٩ : ٢٠ تشرين الثاني ، ٢٠٠١ م

١٥٧) مسعود القرشي، وجويبر الثبيتي (٢٠٠١)، "أساليب إعادة بناء التعليم في الدراسات العليا في جامعات المملكة العربية السعودية"، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية، توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة *www.kaau.edu.sa/postgtaduate/Download/nadwa/١/٥.doc*

١٥٨) مصطفى عبد السميع محمد ، "التعليم العالي في الوطن العربي تطوير الأداء.. وتمييز المخرجات"، مؤتمر الوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العالمي في الوطن العربي، التمييز والإبداع في التعليم العالي، تونس: المنظمة، إدارة التربية، (٢٠٠٧).

١٥٩) مهري أمين دياب، ونجوى يوسف جمال "الجامعة ومجتمع المعرفة: التحدي والاستجابة"، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية، مستقبل التعليم الجامعي العربي، مصر، ٣–٥ من مايو، الجزء ٢٠٠٤،١.

١٦٠) وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية في عمادة البحث العلمي، توجيه البحوث العلمية لخدمة المجتمع، دراسة تطبيقية على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع فيالجامعات السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢٠-٢٣ ٢٠٠٠م.

١٦١) يوسف عز الدين: "التحدي الحضاري والغزو الفكري"-في ندوة ماذا يريد التربويون من الإعلاميين، السعودية، مكتب التربية لدول الخليج، جزء٣، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م

١٦٢) يوسف نصير ،"التعاون العربي والدولي في بناء مجتمعات المعرفة"، المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دمشق ١٥-١٨ من ديسمبر ٢٠٠٣، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية،(٢٠٠٦).

ح. الرسائل العلمية والمشاريع البحثية

١٦٣) أماني أبو جزر، مشروع مقترح لإدارة المعرفة في الجامعات الرسمية الأردنية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن،٢٠٠٥م.

١٦٤) انتصار العووادة ، تطوير أنموذج إداري تربوي لتحويل الجامعات الفلسطينية إلى منظمات متعلمة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٩.

١٦٥) إيمان صبري العكل: "خدمة الجامعة المبررات المفترضة" رسالة دكتوراه، كلية التربية ،جامعة المنوفية ٢٠٠١م.
١٦٦) إيهاب السيد أحمد "دور بعض المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع رسالة ماجستير- كلية التربية جامعة الأزهر ٢٠٠٢م.
١٦٧) حلمي حسين : التحديات في مجال إعداد معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٣م .
١٦٨) دعاء محمود عبد الفتاح جوهر: "تصور مقترح لتطوير أداء عضو هيئة التدريس بالجامعات العربية في ضوء مدخل إدارة المعرفة"،رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.
١٦٩) زكريا سالم سليمان إبراهيم: "تطوير الأداء الإداري بالمدارس الثانوية العامة في اللدان العربية على ضوء مدخل إدارة المعرفة (تصور مقترح)" رسالة ماجستير ، كلية البنات جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية

١٧٠) AlexanderPershutkin(٢٠٠٨): **Information Society and Domestic Conflicts**, Unpublished M.A Thesis ,U.S.A, Graduate School, Binghamton University .

١٧١) Andrews G(١٩٩١): **Citizenship**, London :Lawernce&Wishart.

١٧٢) Berman, Sheldon(١٩٩٧): **Children's Social Consciousness andtheDevelopmentof Social Responsibility**, Albany: State University Press.

١٧٣) Bernard Corm(٢٠٠٧): Collective Intelligence and Capacity Building In A Networked Society, **Education and the knowledge Society – Information TechnologySupportingHuman Development**, Edited by: Tom J. Van Weert, (Laxenburg (Austria), Kluwer Academic Publishers, IFIP (International Federation for Information Processing.

١٧٤) Boulding, E.(١٩٩٠): **BouldingaGlobal Civic Culture – Education for an InterdependentWorld**, Syracuse: SyracuseUniversityPress.

١٧٥) Carroll Archie B. (١٩٩١)**The Moral Management of Organizational , The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward Horizons**, July. August, Stakeholders Business-

١٧٦) Clrin Frazier (١٩٩٩): **University responsibility for a public purpose : Institutional Accountability and Teacher Education**. In : Robert A . Roth, the role of University in the Preparation of teachers . London: Falmer Press.

١٧٧) Cogan john J.(١٩٩٨): **Citizenship For The ٢١st Century**, London: Kogan Page Limited.

١٧٨) Colville. J. K. &Clarken. R. H.(١٩٩٢)**"Developing Social responsibility Through Law-Related Education** ". Paper Presented at the Anmal Meeting of the American Educational Research Association. San Francisco : April. ٢٠-٢٤ .

١٧٩) Heater,DB: **citizenship –the Civic Ideal In World Politics, History and Education**, London: Longman, ١٩٩٠,p.٣٠.

١٨٠) Hodgkinson, V. and Weitzman, M(١٩٩٢)**: Giving and Volunteering in the United States, Washington** DC: The Independent Sector.

١٨١) IvarBleiklie(٢٠٠٥): **Organizing Higher Education in a Knowledge Society**, **Higher Education**, Volume ٤٩, Numbers ١-٢,U.S.A, Springer.

١٨٢) Ivo Slaus(٢٠٠٧)**: Building Knowledge-Based Society – The Case of South East Europe**, Futures (The Journal of Policy , Planning and Futures Studies), Volume ٣٩,Issue ٨, U.S.A, Elsevier Ltd, October.

١٨٣) Jacky Brine (٢٠٠٦): Lifelong learning and the knowledge Economy: Those that we know and Those that do not: The discourse of the European Union. British Educational Research Journal, Vol. ٣٢,



No. ٥, pp. ٦٤٩-٦٦٥. Available Online at: http://www.leedsmet.ac.uk/carnegie/Jacky_Brine_FINAL_published_CBER_A_١٨٩٤٨٩_O.pdf. Retrieved on: ٢٩ November ٢٠١١.

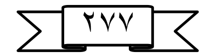
١٨٤) JamilSalmi**(٢٠٠٣):Constructing Knowledge Societies** - New Challenges for Tertiary Education, **Higher Education in Europe**, Volume ٢٨, Number ١, U.K, Carfax Publishing (Taylor & Francis Group), April.

١٨٥) Jandhyala B. G. Tilak(٢٠٠٢)**: Knowledge Society - Education and Aid**, **Compare (A Journal of Comparative and International Education)**, Volume ٣٢, Number ٣, U. K, British Association for International and Comparative Education, October.

١٨٦) JandhyalaB.G. Tilak Knowledge Society(٢٠٠٢**), Education and Aid, Compare**, Vol. ٣٢, No. ٣.

١٨٧) Jane Gilbert(٢٠٠٧): **Catching the Knowledge Wave - The Knowledge Society and the Future of Education**, New Zealand Journal of Psychology, Volume ٣٦, Number ١, New Zealand, New Zealand Psychological Society, March.

١٨٨) Jill Blackmore(٢٠٠٠): **Big Change Questions- Can We Create a Form of Public Education that Delivers High Standards for All Students in the Emerging Knowledge Society**?, **Journal of Educational Change**, Volume ١, Number ٤, Netherlands, Kluwer Academic Publishers, Dec ٢٠٠٠.



١٨٩) Johnson. Scott D. BozzmanMarrci(١٩٩٨) " **Service Learning and the Development of Social Responsibility** " Paper presented at the Annual Convention of the Central States Communication Association. Chicago. Il. April ٢-٥.

١٩٠) Merelman, R. M.(١٩٩٠): "**The Role of Conflict in Children's Political Learning**", in O. Ichilov (ed.), Political Socialization, Citizenship Education and Democracy, New York: Teachers College Press.

١٩١) Nakkula, M. and Selman, R. L.(١٩٩١): "**How People Treat Each Other Pair Therapy as Context for the Development of Interpersonal Ethics**", In W. Kirtines and J. Gewirtz (eds.), Handbook of Moral Behaviour and Development, vol. ٣ Application, Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum,

١٩٢) Nicholas Abercrombie and Others(٢٠٠٦)**: The Penguin Dictionary of Sociology**, Fifth Edition, London (U.K), Penguin Books.

١٩٣) Nicholas Abercrombie and Others(٢٠٠٦): **The Penguin Dictionary of Sociology**, Fifth Edition, London (U.K), Penguin Books,.

١٩٤) NicoStehr(٢٠٠١): **The Fragility of Modern Societies - Knowledge and Risk in the Information Age**, (London, SAGE Publications,.

١٩٥) Non-Governmental Organizations(١٩٩٣): **"Human Rights and Universal Responsibility"**, The U.N. World Conference on Human Rights, Vienna-Austria, ١٥ June.

١٩٦) Peter Jarvis(٢٠٠٢)**, International Dictionary of Adult and Continuing Education**, Revised Education, London, kogan Page limited,.

Ronald E. Anderson(٢٠٠٨): Implications of the Information and Knowledge Society for Education**, International Handbook of Information Technology in Primary and Secondary Education (Springer International Handbooks of Education), Volume ٢٠, Number ١, U.S.A, Springer,.**

١٩٧) Rothstein (Samuel)(١٩٥٣)**The developpement of the concept of reference service in American Library ١٨٥٠-١٩٠٠**. Library Quarterly, ٢٣. n°١.

١٩٨) Shannon. T,.J&Shoenfeld, C, **A University Extension the Center of Applied Research in Education**, New Yourk ١٩٦٥.

١٩٩) Sims , s . j Sims R . R " **Towards an Understanding of Total Quality Management** : Its Relevance and Contribution of Higher Education " in Total Quality Management in Higher Education .

٢٠٠) Swift. John S., Jr.(١٩٩١)**" Social Consciousness and Career Awareness-Emerging link in Higher Education** ", Washington University . ASHE-Eric Higher Education Reports, ED ٣٣٤٩٥٩.

٢٠١) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO): UNESCO World Report ٢٠٠٥ (Towards Knowledge Societies).

٢٠٢) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA)(٢٠٠٥): **Towards an Integrated Knowledge Society in Arab Countries - Strategies and Implementation Modalities**, New York, United Nations, ١ June.

٢٠٣) Worasinchai, Lugkana and Bechina, A. Arntzen (٢٠٠٦). **An Innovative Knowledge Management Approach in Higher Education**: A Case Study of Bangkok University, ASAIHL-Thailand Journal, Vol. ٩, No. ١.